

# الردّ الاشتراكي على النحري الأميري



سلسلة الأفكار

## أرست ما ندل

ترجمة  
الدكتور نعيم النحوري





أُرْسِتْ مَا نَدَل

# الرّد الاشترّاكي على النّحدي الأُميركي

ترجمة  
الدكتور نعيم النخوري





## المقدمة

لم يمارس في يوم من الايام بلد من البلدان تفوقا شاملا شبيها بتفوق الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية . ولم تفقد دولة تفوقها بالسرعة التي فقدت بها الولايات المتحدة تصدرها المطلق . « فالقرن الاميركي » لم يدم عشرة اعوام .

ومنذ ان انهار نظام تشانغ كاي تشك في الصين القارية ووضع الاتحاد السوفيتي حدا للاحتكار الذري الاميركي ما زال الناس في الولايات المتحدة يتساءلون لمعرفة كيف امكن للتفوق الاميركي ان ينتهي بهذه السرعة .

لقد بقيت اسباب الانحطاط النسبي لصدارة الولايات المتحدة سرا لدى اغلبيه المؤرخين والسياسيين الاميركيين لانهم يرفضون ان يتبنوا وجهة النظر التي تفسر نشوء قوة الدول والانظمة الاجتماعية ووثبتها وزوالها بطريق القوانين الموضوعية عندما يحكمون على الظواهر التاريخية لا بل انهم يفضلون ان يبحثوا في تفسير هذا اللفز اما بالدور الذي لعبه « العملاء الشيوعيون » الذين سلموا « للحمير » سر السلاح الذري كما سلموهم السلطة في الصين واما بتراخي الروح الرائدة لدى الامة الاميركية ، تلك الروح التي يجب الآن تحريضها « بحدود جديدة » .

ولكن لا بالتعازيم ولا بتقديرات مسبقة لنفسية الشعوب يمكن الوصول الى ايضاح التشابك الذي نشأ عن الانقلابات التقنية والاقتصادية والعسكرية والثورات الاجتماعية التي حصلت خلال الاعوام العشرين الاخيرة على الصعيد العالمي .

ولا يمكن الوصول الى ابضاح سبب تفتت التفوق الشامل للولايات المتحدة الا بتحليل كل هذه الاسباب .

لقد انتهى تأليف هذا الكتيب في نهاية شهر كانون الاول عام ١٩٦٧ وظهرت الطبعة الالمانية في آذار عام ١٩٦٨ وبعد شهرين انفجرت حوادث ثورية في فرنسا اكلت حتمية الثورة ضد النظام التسلطي في المشاريع والاقتصاد والمجتمع بكليته ، هذه الحتمية التي تنبأنا عنها في الفصل الاخير من هذا الكتاب .

ولم نر انه من الضروري تعديل هذا الكتاب نتيجة حوادث ايار عام ١٩٦٨ : واكثر ما في الامر اضفنا بعض الحواشي الى النصر الاول لظهور وجوه الحوادث التي لها علاقة بتحليلنا . كما اتبعنا ذات الاسلوب بالنسبة لسلسلة الحوادث التي حصلت خلال القسم الاول من عام ١٩٦٨ والتي لها علاقة بالتمركز الدولي لرؤوس الاموال وبالمشاكل التي يشيرها هذا التمركز وبتناقضاته الداخلية .

وتتكاثر المعلومات التجريبية في هذا الصدد بحيث لا بد من اعادة النظر في مادة هذا الكتاب مرتين او ثلاث كل عام . الا اننا لن نطرق موضوع الحوادث الحالية لان مجمل الوقائع الجديدة يؤكد على العموم تحليلنا .

# الفصل الأول

## قانون التنمية اللامساوية والعلاقات بين أوروبا وأميركا

إذا اردنا ان نوجز في عبارة واحدة - ومن الواضح ان هذا تبسيط مبالغ فيه للمشكلة - ايضاح اسباب تفتت التفوق الاميركي ، فانه يمكن ان نؤكد ان الولايات المتحدة أصبحت ضحية قانون التنمية متفاوتة بعد ان كانت هي المستفيدة منه خلال قرن .

ان الرأسمالية الاميركية التي لم توفرها العقابيل القطاعية ونصف القطاعية والتي اضطرت الى استعمال أحدث الوسائل التقنية (1) دون انقطاع

---

(1) - بما ان عمال امريكا الشمالية تمكنوا من الاستقرار كمزارعين مستقلين على مساحات واسعة من الاراضي غير الملوكة متملصين هكذا من الشرط البروليتاري ، فقد تربى على ذلك ان الاجور كانت في البداية اعلى في اوروبا منها في اميركا .

ان السبيل الوحيد الذي سمح للصناعة الاميركية بهضم هذه الاجور المرتفعة دون ان تباد في المنافسة العالمية كان زيادة انتاج العمل باستعمال وسائل تقنية متفوقة ( حسب التعبير الماركسي : انتاج القيمة الزائدة النسبية ) . وان رحيل العمال اللذين يتقاضون اجورا عالية والذين اصبحوا مزارعين او اصحاب حرف وحيلا مستمرا نحو مناطق الحدود قد اعطى البروليتاريا الاميركية صفة الانقطاع التي ساهمت في تأخر تكوين الوعي الطبقي . ويفسر عدم

بسبب نقص اليد العاملة واحتياطات واسعة من الارض البكر توصلت خلال حقبة قصيرة من الزمن نسبيا - بلدات في نهاية الحرب الاهلية الاميركية حوالي عام ١٨٧٠ - الى ان تعوض النقص الناجم عن تأخر قوتها الصناعية بالنسبة لبريطانيا . وبفضل قدرتها الانتاجية الاعظم ، هذه القفزة التي تعززها على الاخص موارد من المواد الاولية (٢) اكبر من موارد منافسها

---

وجود تقاليد ثورية خاصة بهذه البروليتاريا « باتعمد التاريخ » للولايات المتحدة ، يعني انه لم تكن ثمة حاجة لثروة كبرى يورجوازية كي يتخلص المجتمع والاقتصاد من رواسب الاقطاع الخيمية .

وقد وجدت اولى المحاولات لشرح ميزات البروليتاريا الاميركية في رسائل انجلز الى السيدة و . بتارنخ ٢ حزيران ١٨٨٦ ( مؤلفات ما ركنس - انجلز المجلد ٣٦ - ديتز فيلاق برلين ١٩٦٧ ص . ٤٩٠ وما يليها ) ، والى سورج بتارنخ ٦ كانون الاول ١٨٩٢ . وفي كتاب الاجور والسعر والربح اشار ماركس الى اصل الاجور الاميركية المرتفعة . ويعرض لدى رابار مجموعة حسنة من الشواهد المأخوذة من المؤلفين الاحرار في هذا الموضوع . وكان هيجل اول من اشار في مقالة فلسفة التاريخ الى دور « الحدود » في تاريخ الولايات المتحدة او على الاصح الى انعدام اي تاريخ للولايات المتحدة .

واضاف تروتسكي في كتابه « اوروبا وامريكا » عاملا اضافيا الا وهو ان المهاجرين الاوروبيين الذين استعمروا امريكا كانوا على العموم من اشغل العناصر واقواها بنية واكثرها نشاطا من بين شعوب اوروبا ، هذه العناصر التي سعت سعيًا حثيثا للخلاص من الضغط خلال الثورات التي حدثت ابتداء من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر . وهكذا حتم « التاريخ » الاوروبي من حيث المنطق الجدلي « انعدام التاريخ » الاميركي خلال اربعة قرون .

(٢) - كانت الولايات المتحدة فعليًا الدولة الوحيدة الامبريالية التي استطاعت ان تعيش بالاكتمال الذاتي فيما يتعلق بالمواد الاولية ذات الضرورة الحيوية . وكان وضعها افضل بكثير لا سيما في مجال البترول من وضع منافساتها خلال فترة ١٨٧١ - ١٩٤٥ . الا انه من الاكيد ان توسع الانتاج والنقل في امريكا بصورة ضخمة وضع حدا للاكتفاء الذاتي بعد الحرب العالمية الثانية .

وحاليا يزداد ارتباط الولايات المتحدة اكثر فأكثر بالاستيراد الاجنبي وبالدرجة الاولى من امريكا اللاتينية فيما يتعلق بنوعين من المواد الضرورية وهما فخر الحديد والبترول .



ضمنت لنفسها ضربات حاسمة في المعركة القائمة بين الدول الكبرى الامبريالية  
أي بريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان ( اما النمسا وروسيا فكان دورهما ) ،  
قبل الحرب العالمية الاولى ، اقل شأنًا في هذا المضمار ) .

ويتضح الاسلوب الذي بموجبه نمت الصناعة من تطور انتاج الحديد في  
العالم . ففي عام ١٨٨٠ كانت بريطانيا تنتج تقريبا نصف الفولاذ الخام في  
العالم . وكانت حصتها ٨٠ ٪ من تصدير الفولاذ في العالم . وفي عام ١٨٩٣  
سبقتها للمرة الاولى المانيا فاصبح انتاجها من الفولاذ ضعف ما تنتجه بريطانيا  
خلال الحقبة الواقعة بين عام ١٩٠٨ و ١٩١٣ . ومنذ مطلع العشر الاخير من  
القرن التاسع عشر احتل انتاج الولايات المتحدة الدرجة الاولى فاصبحت  
من المصدرين الاول في الاسواق العالمية عام ١٩٠٠ ، وبلغت نسبة انتاجها ٤٠ ٪  
من الانتاج العالمي ، متجاوزة هكذا مجموع انتاج فرنسا وبريطانيا والمانيا .  
ومنذ عام ١٩٢٧ / ١٩٢٨ بلغ انتاجها قدر ما تنتجه اوربا بكاملها ثم تجاوزه  
بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا في عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ .

ولم تكن الحربان العالميتان سوى فرصة، بالنسبة الى المنافسين الرئيسيين  
للولايات المتحدة ، كي يضعفوا بعضهم بعضا . ويبدو ان الطريقة الموصوفة  
اعلاه قد وصلت الى نهايتها في عام ١٩٤٥ عندما فقدت كل من بريطانيا والمانيا  
وفرنسا واليابان وايطاليا كليا قوتها المستقلة العسكرية والاقتصادية .  
ومع ذلك لم تمكن ثلاثة عوامل الولايات المتحدة من توطيد دعائم تفوقها المطلق:

١ - لقد انسحب بلد كبير من النظام الامبريالي العالمي في نهاية الحرب  
العالمية الاولى . ورغم ضعف الحركة الثورية العالمية بعد عام ١٩٢٣ ورغم ردة  
الفعل في الاتحاد السوفيتي وبيروقراطيته المتزايدة فقد ثبتت المكاسب  
الاقتصادية لثورة تشرين الاشتراكية هذه المكاسب التي افسحت المجال  
لتنمية اقتصادية سريعة وانشاء صناعة عملاقة تفسر في النهاية المقاومة  
الظافرة لهذا البلد في مواجهة هجمات الامبريالية الالمانية خلال الحرب  
العالمية الثانية .

وصحيح ان الاتحاد السوفيتي وجد نفسه في نهاية هذه الحرب موهونا للغاية ومستنزفا وعلى شفا المجاعة (٣) . الا انه كان يملك قوة عسكرية ، وبصورة خاصة نفوذا سياسيا ضخما لدى الشعوب الغربية الظافرة نفسها بحيث لم تتمكن الولايات المتحدة الاميركية من اسقاطه بكل بساطة بصفته عاملا من عوامل القوة (٤) . ولقد انتهى الامر بالاحرى الى « الحرب الباردة » والى انقسام العالم الى مناطق نفوذ . وهكذا اصبح بالامكان تحقيق الوتبة الكبيرة الاقتصادية السياسية للكتلة الشرقية التي قضت مع نمو الاسلحة الذرية في الاتحاد السوفيتي نهائيا على الحلم الاميركي الخاص بممارسة سيطرة فعلية على العالم اجمع .

٢ - لقد ترافق وهن الامبراطوريات الاستعمارية القديمة اثر الحرب العالمية الثانية بحركات ثورية عنيفة قامت بها الشعوب المتخلفة التي كانت حتى ذلك الحين الضحايا الرئيسية للرأسمالية الامبريالية . وظن في بادئ الامر ان هذه الثورة موجهة بصورة اساسية ضد اوربوا الغربية وبصورة ثانوية ضد اليابان وان الاميريكيين سيحتون فائدة كبيرة من هذه العملية الامر الذي يفسح المجال امامهم في المستعمرات القديمة لكسب رجحان اقتصادي شبيه بالرجحان الذي يمارسونه منذ زمن في الدول اللاتينية

---

(٣) - حسب الاحصاءات الرسمية السوفيتية ( الاقتصاد القومي السوفيتي المجموعات الاحصائية - نشرت بعدة لغات اجنبية - موسكو عام ١٩٥٧ ) كان انتاج البترول اقل بـ ٤٠ ٪ وانتاج الخشب بـ ٥٠ ٪ بينما هبط انتاج الاسمنت والاقمشة والجرارات الى مستوى اقل مما هو في عام ١٩٢٠ وحتى في عام ١٩٢٨ . وهبط عدد الخنازير من ٢٧ مليون عام ١٩٢٨ الى ٨٧ مليون عام ١٩٤٧ .

(٤) - ان التحاليل التي اجريت فيما بعد في هذا الموضوع لم تأخذ بعين الاعتبار بصورة كافية الدور الهام الذي قامت به حركة واسعة انتشرت في صفوف الجنود الاميريكيين الذين كانوا يطالبون بالحاج باعادتهم الى وطنهم فوراً بعد نهاية الحرب ضد اليابان . يراجع كتاب هاري . س. ترومان : السنة الحاسمة ، نيويورك ١٩٥٥ . ص ( ٥٠٦ - ٥١٠ ) .

## الاميركية المستقلة شكلا ونصف المستعمرة فعلا .

ان الثورة الكوبية هي التي تمثل هنا المنعطف الكبير للاتجاه الجديد . فقد اعطت للامبريالية الاميركية درسا عمليا في الثورة المستمرة اي انها برهنت لها على ان كل ثورة شعبية لتحرير احد بلدان « العالم الثالث » من الوصاية الامبريالية تهدف بالنتيجة الى ترك سوق الرأسمالية العالمية والتحويل الى ثورة اشتراكية والبلد ببناء اقتصاد اشتراكي . وفيما عدا ذلك لا وجود لتحرير حقيقي ممكن من سيطرة الامبريالية .

وهذه التجربة قادت الزعماء الاميركيين الى ان يعيدوا النظر في استراتيجيتهم العالمية من القمة حتى الاساس ، الامر الذي جعل الهدف الاساسي لسياستهم الخارجية تجنب كوبا جديدة ، اي القضاء في المهد على كل ثورة يكمن فيها خطر الاشتراكية اما بالتحريض على الانقلابات العسكرية ( البرازيل . الأرجنتين . اندونيسيا . غانا ) واما بالتدخل عسكريا كما حصل في فييتنام وسان دومينج .

وهذا ادى وسيؤدي على الصعيد الدولي الى اعادة النظر في الاستراتيجية بحيث تظهر اوروبا « كؤخرة » جبهة اميركية تقف في وجه الثورة في المستعمرات ، هذه « الكؤخرة » التي يقتضي اطلاق الحرية لها بممارسة سياسة الانفراج تجاه الاتحاد السوفياتي ، الامر الذي ينطوي على مزيد من تضيق المدى الذي تمارس فيه الولايات المتحدة سيطرتها المطلقة .

٣ - في مواجهة القطبين اللذين وصفناهما اي الكتلة الشرقية والثورة في المستعمرات اضطرت الاستراتيجية الاميركية في النهاية الى اصلاح وتقوية القوة الاقتصادية لاوروبا الغربية واليابان واصبح من الثابت لدى عامة الناس ان نهضة المانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية تبحث عن « الحرب الباردة » . وهذا مالا نعارضه مطلقا .

ومن الواضح من الوجهة التاريخية ان الولايات المتحدة اتخذت في عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨ قرارا بدعم منافسيها الاوروبيين واليابانيين خشية ان تترك

## هذه البلدان المسكر الراسمالي (٥) .

ومع ذلك علينا ان نبدي هذه الملاحظة وهي ان الطريقة التي ادت الى اعادة بناء الراسمالية في اوروبا الغربية واليابان لم تكن نتيجة حتمية للحرب الباردة ( اي ضرورة التقوية السياسية والعسكرية لحلفاء الولايات المتحدة ) وحدها ، بل هي ايضا نتيجة الضرورة الاقتصادية اللازمة للرسمالية الاميركية . وهذا يدل بصورة واضحة على اثر قانون التنمية المتفاوتة في الولايات المتحدة نفسها .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وختام الدورة الاولى الاقتصادية لما بعد الحرب تميز نظام الاقتصاد الاميركي بقدرة انتاجية فائضة مستمرة وفيض (٦) زائد عن الحد من رؤوس الاموال للدرجة انه لم تعد هناك فائدة من توظيفها . ويتميز الاقتصاد الاميركي ايضا بهبوط نسبة الربح نتيجة زوال البطالة خلال الحرب بصورة خاصة وارتفاع الاجور وانخفاض نسبة القيمة الزائدة التي ادى اليها هذا الارتفاع .

---

(٥) - لهذا السبب لم تكن صحيحة الاتهامات الموجهة من الاحزاب الشيوعية ذات الاتجاه الستاليني التي تتضمن ان خطة مارشال والاندماج الاقتصادي الاوروبي لم يكن هدفهما سوى « دوران اوروبا في فلك » الولايات المتحدة « واستعبادها » سياسيا . وما حدث كان عكس ذلك . فان خطة مارشال والاندماج الاقتصادي بينا الوبلة الجديدة لمختلف الدول الاوروبية اذ خلقا الشروط الموضوعية لمزيد من استقلال هذه الدول تجاه الولايات المتحدة . ومن الاكيد ان هذه الدول - دون ان نستثني فرنسا الديجولية - لم تطالب بهذا الاستقلال الا ضمن تحالف امبريالي عالمي لا لانها الزمت بذلك من قبل الولايات المتحدة بل لان هذا التحالف يتفق مع مصالحها الطبقية وحماية الطبقة الحاكمة تجاه القوى والحركات الاراسمالية .

(٦) - وصفنا في كتاب آخر ا بيحث الاقتصاد الماركسي . طبعة جولييار باريس ١٩٦٢ ) دورة الاقتصاد الاميركي لما بعد الحرب التي ادت الى التأخر الاقتصادي في الاعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٦٠ . فقامر مدة الدورات الاقتصادية القلونة بدورات ما قبل الحرب هي نتيجة السمر السريع للتجديد التقني وتكاثر الراسمال الثابت .

لم تكن رؤوس الاموال الفائضة هذه مبعثرة بين ايدي البورجوازية المتوسطة انما وجلت مجتمعة بين ايدي « رابطات محترقة » اي شركات تحمل اسمها قلة من المحكرين تسيطر تماما على الاقتصاد الاميركي (٧). وتضمن هذا الوضع اندفاعا نحو تصدير ضخ لرؤوس الاموال . ومع ذلك ليس من الصواب بالنسبة « للشركات المحكرة » عدا التي تنتج المواد الاولى ، ان تصدر رؤوس الاموال هذه الى العالم الثالث لان مناطق ترويجها ضيقة والاستهلاك التدريجي لتكاليف منشأتها الباهظة لاكتنفه ضمانات سياسية واجتماعية كافية .

وهذا يفسر لنا الاسباب الداعية لتصدير قسم كبير من رؤوس الاموال المعدة للاستثمار في البلاد الاجنبية من قبل الشركات الاميركية الكبرى - ٦٠ مليار دولار عام ١٩٦٧ و ٥٠ مليار دولار عام ١٩٦٥ مقابل ٧٢ مليار عام ١٩٤٦ - الى اوروبا الغربية واليابان (٨) .

---

(٧) - حسب الاحصاءات الرسمية للحكومة الاميركية بلغ رقم اعمال مائتي اكبر شركة مساهمة في الولايات المتحدة ٢٥ ٪ من مجموع ارقام اعمال الشركات الاميركية المساهمة . وكانت تمتلك ٥٠ اكبر شركة للتحويل الصناعي ٤٠ ٪ من اموال هذا الفرع . وفي عام ١٩٦٤ اوضح فاردينر مينز امام اللجنة الاقتصادية في مجلس الشيوخ الاميركي ان اكبر مئة شركة للصناعة التحويلية تمتلك ٥٨ ٪ من قيمة رأس المال الثابت ( اراضي وابنية وتجهيزات ) لجميع الشركات ( نيويورك تايمز ٢ تموز عام ١٩٦٤ ) . وحسب الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة الاميركية ارتفعت حصة مئة اكبر شركة من اموال الشركات الاميركية من ٤١ ٪ الى ٤٩ ٪ بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٢ . وقال بول موفلان ان ٨٨ ٪ من نفقات البحث في امريكا متركزة في اكبر شركة محكرة ( توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في اوروبا . طبعة ديتو - باريس ١٩٦٧ صفحة ١٢٨ ) .

(٨) - تخطيط سير الاعمال - آب عام ١٩٦٤ . ص ( ١٠ ) . الرقم حسب من قبلنا بالنسبة لعام ١٩٦٤ الرقم بالنسبة لعام ١٩٦٥ موجود لدى الدكتور نييلزقروس : ادارة الاموال الاميركية المستثمرة في اوروبا - ارشيف اوروبا رقم ١ - ١٩٦٧ .

هذا الامر يفسر لنا السبب في ان ارباح الاموال الموظفة في البلاد الاجنبية التي لم تكن تمثل في عام ١٩٥٠ سوى ١٠٪ من مجموع ارباح الشركات (٩) الاميركية قد بلغت في عام ١٩٦٤ ، ٢٤٪ من مجمل الأرباح . انما صاحبت هذا التدفق الضخم لرؤوس الاموال الاميركية وسائل تقنية ضخمة اميركية . فاعيد انشاء الصناعات الاوروبية القديمة او التي تهدمت بسبب الحرب بأحدث الطرق الفنية . فكان العمر المتوسط لتجهيزات اقل من متوسط عمر المنشآت الاميركية خصوصا في الفروع التي توسعت توسعا سريعا ( المواد الاستهلاكية - الصناعية الغذائية - كيمياء البلاستيكية الاقمشة الاصطناعية والملابس وقسم من صناعة السيارات ) وفي صناعة الحديد ايضا .

وان العوامل التي ساعدت في اوروبا الغربية واليابان على تقدم الاقتصاد بصورة اسرع مما هو في الولايات المتحدة قامت بدور هام في هذا الصدد (١٠) ويمكن تفسير عودة اوروبا الغربية واليابان بنفس الاسباب اللازمة للاقتصاد ذاته .

في عام ١٩٤٧ انخفضت حصة اوروبا الغربية في التجارة الدولية الى نسبة اقل من ٢٤٪ مقابل ٢٧٪ في الولايات المتحدة وكندا . وفي عام ١٩٦٥ تجاوزت حصة اوروبا ٤٠٪ مقابل ١٨٪ للولايات المتحدة وكندا . ولهذه الارقام مغزاها بالنسبة لحصة اليابان والكتلة الشرقية في التجارة الدولية ، التي زادت زيادة كبيرة في نفس الفترة .

---

(٩) - وعلى مستوى اقل اتبع نفس الاسلوب في بريطانيا التي صدرت بصورة وسطية ثلاثة ملايين ليرة استرلينية سنويا خلال السنوات العشر الاخيرة . وفي عام ١٩٦٤ ارتفع توظيف رؤوس الاموال الخاصة في البلاد الاجنبية من قبل الشركات البريطانية والراسمالين البريطانيين الى ٩٥ مليار ليرة استرلينية اي ما يقرب ٢٥ مليار دولار .

(١٠) - عن اسباب الاعجوبة الاقتصادية في ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا وغيرها من البلدان يراجع أرنست مانفل : « أوج الرأسمالية الجديدة ومستقبلها » في مجلة الأزمات الحديثة آب - ايلول عام ١٩٦٤ .

وبعد ان تأخرت أوروبا في الإنتاج الصناعي لبعض القطاعات الهامة بسبب الحرب فقد توصلت فيما بعد الى مستوياتها الإنتاجية كما قبل الحرب وتحسن وضعها نسبيا بالقياس الى الولايات المتحدة .

### إنتاج الفولاذ الخام ( بملايين الأطنان )

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٥٣	١٩٤٦	١٩٢٩	
١١٨.١	١٤٤.٧	١٠١.٣	٦١	٥٧.٣	الولايات المتحدة
٩٠	٨٥	٣٩.٧	١١.٨	٣.٥٦	الدول الأوروبية الست
٢٤.٢	٢٤.٧	١٧.٩	١٢.٩	٩.٨	بريطانيا العظمى
٦٢.١	٤٧.٤	٩.٨	٢.٠	٣.٨	اليابان

### صناعة السيارات باللايسن (١)

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٥٥	١٩٥٠	١٩٣٧	
٧.٤	٨.٦	٧.٩	٦.٧	٣.٩	الولايات المتحدة
٧.٥	٦.١	١.٥	٠.٦	٠.٥	الدول الأوروبية الست
١.٥	١.٦	٠.٩	٠.٥	٠.٤	بريطانيا العظمى
٣.١	٢.٢	٠.١	—	٠.١	اليابان

والشيء المثير للدهشة هو التطور الذي حدث في قطاع توسع بصورة نموذجية الا وهو قطاع المواد البلاستيكية :

(١) من ضمنها السيارات ذات الوزن الثقيل بالنسبة لليابان . بالنسبة للبلدان الاخرى دون السيارات ذات الوزن الثقيل .

## الانتاج بالآلاف الاطنان

١٩٦٥	١٩٥٥	
٥٢١٧ر٨	١٧٤٤ر٢	الولايات المتحدة
١٩٥٣ر٢	٣٥٥ر٢	ألمانيا الغربية
٣٨٩٣	٥٩٥ر٥	الدول الأوروبية الست
٩٧٣	٣٢٣ر٤	بريطانيا العظمى
١٦٠٣	١٠١	اليابان

## التصدير بالآلاف الاطنان

١٩٦٥	١٩٥٥	
٥٣٥ر٤	١٣١ر٦	الولايات المتحدة
٦٨٦ر٢	٧٨ر٨	ألمانيا الغربية
١٥٢٩ر٨	١٣٢ر٨	الدول الأوروبية الست
٣٢٤ر٨	٨٥ر٦	بريطانيا العظمى
٢٥٣ر٩	٥ر٤	اليابان

## تصدير الآلات الخاصة بصنع المطاط والمواد البلاستيكية ( بملايين الدولارات )

١٩٦٢	١٩٥٨	١٩٥٤	
٥٥	٣٠ر٨	٢١ر٣	الولايات المتحدة
٦٦ر٧	٢٣ر٩	٧ر٩	ألمانيا الغربية
٣٤ر٥	١٦ر٤	٧ر٥	بريطانيا العظمى



والحقيقة انه لا تجب المبالغة بمدى تأثير هذه الارقام لان التجارة الخارجية لا تتحمل في الاقتصاد الاميريكي مكانة هامة كالتي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الاوروبي والياباني . فما زال التفاوت في حقل انتاج السلع والخدمات بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة كبيرا ( في عام ١٩٦٥ لم يرتفع الانتاج القومي لجميع الدول الرأسمالية الاوروبية الا الى ٧٠٪ من انتاج الولايات المتحدة ) . وكذلك لا مجال للزعم ان الولايات المتحدة قد فقدت تفوقها النسبي بالاضافة الى فقدانها التفوق المطلق الذي كان بحوزتها عام ١٩٤٥ .

ليست تلك هي الحال وهذا مايمنه النمو الاقتصادي والعسكري والسياسي خلال السنوات الماضية . فقد لعبت في الواقع العلاقة الجدلية بين فقدان الولايات المتحدة للتفوق المطلق وتوطيد دعائم تقدمها النسبي دورا هاما في التطور الذي طرأ فيما بعد على العلاقات بين الولايات المتحدة واوروبا الغربية، فيكون القول الفصل في ادراك هذا المنطق الجدلي بالنسبة لكل من يريد ان يفهم هذه العلاقات نفسها .

انما لا يمكن تفسير هذا المنطق الجدلي ، ولا اسباب تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي بطريق دراسة الشعوب من حيث نفسياتها وروحها الرائدة المذلة للمعوقات .

\* \* \*

## الفصل الثاني

### تجمع رأس المال وتمركزه في الدول

ما هي الدوافع الرئيسية التي أدت الى توسع سريع في الاقتصاد الاوروبي بين عام ١٩٥٠ و ١٩٦٤ ؟

انها القوة الصناعية الجديدة والحاجة الماسة الى اللحاق بالتأخر في انتاج السلع الاستهلاكية اللائمة ، وصناعة تسطع بدلات بالسر وان كان بطيئا ، وتصنيع سريع للمناطق المتخلفة على هامش المركز الصناعي لاوروبا الغربية (١) .

ان جميع هذه العوامل أدت في نفس الوقت الى توسيع سريع للسوق الداخلية وتنمية متسارعة في تصدير المنتجات الصناعية . فقد عرفت اليابان بعد بضعة سنوات من التأخر تطورا مماثلا .

واضطر الاقتصاد في الولايات المتحدة وفي الكتلة الشرقية الى ان يحاول

---

(١) - هذا المركز مكون من مثلي باريس - امستردام - مونيخ وباريس - مونيخ - جنوة .  
وتقع خارج حدود هذين الثلاثين المناطق المتخلفة في الدول الأوروبية الست ( مثلا وسط وجنوب إيطاليا والمنطقة الجنوبية الغربية في فرنسا ) . وفي دائرة اوسع تقع المناطق المتخلفة في اوروبا الشمالية والجنوبية .

التكيف مع هذا التوسع . وهكذا أصبح الاقتصاد الدولي في وضع تنافسي  
أخذ يشتد أكثر فأكثر في السوق العالمية . ولما لا بد لكل بلد من أن يكافح  
بضراوة وباستمرار من أجل المحافظة على نفس المستوى أو من أجل زيادة  
حصته في التجارة الدولية التي أخذت تتقدم بسرعة .

ومن المنطوق أن تؤدي هذه المزاخمة الدولية المتزايدة القسوة الى تجميع  
رأس المال وتتركزه الضخم . ومع هذا كله يمكن أن نميز بوضوح ضمن إطار  
الاقتصاد العالمي الاشكال التي اتخذتها القوانين العامة التي تخضع لها طريقة  
نمو الإنتاج الرأسمالي .

وينطلق ماركس من فرضية أثبتها التاريخ أي فرضية ضعف الحركة  
الدولية لرؤوس الأموال ليبرهن على عدم وجود نسبة ثابتة وسطية واحدة  
للربح في السوق العالمية بل على قيام عدة نسب وسطية في الدول بصورة  
متوازنة ومتوافقة ( واسطر قومية مختلفة للإنتاج ) مما يفسح المجال أمام  
البلدان المتفوقة تقنيا من أجل أن تجني أرباحا هائلة من التجارة مع البلدان  
المختلفة (٢) .

ولكن ماركس خلافا لراي ريكاردو وتقاونه أنخاص « بالتكاليف المقارنة »  
يعترف أن ضعف حركة رؤوس الأموال ليس له أثر حاسم في الموضوع لأنه  
توجد أيضا حركات لرؤوس الأموال فيما وراء الحدود ولو كانت ضئيلة فيما  
لو قورنت برؤوس الأموال الموظفة داخل الدول الكبرى الامبريالية .

وفي عهد الامبريالية الكلاسيكية وعلى وجه التحديد قبل الحرب العالمية

---

(٢) - انظر الى الفصل العشرين من المجلد الاول لكتاب الرسائل .

هذه الأرباح الفائضة التي يعتبر ماركس أنها حصة تبادل أكثر إنتاجا وأكثر جهدا مع عمل  
أقل إنتاجا وأقل جهدا لاينجم إذن من تبادل تقليدي لمنتجات جاهزة مع مواد أولية فحسب بل  
أيضا عن مقايضة الآلات ووسائل النقل بمنتجات صناعية تقنية أقل تقدما وهذا هو حل اللغز  
الذي يفسح المجال لنهم حركة رؤوس الأموال الدولية خلال الأعوام العشرين الماضية .

الاولى كانت رؤوس الاموال المصدرة تنصب بصورة رئيسية في المستعمرات او شبه المستعمرات المرتبطة بالدول الكبرى . فنجم عن ذلك على الصعيد الدولي شكل خاص بتوزيع العمل اصبح فيه العالم الثالث مختصا في انتاج المواد الاولى والمنتجات الغذائية للبلدان الامبريالية .

ومن الاكيد ان كمية لا يستهان بها من رؤوس الاموال قد استثمرت منذ ذلك العهد في البلدان التي لا يمكن اعتبارها مستعمرة او شبه مستعمرة ( روسيا مثلا اصبحت حقلا لتوظيف رأس المال البلجيكي والفرنسي والنمسا لرأس المال الالمانى والولايات المتحدة لرأس المال الاوروبي وخصوصا البريطاني الخ . . . ) ( ٢ ) . ومن الثابت ايضا ان هذا الرأسمال لم يستخدم لتمويل التقليدي من اجل بناء الخطوط الحديدية والمرافىء او لتمويل مصادر المواد الاولى او اشراء اسهم في بيوت تجارية اجنبية كبرى فحسب ( توظيف المال من اجل الدخل - الشكل الاساسي الذي اتخذته بصورة خاصة استثمارات رؤوس الاموال البريطانية في الولايات المتحدة ) بل ايضا من اجل انشاء قسم من الصناعات التحويلية الهامة ( خصوصا الحديد والفولاذ ) الروسية . ومع ذلك لم يكن الامر يتعلق سوى بجزء صغير من جملة رؤوس الاموال الموظفة في البلاد الاجنبية . ولهذا كانوا على صواب بان لا يبروا فيه خلال تلك الحقبة سوى شكل ثانوي لحركة رؤوس الاموال الدولية .

وقد حدث خلال فترة ما بين الحربين تدفق ضخم لرؤوس الاموال الامريكية الى المنيا نجمت عنه عواقب وخيمة عندما نشبت الازمة الاقتصادية التي دامت من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٣ .

وان كان الامر يتعلق خلال تلك الفترة بقروض تمنح لمؤسسات القطاع

---

( ٢ ) حسب رأي الاستاذ براون ٤ الى ٥ ٪ من رأس المال في الولايات المتحدة كانت في ايدي اجنبية قراب نهاية القرن التاسع عشر ( المدخل الى العلم الاقتصادي العالمي - لندن ١٩٦٦ ص ١١٠ ) .

العام او باستثمار الاموال لاجل قصر اكثر مما يتعلق بتوظيفها مباشرة في الصناعة الا انه يمكن ان توجد امثلة لوضع اليد على مشاريع صناعية هامة كاستعادة معامل اوبل من قبل شركة جنرال موتورز (٤) .

انما لم تنطلق حركة ذات ابعاد واسعة في طريق التمركز والتجمع الدوليين لرأس المال الا منذ الحرب العالمية الثانية . وفيما بعد لم يحدث هذا التطور في البلدان النامية فحسب (٥) بل حدث ايضا في البلدان ذات التصنيع الراقى نفسها . ولا بد من التمييز بدقة بين الاشكال المتنوعة التي تبرز فيها هذه الظاهرة الاقتصادية من اجل تجنب اعطاء حكم خاطيء على اسلوب العمل بمجمله :

٢ - توجد حالات نقلت فيها ملكية الصناعة الوطنية لصالح رأس مال دولة اجنبية ويتوافق نقل هذه الملكية مع منطق علاقة القوى بصورة لم يفسح المجال فيها للبورجوازية الوطنية كي تحرك سلطة الدولة من اجل حماية مصالحها الخاصة من مصالح دولة اجنبية . فلو تركت طريقة العمل هذه - التي بدأت بعد عام ١٩٤٥ في ألمانيا الغربية ثم انقطعت فجأة - تمتد حتى آخر حدودها ، لشوهد تحويل دولة (٦) امبريالية كانت مستقلة فيما مضى الى شبه مستعمرة على شاكلة البرازيل واليونان .

---

(٤) - من التوظيف المباشر لرؤوس الاموال الاميركية في اوروبا قبل الحرب العالمية الثانية يراجع مؤلف سوتلر : الصناعة الاميركية في اوروبا - بوسطن ١٩٢١ .

(٥) - حالا بعد احتلال قسم كبير من القارة الاوروبية من قبل الامبريالية النازية اخذ رأس المال الألماني في استملاك اعم وسائل الانتاج في مناطق عديدة محتلة ولم يبلغ هذا الاستملاك الا اثر الهزيمة العسكرية .

(٦) - ابتلاع الفينيكس ويرك - هامبورج - هاربورج من قبل شركة فيرستون الاميركية يعطى مثالا للاستيلاء الذي جرى في ظروف سياسية مناسبة .  
وقدر المصرف الاتحادي الألماني في نهاية عام ١٩٦٤ بحوالي ثلاثة مليارات من الدولارات

ب - وإذا بقيت طريقة العمل هذه محصورة في مرحلتها البعثية وإذا  
الفروع الكائنة على هامش الاقتصاد أصبحت وحدها خاضعة لرقابة الرأسمال  
الأجنبي عندئذ يمكن التحدث عن دخول رأس مال أجنبي لا يتأتى عنه على كل  
حال أي تغيير نوعي في العلاقات السياسية الاقتصادية . وهذه حاليا حالة  
أغلب البلدان الأوروبية فيما يتعلق بدخول رؤوس الأموال الأمريكية . ومع  
ذلك لا بد لنا أن نلاحظ أن الأهمية الاستراتيجية للقطاعات الخاضعة لرقابة  
رأس المال الأمريكي - بنزول وحاسبات الكترونية وأحيانا الكيمياء البترولية .  
وأطارات المعجلات والأجهزة اللاسلكية وصناعة الطائرات - تتجاوز إلى حد

---

القيمة الإجمالية لرأس المال الأجنبي في اقتصاد ألمانيا الغربية وهذا يمثل نسبة تزيد قليلا على  
١٥ ٪ من رؤوس الأموال الموظفة في النشاطات غير الزراعية . ويمكن أن تقلل هذه المليارات  
الثلاثة من المراكات أي مجموع رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في ألمانيا في منتصف عام ١٩٦١  
حسب تقدير مصبة الأمم . ومن الأكد أن هذه النسبة المثوية هي أعلى في صنع السيارات والآلات  
الكتاب والصناعة البترولية . وما يقرب من نصف هذه الأموال الأجنبية موجود في أيدي أمريكية  
نضيف إلى ذلك أن حالات شبيهة بحالة شركة ماشين بول وشركة الجنرال إلكتريك حدثت في  
الجمهورية الاتحادية الألمانية . وهكذا ابتلعت الجنرال إلكتريك مشروع كوبا امبريال للراديو  
والتلفزيون بينما اشترى التروست الأمريكي بروكة اند فامبل معامل ربه المنتجة للعقاقير المنظفة  
بكميات كبيرة .

ومنذ عهد قريب اشترى التروست جيليت شركة برون الشهيرة ويمتلك حاليا ٨٥ ٪ من  
أسهم هذه المنشأة التجارية التي اشتهرت بصنع الأجهزة الالكترونية المتطورة . فبلت تكاليف  
هذه الصفقة حوالي عشرين مليون دولار .

وتقدر دراسة حديثة نشرها المجلس الوطني الإيطالي للاقتصاد والمعمل ب ١٤ ٪ حصة  
الصناعة الإيطالية التي هي بحوزة الأجانب وقدرت كذلك أن تملك رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة  
في إيطاليا هو بحوزة الأمريكيين الذين يمتلكون ٧٧ ٪ من رأس المال الصناعي الإيطالي وأن ربع  
المشاريع الإيطالية يخضع لرقابة أجنبية وللمنها لرقابة الولايات المتحدة .

كبير حصتها المتواضعة في مجمل رأس المال الموظف في اوربوا (٧) . وقد بين تحقيق قامت به لجنة اقتصادية اوروبية في الدول الاوروبية الست ان ٨٠ ٪ من انتاج الحاسبات الالكترونية و ٢٤ ٪ من صناعة السيارات و ٥ ٪ من صناعة الماطط الاصطناعي و ١٠ ٪ من الصناعة البتروكيميائية كانت تحت رقابة فروع البيوت التجارية الاميركية في عام ١٩٦٥ (٨) . وتوسع توظيف الاموال الاميركية توسعا ضخما حتى في بلد غني برؤوس الاموال كسويسرا . فقد ارتفع من ٢٥ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ٦٧٠ مليون عام ١٩٦٣ و ٩٤٨ مليون عام ١٩٦٤ و ١١١٦ مليون عام ١٩٦٥ و ١٢١٠ ملايين عام ١٩٦٦ .

(٧) - نشر فرنيسكو ماجيسترلي وقوقيليموداقوزينو في الاعداد ٥ الى ٩ من المجلة الإيطالية « المشاكل الاشتراكية » ( تشرين الثاني - كانون الاول ١٩٦٥ الى تموز - آب ١٩٦٦ ) سلسلة من المقالات تحدثت عن استثمار رؤوس الاموال الاميركية في الدول الاوروبية الست مؤيدة هذه المعلومات . وقد ارفقت الاموال التي توظفها كل عام الشركات الاميركية او فروعها ضمن اطار السوق الاوروبية المشتركة من ٢٢٨ مليون دولار في عام ١٩٥٨ الى ٩٠٨ ملايين دولار عام ١٩٦٥ . فبلغ مجمل هذه الاموال الموظفة خلال الاموام الثمانية هذه ما يقرب من خمسة مليارات من الدولارات . ويقدر بـ ٧ مليار دولار للفترة الكائنة بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٦ مجمل الاموال الاميركية الموظفة في اوربوا الغربية من ضمنها الاموال الخاصة بالافراد . ويقدر رئيس مجلس الرقابة لاتحاد المصارف السويسرية بـ ١٧ مليار دولار مجمل الاموال الاميركية المستثمرة في اوربوا عام ١٩٦٦ منها ٦٩ ٪ وظفت مباشرة و ١٦ ٪ بصفة اسهم وسندات و ١٥ ٪ كودائع مصرفية . وتقدر الاموال الاوروبية الموظفة في الولايات المتحدة بـ ١٧,٨ مليار انما التوظيف المباشر لا يمثل سوى ٢٢ ٪ ( اورد ذلك جان مينو ودوزان سيد جانسكي في كتاب اوربوا الاعمال - طبعة بايو - باريس ١٩٦٧ صفحة ٧٥ ) . وفتح اكثر من ثلاثة آلاف بيت تجاري فروما في الاسرة الاقتصادية الاوروبية او ضمنت لنفسها رقابة على بيوت تجارية موجودة .

(٨) - تشير المنافسة الاوروبية ايضا الى اتجاه نقل ملكية المشاريع الوطنية بقصد الاحتفاظ ببيوت تجارية اجنبية في بلد حصة رأسمالها الوطني ضئيلة .

في السوق الاوروبية المشتركة اخذ هذا الاتجاه يرسم خطوطه خصوصا في حقل الصناعة

وارفع عدد الفروع السويسرية للبيوت التجارية الاميركية من ٥٠ قبل الحرب العالمية الثانية الى ٤٠٠ عام ١٩٦٥ والى ٦٠٠ في نهاية عام ١٩٦٦ (٩).

ج - واذا لاحظنا عوضا عن تفضل اقتصادي ذات اتجاه وحيد للدولة كبيرة نحو بلدان صناعية اخرى ، زيادة في عدد المشاريع التي اسستها او دمجتها رؤوس اموال تخص جنسيات مختلفة دون ان تكون لاحداها افضلية عندئذ نستطيع القول ان الامر لم يعد يتعلق بسيطرة دولة امبريالية على اقتصاد او عدة اقتصادات وطنية بل بظاهرة من نوع جديد وهي التدخل الدولي لرؤوس الاموال .

د - واخيرا يمكن ان يقتصر تجمع رأس المال وتركزه على الاموال الوطنية اي ان يسير بالطريقة التقليدية التي اسهب في وصفها مرات عديدة في المؤلفات الاقتصادية .

وكما اسلفنا القول نستطيع ان نهمل الى حين الفرضية الاولى على الاقل فيما يتعلق بأوروبا الغربية اذ لم تعد اية امة صناعية تسمح حاليا لنفسها

الخفيفة . فاورد دعما لهذا القول مينو وسيلجاسكي بعض الامثلة المقتبسة من الصناعة الغذائية وصناعة الملابس والاقمشة . وارتفعت حصة الاموال الاميركية ذات الاستثمار المباشر من اجل تكوين رأس المال غير الصافي في السوق الأوروبية المشتركة من ٤٥ ٪ عام ١٩٥٨ الى ٦٢ ٪ عام ١٩٦٤ الا انها بلغت ١٠ ٪ في ايطاليا وبلاد البيلوكس . وفي بريطانيا بلغت حصة الفروع الاميركية من التوظيف السنوي لرؤوس الاموال في الصناعة التحويلية ١٦ ٪ في تلك الحقبة .

فرنان براون : الاموال الاجنبية الموظفة في أوروبا صفحة ١٨٦ .

الدكتور نيلزفروس : التوظيف المباشر لرؤوس الاموال الاميركية في اوروبا .

(٩) - صحيفة لوموند ٢٠ نيسان ١٩٦٨

اندمجت بيوت تجارية سويسرية منذ عهد قريب لمصافي الرون والستوفيل دي سان فال والشلب في جنيف ( منسوجات ) واليودين واليونيفرسال جنيف ( صنع الساعات ) في بيوت بحارية اميركية .



بالانتماع في رأس المال الاميريكي ( ١٠ ) . ومن حيث الجوهر يتخذ تجمع رؤوس الاموال وتمركزها التاجمين عن حدة المنافسة الدولية ثلاثة اشكال رئيسية اخرى في اوربا الغربية .

١ - شراء شركة ماشين بول ( فرنسا ) وقطاع اوليفيتي للحاسبات الالكترونية ( ايطاليا ) من قبل التروست الاميريكي جنرال الكتريك يعطي مثالا للتمركز الدولي لصالح رأس المال الاميريكي الضخم .

٢ - انتماع عملاقي الصناعة الفوتوغرافية الاوروبية جيغلوت ( بلجيكا ) واجفا ( الجمهورية الاتحادية الالمانية ) وتكوين تروست جديد من هوفوفنز ايجميودن ( هولندا ) ودورتموند هوردر هوتز اونيون ( الجمهورية الاتحادية الالمانية وهويس ( الجمهورية الاتحادية الالمانية ) هما مثالان للتداخل الدولي لرؤوس الاموال دون تفوق دولة على الدول الاخرى .

---

( ١٠ ) - من الثابت انه شلت من هذه القاعدة الدولة الكندية حيث قوة صناعية حديثة رات انتقال الاكثية المطلقة لوسائل انتاجها الصناعي الى ايد اجنبية ( الولايات المتحدة ) ( انظر في هذا الموضوع الى سافاريان : الملكية الاجنبية في الصناعة الكندية - ماك فراو - هيكل اوف كندا ١٩٦٦ ) .

ومن الفائدة بمكان ان ندوس حالة اسبانيا التي اصبحت خلال الاعوام العشرة الماضية حقل توظيف ممتاز لرأس المال الاجنبي . انما استخدام اسلوب حذف من اجل اجراء توازن بين المصالح الاميريكية والفرنسية والبريطانية والالمانية الغربية واليابانية استطاع ان يقف في وجه سيطرة دولة واحدة او ان يزيل سيطرة احدى الدول .

ومن حيث المجموع وظف ما يقرب من مليار دولار في اسبانيا خلال السنوات الخمس الماضية استعمل منها مبلغ يتراوح بين الربع والثالث لشراء الاداسي والابنية . وتمتلك للشعاعة من اكبر المشاريع الاميريكية فروعا في اسبانيا بمشاركة رأس المال الاسباني .

وبرزت للوجود خمس زمر متنافسة بمناسبة المشروع الحديث لبناء مصفاة للبترول في بيلباو وهي الزمرة الاسبانية البريطانية والزمرة الاسبانية الاميريكية والزمرة الفرنسية البريطانية والزمرة الإيطالية الاسبانية الاميريكية ( فينانشيال تايمز ) ٢٩ تموز ١٩٦٨ .

٣ - اندماج التروستين الإيطاليين الكبيرين للصناعة الكيميائية إيلديزون. ومونتكاتيني اللذين انضم اليهما فيما بعد القطاع الكيميائي إيني (تروستدولة) واندماج ثلاثة ترووستات للفولاذ في فرنسا ( ونسل وسيديلور وموزيلان ) وكذلك اندماج نيسن وهوتز ورك أوبرهوسن ( ألمانيا ) الذي تبعه اتفاق تعاون بين نيسن وما نيسن كل هذه الاندماجات يمكن ان تعطينا امثلة لتجمع رؤوس الاموال ضمن اطار وطني بسبب ضغط المزاخمة الدولية .

وحاول البعض من رجال الاقتصاد ورجال الاعمال والسياسيين الامر بكيين ان يطمسوا معالم الفرق بين الشكل الاول والثاني لتجمع رأس المال .

وينسب باران وسوزي في كتابهما الرأسمالية الاحتكارية الى دافيد لبلانتال اصل فكرة الشركة ذات القوميات المتعددة ( ١١ ) . والقي منذ عهد قريب جاك ميزون روج مدير شركة ( ايم أوروبا ) خطابا في بروكسل عبر فيه عن امنيته في ان تستطيع الشركات ذات القوميات المتعددة ان تتصرف برأس مال دول متعددة وان يكلف في مختلف البلدان بإدارة فروعها رجال تابعين لهذه الدول ( ١٢ ) .

انما في جميع هذه الحالات يتعلق الامر بوضع خاص وشكلي للشركات المتعددة القومية . فشركة ايم ستاندارويل اوف نيوجرسي وشركة الجنرال موتورز هما من الشركات ذات القوميات المتعددة بمعنى ان اسهمهما مسعرة في بورصة عدد كبير من البلدان وان فروعهما تمتد على قسم كبير من الكرة الارضية ( تباع بضائع جرسني ستاندار في اكثر من مئة بلد ويخضع لرقابتهما ١٧٥ فرعا في ٥٢ دولة ) وان عددا من هذه الفروع تدار من قبل اتباع البلد الذي اسست فيه وان ٥٠ ٪ من الارباح تجنى احيانا خارج الولايات المتحدة .

---

( ١١ ) - بول باران وبول سوزي : الرأسمال الاحتكاري - المجلة الشهرية ١٩٦٦

صفحة ١٠٣ .

( ١٢ ) - صدى البورصة - بروكسل - ١١ تشرين الاول ١٩٦٦ .

انما يستثنى من هذا اغلب التروستات الاميركية الاحتكورية (١٣) . انما من غير المشكوك فيه ان التروستات المذكورة اعلاه تسيطر عليها بعض الجماعات من التمويلين الاميركيين ( في الحالات الواردة هنا اسرة واتسون مع جماعة مورغان من وراء الستار وزمرة روكفلر وزمرة دويون دي نيومور ) (١٤) .

وتهتم البورجوازية الاوروبية بأن تمارس الرقابة على اهم مراكز الانتاج في جاني المحيط الاطلسي . وهذا لا يعني ان البورجوازية هذه تسترشد بـ سلطانيات وطنية او اخلاقية لان وطنها الحقيقي موجود في كل مكان تتمكن فيه من تكديس الاموال . وعن الشيك لا يقال ان لا رائحة له فحسب بل ايضا انه لص لا وطن له .

ومع ذلك ما زالت المسافة شاسعة بين ضفتي الاطلسي حتى في عصر الملاحه الفضائية . فراس المال الخاضع للرقابة في الجهة الاخرى من المحيط الاطلسي قد تنقص قيمته او تضمحل من يوم الى آخر . فلو وظف الراسماليون

---

(١٣) - بالاضافة الى جرسى مستندار اعطيت لنا امثلة على ان الامر هو في الحقيقة كذلك من قبيل التروستات سوكوني موبيل اويل وناشيونال كاش ديبيستر وسنجر سويس ماشنز وبوروقز وكاتربيلاد تراكتور . وتبلغ حصة ايشتمان كوراك وكاتربيلاد تراكتور وانترناشيونال هلفرستر وكورن برودوكس ومينوروتامينين اندمانوفاتورين من الارباح الاجمالية ذات المصدر الاجنبي ٢٠ ٪ الى ٥٠ ٪ . ويوجد ايضا بعض التروستات الاوروبية التي تحصل على اكرتية ارباحها من توظيف اموالها في البلدان الاجنبية كشركة باير ( ٦٢١ ٪ من رقم اعمالها يحقق في البلاد الاجنبية ) وهويشتت وفيليبس وبريتش اوكسين الخ . .

(١٤) - تعمق الاستاذ جاك جوسيو في دراسة دقيقة لفكرة الشركات ذات القوميات المتعددة ( المشروع والاقتصاد في القرن التاسع عشر - الناشر بلوك لينى وبيرو - باريس ١٩٦٦ . المجلد الاول من صفحة ٢٩١ الى ٣٢٨ ) . نعتقد ان الوقائع تتحدث بلغة اوضح من هذا التحليل وان شركات من نموذج ايبم وجنرال موتورز او من نموذج اكثر مركزية كشركة دويون دي نيومور تسيرها في النهاية زمرة متسلطة من المساهمين في الولايات المتحدة على الاقل فيما يتعلق بالقرارات الهامة للاستراتيجية الاقتصادية .

الاوربيون اكثر من نصف اموالهم في الضفة الاخرى من المحيط الاطلسي لاستقر هكذا التوزيع الحقيقي للمخاطر ولم تعد لديهم حاجة للجوء الى الجنسية الاوروبية ( ان لم يكن الى جنسية كل دولة اوروبية بمفردها ) . ولكن مع الاسف لا تستند النظرية الاميركية للشركة المتعددة القومية على فكرة المشاركة وليست الآن تحت تصرف الراسماليين الاوروبيين وسائل لفرضها على الواقع .

وبالتالي تمثل خسارة رأس المال الموظف في اوروبا الغربية بالنسبة لهؤلاء الراسماليين خسارة جوهرية في ثروتهم ان لم يكن فيها دمارهم التام ولذلك يحتاجون لسلطة دولتهم للمحافظة على رؤوس اموالهم الموظفة مطايا والدفاع عنها وبالتالي يعوزهم الاحتفاظ برفقتهم على رؤوس الاموال هذه كي يراقبوا دولتهم ايضا . ونتيجة لذلك تدفعهم غريزة المحافظة على النفس على ان يعارضوا في استيلاء حلفائهم الشديد فيما وراء الاطلسي على وسائل انتاجهم ( ١٥ ) .

لم تولد بعد الامبريالية الفوقية وبالتالي يمكن ان يلحظ ان الاوساط المتحركة في الراسمالية الاوروبية لا تبقى مكتوفة اليدين في مواجهة الاشكال الممكنة التي قد يتخذها تجمع رأس المال . وهذا لا ينفي ان بعض الجماعات قد ربطت مصيرها بمصير التروستات الاميركية والبست هذا الاندماج كسوة من ايدولوجية اتحادية اطلسية . وتجاه اختيار احد الامرين اي تجمع رأس المال الوطني والتداخل الدولي لرؤوس الاموال ستتحرك الاوساط المتحركة موقفا من شأنه ان يزيد حتى النهاية قدرتهم التنافسية في السوق

---

( ١٥ ) - نقول رقابة زائدة من الحد لانه لم يصرح احد من القادة المسؤولين من انصار الراسمالية الاوروبية الغربية - حتى ولا ديجول - عن مغارته لكل شكل من اشكال توظيف رؤوس الاموال الاميركية في اوروبا الغربية . فانتفاذ موقف كهذا يتعارض مع مصلحة البورجوازية الاوروبية لانه قد يكون في ذلك حرمان اوروبا من الانتشار السريع لاهم الاكتشافات التقنية الامر الذي سيزاحتكر البراعة الاميركية .

العالية أي في الدرجة الاولى قدرتهم على المواجهة في مواجهة رأس المال الاميريكي ( وغدا رأس المال الياباني بصورة اكيدة ) .

فالمناقسة الدولية هي نفسها المحرك الاساسي لتجمع رؤوس الاموال الدولية وهذا معناه ان التروستات المحتكرة من قبل القلة من الافراد والتي تخضع لرقابتها السوق العالمية والتي تبعالالارباح الزائدة المحتكرة التي تجنيها، تتصرف بفائض من رؤوس الاموال التي لا تستطيع توظيفها في بلادها دون ان تهدم بنية السوق الاحتكارية هذه التروستات تندفع نحو اتساع دولي لثلاثة اسباب :

اولا - التقلب على منافس وطني بتوسيع مدى العمليات والاستيلاء هكذا على الصعيد الوطني طى قوة تسمح لها بتغيير علاقات القوى المنافسة لمصلحتها على الصعيد العالمي . فامتداد قطاع الحاسبات الالكترونية الخاص بشركة جنرال الكتريك بعد ان اندمجت فيها شركة ماشين بول مع قطاع الحاسبات الالكترونية لشركة اوليفيتي ينطبق عليه دافع المواجهة ازاء تروست ايبم .

وتم على الصعيد الدولي توجد محاولة من اجل الوصول الى مستوى يستحيل ادراكه على الصعيد الوطني ويجعل وحده المنافسة فعالة مع تروستات الدول الاخرى . وهكذا يمتلك تروست الالومنيوم الفرنسي ( بيشينييه ) قدرة انتاجية تقدر بـ ٥٠٠٠ طن في فرنسا وبالنسبة يستحيل عليه ان يصل الى ابعاد منافسيه الرئيسيين - الكوا في الولايات المتحدة ( مليون طن ) والكان في كندا ( مليون طن ) وريثولفز وكيزر في الولايات المتحدة ( كل منها ٨٠٠٠٠٠ طن ) - في السوق الفرنسية . ومن هنا اتت محاولته من اجل تأسيس معامل في الولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان .

واخيرا وجلت محاولة للجمع منافس اجنبي بغية منعه من متابعة المواجهة ومن زعزعة البنية الاحتكارية للسوق العالمية او لتعزيز القوة في مواجهة منافسين آخرين . فاندماج شركة اجفا جيفارت مع شركة فيات سيتروين يتوافق مع هذه الاسباب .

وبالتالي كان ستيفن هير على صواب عندما نقد نظرية الحد الأدنى التي  
تعلل حركات رؤوس الأموال الدولية بالفروق الدولية لسعر الفائدة ونسبة  
الأرباح - رؤوس الأموال تنتقل من البلدان التي تكون فيها وافرة الى بلدان  
تكون فيها قليلة - وعندما ادخل في الموضوع الاستراتيجية الاحتكارية ومحاولة  
رفع الربح الى الحد الأعلى على الصعيد العالمي (١٦) . ولكنه كان على خطأ  
عندما اعمل في اطار الاستراتيجية الاحتكارية الاثر الذي احلته رفع الأرباح  
حتى الحد الأقصى والفروق بين مستويات الاجور الوطنية والتباين بين  
تكاليف الطاقة والمواد الأولية وخلاصة القول الفروق بين الأرباح التي تجنى في  
مختلف البلدان . ولا يقصد من ذلك ان لهذا العامل سيطرة مطلقة انما ما زال  
يقوم بدور رئيسي في استراتيجية الاحتكارات (١٧) .



- 
- (١٦) - ستيفن هير : التوظيف المباشر لرؤوس الأموال الأجنبية والاحتكار الدولي -  
مخطوط انجز في حزيران ١٩٦٥ في جامعة بال ونوقش في كلية حقوق السوربون عام ١٩٦٨ .
- (١٧) - عن دفع رؤوس الأموال الى التجمع والتمركز بسبب التقدم التقني واتساع  
الإمباد الدنيا للمشاريع المربحة الذي يتجم عنه انظر فيما بعد الى بداية الفصل الرابع  
من هذا الكتاب .

## الفصل الثالث

### أسباب التفوق لنسبي للمشاريع في المنافسة الدولية

تتصرف الولايات المتحدة الآن في المواجهة الدولية بتفوق نسبي هام بالنسبة لمشاريع أوروبا الغربية . ويمكس هذا التفوق قدرة الإنتاج بتكاليف ادى رغم اجور اعلی . وترجع قدرة الإنتاج الكبرى للمشاريع الاميركية الى ابعاد رساميلها قبل كل شيء والى تقدمها التقني . ولدينا ابحاث وافرة عن عدم المساواة في السعة بين المشاريع الاميركية والمشاريع الأوروبية ، التي هي مصدر توفير هام في النفقات بالنسبة لتروستات الاميركية . وعلى سبيل المثال يجدر بنا ان نذكر اولا الأرقام التالية الواردة في تقرير وضعه اتحاد صناعات الاسرة الأوروبية وثانيا تنظيم أرباب العمل للسوق المشتركة .

— في عام ١٩٦٤ قدر عدد الشركات الاميركية بـ ٦٥ والبريطانية بـ ١١ واليابانية بـ ٥ من بين مئة اكبر شركة تخص العالم الراسمالي ولم يكن للاسرة الاقتصادية الأوروبية سوى ١٨ شركة .

— اكبر معمل للسيارات في الاسرة الاقتصادية الأوروبية ( فولكس فاقن ) لا يصنع سوى ٢٠ ٪ من السيارات التي ينتجها اكبر معمل اميركي وان ارتفع الإنتاج الاجمالي للسيارات في الاسرة الاقتصادية الأوروبية الى ٧٠ ٪ من إنتاج الولايات المتحدة .

— رقم الاعمال لعشرين اكبر شركة امريكية هو بصورة واقعية مساو  
للاتاج الوطني الخاص بالجمهورية الاتحادية الالمانية . ورقم الاعمال  
لاكبر خمسة مشاريع امريكية يساوي تقريبا ، انتاج إيطاليا  
الوطني .

— من بين اكبر ٥٠٠ مشروع في العالم الرأسمالي اكبر مشروع في الاسرة  
الاوروبية — مشروع فيليبس في البلاد المنخفضة ( هولندا ) — يحتل المرتبة  
٣٣ واكبر مشروع الماني ( فولكس فاقن ) المرتبة ٣٤ واكبر مشروع فرنسي —  
رون بولينك — المرتبة ٧٤ واكبر مشروع بلجيكي ( بيتروفينا ) المرتبة ١٤٤ .  
— يساوي رقم اعمال الجنرال موتورز مجموع ارقام اعمال اكبر ثلاث  
عشرة شركة المانية (١) .

وكذلك حسب اوساط ربانة العمل في الاسرة الاقتصادية الاوروبية  
لا بد لنا ان نلاحظ هذه الواقعة وهي ان المشاريع الامريكية ليست اكبر من  
المشاريع الاوروبية فحسب بل بالاضافة الى ذلك ان عملية تجمع رأس المال  
تحدث بصورة اسرع في الولايات المتحدة منها في اوروبا . فبينما قد سجل  
في الولايات المتحدة انتماج ٤٤٠٠ شركة صناعية بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٨  
كاد عدد الانتماجات يتجاوز الالف في الاسرة الاقتصادية الاوروبية خلال  
السنوات الاربع لوجودها ( ١٩٥٨ — ١٩٦٢ ) .

فالابعاد الاكثر سعة للاحتكارات الامريكية هي اصل ارباح اكبر ونسبة  
فوائد أعلى وبالتالي ترجع اليها امكانيات تمويل ذاتية اضخم . لهذا السبب  
اصبحت الشركات الاوروبية مرهقة بالديون اكثر من الشركات الامريكية مما  
يزيد بدوره في البون بين نسب أرباح كل منها .

---

(١) — من مقولة اقدم من هذه بتقليد يرجع تاريخها الى عام ١٩٥٠ انظر الى جوى س. بان:  
الفروق الدولية في البنية الصناعية — ١٩٦٦ نيويورك لندن .



ومن الاكيد ان نشرات كالتي اوردناها واخرى من نفس النوع لا تفيد سوى في دعم الدفاع عن قضية اليونيسي (اتحاد الصناعات للأسرة الأوروبية) وجماعات ارباب العمل الاخرى . وليس معنى ذلك انهم يسعون لتحرير القوى الأوروبية بل يهدفون الى إلانة وحتى الى حذف الفقرات التي في اتفاقية روما تقف حاجزا في وجه تجمع رؤوس الاموال وتعرقل سير القوة الاقتصادية في كل مكان تسيطر فيه هذه القوة على السوق (٢) .

ان رأس المال الضخم يحدث ضغطا مستمرا على لجنة الاسرة الاقتصادية الأوروبية بحيث ان هذه الاسرة تضطر الى تطبيق تلك الفقرات بكل تحفظ او الى حذفها دون قيد وشرط . وعندئذ يكون من الاكيد ان السلطات الأوروبية ستنتهي بالاذعان الى هذا الضغط .

ويسمح لنا مثال الصناعة الكيميائية أي الفرع الذي تجري فيه ابحاث هامة تتوج بالنجاح في أوروبا ( على الأقل في الجمهورية الاتحادية الألمانية ) بتقدير جميع الميزات التي تكتسبها البيوتات التجارية الأميركية من حيث قوتها المالية المتفوقة ونسب ارباحها العالية . فستطيع ان تخصص حصة كبيرة من ارباحها لتمويلها الذاتي . كما انها تتمكن من الوصول بسهولة كبيرة الى سوق رؤوس الاموال ومن ان تمتلك بالشراء منشآت احدث باهظة التكاليف . وفي هذا الفرع الصناعي ترتفع في الواقع حصة المشاريع الأميركية الى نسبة ٤١ ٪ من رقم الاعمال الاجمالي لصناعة الكيمياء العالمية ( بما فيها الكتلة الشرقية ) بينما لا تمثل مشاريع الدول الأوروبية الست سوى ٢٠.٥ ٪

---

(٢) - قررت المادة ٨٦ من اتفاقية روما تطبيق العقوبات فقط بحق المشاريع التي تسيء استعمال وضعها الممتاز في السوق وفي الحالة التي يؤثر فيها هذا التصف على التجارة بين الدول الاعضاء .

وبالمقابل قررت المادة ٦٦ من هذه المعاهدة التي انشأت مؤسسة سيكا ( C. E. C. A ) عقوبات ضد كل وضع متفوق في السوق يشكل حاجزا في وجه المنافسة الوافدة وتكون له نتائج اجتماعية اقتصادية منافية لاهداف هذه المنشأة .

ويحقق رقم أعمال اميريكي ٨٨.٠٠٠ عامل بينما تستخدم الصناعة الكيميائية الأوروبية مليون فرد . وبالتالي يرتفع رقم الأعمال الذي يحققه العامل في الولايات المتحدة الى نسبة ٢٢٥ ٪ من رقم الأعمال الذي يحققه العامل في الاسرة الاقتصادية الأوروبية .

ومن الاكيد ان النفقات الخاصة بالابحاث وتنمية الصناعة الكيميائية في الاسرة الاقتصادية الأوروبية لا تصل حتى ثلث نفقات هذا الفرع من الصناعة الكيميائية في الولايات المتحدة . أما بالنسبة للارباح فان متوسطها لا يبلغ سوى ٤ ٪ من رقم الأعمال لدى اهم التروستات الأوروبية بينما يتجاوز ٨ ٪ لدى اهم التروستات الاميريكية .

ومن الجدير بالملاحظة ان ٢٥ ٪ من الاموال المستثمرة في الصناعة الاميريكية الكيميائية قد وظفت في بلاد اجنبية عام ١٩٦٥ . وبالتالي يكون توظيف الاموال من قبل التروستات الاميريكية للصناعة الكيميائية في البلاد الاجنبية اعلى من مجمل الاموال الانكليزية والالمانية المستثمرة في هذا الفرع الصناعي .

وان الابعاد الكبرى للمشاريع الاميريكية وكذلك قوتها المالية الهائلة هي العوامل التي تطل التقدم التقني الذي احرزته منذ عهد قريب وبالنتيجة تستطيع ان تسمح لنفسها بنفقات ابحاث وتنمية اكبر بكثير من نفقات منافساتها الأوروبية . ومع ذلك لا يكمن هنا السبب الوحيد للتقدم التقني الذي احرزه الاميريكيون بل يوجد ايضا عاملان آخران قاما بدور هام في هذه الناحية : اولا النفقات العسكرية الضخمة التي صرفتها الولايات المتحدة .

وتفسر اعادة التسلح المستمر الذي تمارسه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٠ كثيرا من التغيرات التي طرأت على مجرى عمل الرأسمالية الاميريكية (٣) .

---

(٣) - بحثت ملفات كثيرة في موضوع آثار سباق التسلح على الاقتصاد اميريكي . نورد

وعكسا لما حدث فيما مضى في المنازعات الامبريالية لم يرتبط الاتحاد السوفييتي بالتزام استثمار راس المال في صناعة السلع ونتيجة لذلك حدثت الاختراعات والاكتشافات العلمية والثورة التقنية والتجديد الصناعي في آن واحد تقريبا (٤) . وليس من اقل نتائج السباق الدائم للتسلح مع دولة

---

منها : فريد ج. كوك : الدولة المزدهرة . عدد خاص للمجلة الاميركية ذي ناشيون - ٢٠ تشرين الاول . ورايت ميلز : النخبة القوية الفصل التاسع - نيويورك ١٩٥٧ . بلران وسوزي : الرأسمالية الاحتكارية الفصل التاسع .

ويجب ان نذكر هنا ان تروفسكي قد توقع بصورة حاسمة التنظيم العسكري الشامل للولايات المتحدة تقريبا في التاريخ الذي حدث فيه . وفي خطاب القاء في ٨ كانون الثاني عام ١٩٦٦ صرح بما يلي : « اذا احرزت الولايات المتحدة تقدما في المضمار الاقتصادي خلال الاموام الخمسة عشر الآتية ، سيكون هذا على حساب اوروبا . ما هي الاثر الناجمة من ظهور عقبات امام التطور الاقتصادي للولايات المتحدة ؟ انطلاقة غير محدودة للتنظيم العسكري الشامل في الولايات المتحدة لانه يتوجب على القوى الاقتصادية التي قامت في وجهها العوائق ان تبحث عن مخرج لها في هذا الطريق » (اوروبا واميركا صفحة ١٣٧) . وقد حدث هذا التنظيم العسكري الشامل ابتداء من عام ١٩٤٠ أي بعد اربع عشرة سنة مرت على خطاب تروفسكي بسبب العوائق التي فرضتها الازمة الاقتصادية ( ١٩٢٨ - ١٩٣٣ ) والعودة من جديد الى حماية الصناعة والتجارة الداخلية على التوسع السلمي الامبريالي الاميركي .

ويجب ان نتصور التقاليد السلمية المتيعة التي تتحلل بها الولايات المتحدة في تلك الفترة من اجل ادراك كل ما هو غريب وجدير بالملاحظة في تنبؤ تروفسكي . وعلينا ان نقابل هذا التنبؤ بالخطأ الجسيم الذي ارتكبه مفكر بورجوازي وصين جوزيف شوميتز عندما برهن على خطأ النظرية الماركسية بخصوص الامبريالية بلذره ان البلاد الرأسمالية المفضلة أي الولايات المتحدة ليس لديها أي اتجاه رأسمالي .

(٤) - نقول انها حدثت في آن واحد تقريبا : ففي النموذج المثالي للاقتصاد الاشتراكي تحدث كل هذه الاشياء في آن واحد . انما الاقتصاد السوفيتي يشكو ( كما قال لينين ) من تشويه بيروقراطي او ( كما قال تروفسكي واوسكار لانج ) من انحطاط بيروقراطي . ومن هنا

رأسمالية ، اجبار الرأسمالية الاميريكية لاسباب وقائية على متابعة السر في مضمار التقدم التقني في صناعة التسليح ، دون الاهتمام بمعرفة اذا رأس المال الموظف في وسائل انتاجية تقنية سابقة قد استثمر بصورة كافية ام لا .

يجب الا نظن ان اللامبالاة التي تضطر الرأسمالية لظهارها تجاه استثمار الراس المال الموظف في صناعة التسليح تمتد ايضا الى قطاع الصناعة المدني اي الى الاقتصاد الرأسمالي بكامله . فعوضا عن اللامبالاة يكون من الاصح ان نتحدث عن التحويل الاشتراكي المتزايد من اجل توظيف رأس المال في صناعة التسليح رغم بقاء الملكية الخاصة والارباح الخاصة . فالاستثمار وضمان ربح وسطي واستهلاك اسهم رؤوس الاموال الموظفة في هذه القطاعات كل هذه الاشياء تجري على حساب مجمل رؤوس الاموال في الولايات المتحدة . ويدل مثال الطاقة الذرية الى اي حد تستطيع مشاكل استثمار رؤوس الاموال ان تشكل حاجزا في وجه التجديد التقني حتى في الولايات المتحدة نفسها . ورغم تقدم عدة سنوات في المجال العسكري فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد بضعة سنوات في المرتبة الثالثة في العالم فيما يتعلق بتطبيق الوسائل التقنية النووية . ولا تستطيع مع ذلك الاكتشافات العلمية والتحسينات التقنية الحاصلة من البحث والانتاج في المجال العسكري ان لاتفيد القطاع المدني لان سباق التسليح قد احدث تسارعا في سر التجديد التقني لا سيما في المجالات الالكترونية والكيميائية .

ونشر جان جاك سرفان شريبر في هذه المناسبة الجدول التالي للفترات

---

نجحت التناقضات التي لم يكن لها مكان في النموذج التالي . من هذه التناقضات ان لمعراء العامل في ظل النظام البيروقراطي للتخطيط وادارة الصناعة في عهد ستالين كما هو حاليا مصلحة مادية من شأنها ايقاف التجديد التكنولوجي . وقد شمر بذلك رجال الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي . فيما يتعلق في هذه النقطة انظر الى ارنست ماندل : « اصلاح التخطيط السوفيتي ومضامينه » ، في مجلة الازمئة الحديثة . حزيران ١٩٦٥ .

الفاصلة بين الاختراع العلمي واستثماره الصناعي (٥) :

١٧٢٧ - ١٨٣٩	١١٢ سنة للتصوير الفوتوغرافي
١٨٢٠ - ١٨٧٦	٥٦ سنة للهاتف
١٨٦٧ - ١٩٠٢	٣٥ سنة للراديو
١٨٢٥ - ١٩٤٠	١٥ سنة للرادار
١٩٣٩ - ١٩٤٥	٦ سنوات للقنبلة الذرية
١٩٤٨ - ١٩٥٣	٥ سنوات للترانزيستور
١٩٥٨ - ١٩٦١	٣ سنوات للدائرة المتكاملة

بالإضافة الى ذلك دفعت صناعة التسلح الدولة الاميركية الى المساهمة بحصة كبيرة في تمويل نفقات البحث والتنمية . وقد قدرت مجلة ارباب العمل الفرنسية ( باثرونافرنسيه ) نسبة هذه المساهمة بـ ٦٤ ٪ في الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ مقابل ٤٠ ٪ في الجمهورية الاتحادية الالمانية و ٣٧ ٪ في بلجيكا و ٣٠ ٪ في البلاد المنخفضة ( هولندا ) . ومن الثابت ان مشاركة الحكومة هي اكبر في البلدين الاوروبيين اللذين يصنعان السلاح النووي مما هي في البلدان المذكورة : ٦٤ ٪ في بريطانيا و ٦٩ ٪ في فرنسا (٦) .

وبالتالي يمكن ان نستنتج ان التروستات الاميركية تمتلك ميزتين تتفوق بهما على منافساتها الاوروبية . فمن جهة تستطيع ان تنفق مبالغ اكبر في مجال البحث لانها اغنى وتلقى مساعدات من الدولة اكثر مما تلقاه منافساتها في اوربوا من جهة اخرى الامر الذي يفسر التقدم التقني الذي احرزته في مجالات كمجال الحاسبات الالكترونية واشعة ليزر والادوات العلمية . وقد عبر الاستاذ البريطاني تيتيموس منذ عهد قريب ( خلال انعقاد مؤتمر الرفاه الاجتماعي في بداية نيسان ١٩٦٧ ) واللورد باودن نائب مدير معهد العلوم

(٥) - سرفان شيرير : التحدي الاميركي . الناشر وينويل . باريس ١٩٦٧ . صفحة ٧٦ .

(٦) - مجلة ارباب العمل الفرنسية . تشرين الثاني عام ١٩٦٥ .

والتكنولوجيا عن قلقهما بخصوص هجرة الموظفين العلماء الى الولايات المتحدة (٧) . ويقدر الاستاذ تيموس ان ما يقرب من ( ١٠٠٠٠٠ ) من الاطباء والعلماء والفنيين قد هاجروا الى الولايات المتحدة الامر الذي افسح لها المجال لتوفير ٤ مليارات من الدولارات لنفقات التخرج . ويمثل هذا المبلغ خسارة مساوية بالنسبة للبلدان الاخرى . وتقريبا ٢٠ ٪ من الزيادة السنوية في عدد الاطباء في الولايات المتحدة مصدرها البلدان الاجنبية التي تخرجوا من معاهدها التقنية . وتقدر اللجنة المنبثقة عن الاسرة الاقتصادية الاوروبية هذه النسبة بـ ١٥ ٪ في جميع الدول الاعضاء . الا ان هذه الارقام تقدر بصورة ادنى من الواقع الربح الذي تجنيه الولايات المتحدة والخسارة التي تتحملها البلدان الاوروبية لانه يجب ان تضاف الارباح الناجمة عن نشاط الباحثين الى التوفيرات المحققة في نفقات التعليم (٩) .

ويجب ان نبحث عن اسباب هذه الهجرة في الاجور العالية وشروط العمل

---

(٧) - لورد باودن : التفخيم العلمي وهرب الادمغة : مجلة الاكمنة الحديثة ايسر حيران ١٩٦٨ .

(٨) - لا يلحق قطليا وصول هذا العدد الكبير من العلماء والفنيين من قطاعات اوروبا الى الولايات المتحدة الدورة الخاصة بتمركز رأس المال التقني . لاننا في نفس الوقت نشهد - كنوع من التمييز - ورود عدد ضخم من الجامعيين الى اوروبا من آسيا وافريقيا .

في بريطانيا مثلا عدد متزايد من الوظائف الشاغرة في مصلحة الصحة الوطنية يشغله اطباء من الهند والبريقتا والانتيل . وعدد الممرضات من الكومون ويلث هو ايضا اكبر بينما يهاجر عدد كبير من الاطباء البريطانيين الى الولايات المتحدة .

ويلاحظ اللورد باودن ايضا نتيجة سلبية اخرى لهرب الادمغة وهي ان هذا الهرب يؤدي الى زيادة رواتب الموظفين العلماء في بلدان العالم الثالث ويوسع الفرق بين اجرة العمل اليكوي واجرة العمل الفكري . ففي بريطانيا يكسب رجل يمتن الطب العام ٢٥ أمثال ما يكسبه عامل غير مختص بينما يكسب ٢٢ مثلا في غانا او اوغندا .

(٩) - حسب راي بلران وسوزي ( الرأسمالية الاحتكارية . ص ١٠٠ وما يليها ) ارتفعت

الحسنة التي تقدمها حاليا الولايات المتحدة للعلماء والاطباء والفنيين (١٠) .

ومع ذلك يؤدي المنطق الداخلي لهذه الهجرة الى طريقة نموذجية خاصة بالتجمع الدولي للارباح ورؤوس الاموال والثروة . وبامتلاك رأس المال الثقافي للبلاد الاجنبية توفر الولايات المتحدة رأس مالها الخاص الذي عوضا عن ان يستخدم لبناء كليات طب اضافية يمكن استخدامه من اجل انشاء مخابر جديدة واماكن بحث اخرى مما يزيد في تقدم الاقتصاد الاميركي من الوجهة التقنية . وهذا التقدم يجلب للمشاريع الاميركية ارباحا فائضة تفسح لها المجال كي تدفع للباحثين مكافآت اكثر سخاء من الشركات الاوروبية . وهذا بدوره سيجذب الى الولايات المتحدة باحثين جدد واطباء اوروبيين مما يمكنها من توفيرات جديدة في رأس المال الثقافي .

---

نفقات البحث والتنمية في الشركات غير المالية في الولايات المتحدة من ٢٥٠ مليار دولار عام ١٩٥٣ الى ١٢ مليار دولار عام ١٩٦٣ .

واذا قورنت بنفقات شراء الآلات والتجهيزات فانها ترتفع من ١٥ ٪ عام ١٩٥٣ الى ٣٧ ٪ عام ١٩٦٣ . ومع ذلك يجب ان نضيف الى هذه المبالغ نفقات البحث في القطاع العام التي ارتفعت خلال السنوات العشر الاخيرة من ٣٠٤٥ مليارات من الدولارات الى ٥ مليارات سنويا .

ونصل هكذا الى مبلغ من نفقات البحث يمثل تقريبا نصف النفقات التي صرفت من اجل شراء الآلات والتجهيزات . ولا يغفل عن الصحة ما استخلطه رجال الاقتصاد من ان التقدم التقني هو في اصل زيادة ما يقرب من ٥٠ ٪ من الانتاج الوطني الاميركي - باسعار ثابتة - خلال السنوات الست الماضية .

(١٠) - كتب ويليام دوقلاس - وهو من اشهر المجندين للنواخب - منذ مدة ليست ببعيدة في مجلة العلم والحياة ان حرب الادوية هو تعبير عن تفوق الفكرة على المادة . ومع ذلك يطل في نفس المقالة اسباب الهجرة العلمية بالكفاة الفضلى التي تقدمها الولايات المتحدة وبالتالي حسب رأي هذا المدافع الخيالي عن الاقتصاد الاميركي يجب الاحتقاد ان الفكر قد اختار مسكنه له في محفظة الاوراق النقدية .

ويمكن احصاء هذه النتيجة . فقد انفتحت الولايات المتحدة عام ١٩٦٢ لاجل البحث ٩٣ر٧ دولار محسوبة بالنسبة للفرد الواحد من السكان مقابل ٣٣ر٥ في بريطانيا و ٢٠ فقط في الدول الأوروبية الست . وخلال السنة نفسها من بين ( ١٠٠٠ ) عامل ١٠ر٤ استخلفوا للبحث في الولايات المتحدة لقاء ٦ في بريطانيا واقل من ٤ في الدول الأوروبية الست . وارتفعت عام ١٩٦٥ النفقات الاجمالية للبحث والتنمية الى ١٣ر٤ مليار دولار في الولايات المتحدة مقابل ٨ر٥ مليار بالنسبة لاوروبا الغربية كلها بما فيها بريطانيا العظمى والسويد وسويسرا .

وفي الحقيقة بحسب تفسير هذه الارقام بتحفظ لان النفقات المادية الادنى ومكافآت العلماء الاقل تجعل الدولار الذي ينفق لاجل البحث في اوروبا اكثر قيمة من الدولار الذي يصرف في الولايات المتحدة . ومع ذلك لايمكن الا ان يظهر هذا الفرق فيما لو حددنا النسبة مع الانتاج القومي غير الصافي : ٣٣٪ من نفقات البحث عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ في الولايات المتحدة تقابلها وسطيا ١٥٪ في اوروبا الغربية . ويجب ان نضيف الى ذلك ان قوة الفروع الامريكية المتزايدة في الصناعة الامريكية مستمرة في توسيع الفرق التكنولوجي لان الشركات الامريكية تميل طبعا الى تخصيص حصة الاسد للبيت التجاري الام فيما يتعلق في نفقات البحث .

ولا تصح اضافة الفرق التقني الذي يزداد عمقا وباعد بين الصناعات الاوروبية والامريكية الى عدم المساواة الخاصة بابعاد تلك الصناعات التي يتأتى عنها هذا الفرق لان هذين العاملين يؤثر احدهما على الآخر من حيث تضاعف المنافع التي تنجم عنهما بالنسبة للمشاريع الامريكية في المزاومة الدولية . وهذا يتضح تماما فيما لو لاحظنا ان المشاريع الامريكية التي هي اغنى قد توصلت هكذا الى تركيب عضوي مختلف لراس المال بفضل طرقها التقنية الاكثر تقدما (١١) بحيث انها تستطيع ان تنفق قسما

---

(١١) - حسب النظرية الاقتصادية للركبية التركيب العضوي لراس المال هو النسبة



نسبياً اقل من رأسمالها للاجور وقسماً اكبر للآلات والتجهيزات والمخابر .

وتتولد عن هذه الظاهرة دائرة جهنمية خاصة بتمركز رأس المال الدولي لصالح الشركات الاميركية واضراراً بالشركات الاوروبية لان التركيب العضوي الاكبر لرأس المال الاميركي يفسح المجال لتحقيق ارباح فائضة تنشأ عن الاحتكار التقني الاميركي تلك الارباح التي تفسر سر نسبة فوائد (١٢) الشركات الاميركية المؤسسة في اوربوا التي هي في نفس الوقت اعلى من نسبة ارباح المشاريع الانتاجية في الولايات المتحدة ونسبة ارباح الشركات الاوروبية (١٣) . الامر الذي يترك المجال مفتوحاً لنذكر لماذا تحصل المشاريع الاميركية بسهولة كبيرة على الاموال اللازمة لتوسعها في اوربوا من سوق رؤوس

---

بين رأس المال الثابت ( أي قيمة المواد الاولية والآلات والانشاءات الخ .. التي تدخل في قيمة البضاعة ) من جهة ومجمل رأس المال المقدم الذي يتضمن الى جانب القيمة الثابتة القيمة القابلة للتحويل أي النفقات التي تستخدم لدفع اجور العمال المنتجين من جهة اخرى . وفيما لو وزعت نسبة الارباح بصورة عادلة يحصل رأس المال ذو التركيب العضوي الاقوى على حصة من القيمة الزائدة اكبر من حصة رأس المال يستخدم اسلوباً تقنياً متخلفاً .

انظر الى كلود ايفان : توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في اوربوا صفحة ٢٤٨ .  
يورد هذا الكاتب حالة صناعي فرنسي كبير يؤكد ان منافسه الرئيسي الاميركي يستثمر رأس مال اكبر بلربمة امثال ولكنه يحقق ربحاً اكبر بأربعين مثلاً .

(١٢) - حسب رأي سرفان شريبر تكلف الاجازات وبراءات الاختراع الخاصة بالآلات

المنظمة اكثر من ١٥ ٪ من رقم اعمال الشركات التي تقوم بصنع هذه السلع في اوربوا .

(١٣) - اورد باران وسويزي في كتاب الرأسمالية الاحتكارية ( ص ١٩٩ وما يليها ) مقالاً

صحفياً للمجلة الاسبوعية الاميركية « نيوز اند وورد ريبورت واحد حزيران ١٩٦٤ » حيث لخصت نتيجة التحقيق الذي اجري لدى المشاريع الاميركية الهامة بهذه العبارات : « ان نسبة الارباح في الولايات المتحدة فيما يتعلق بنفس النشاطات هي ادنى مما هي في البلدان الاجنبية الاخرى . فقد حصلت بيوتات تجارية عديدة على نسبة ارباح في البلدان الاجنبية اعلى بضعفين مما هي في امريكا .

الاموال الاوروبية . فقد وظفت بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٦ فروع الشركات  
الامريكية في اوربا ٢٢٥ مليار دولار ، ٢٢٢ مليار مصدرها التمويل المحلي  
الذاتي و حره مليار من استهلاك اسهم رأس المال و ٩ من قروض منحت من  
السوق المالية الاوروبية او من اعتمادات قبلت برصدها مصارف اوروبية .  
والدليل على هذا ان فروع فورد الاوروبية نجحت في تمويل مجمل الاستثمارات  
بواسطة رؤوس اموال اوروبية (١٤) .

لقد شعر بهذا الوضع مدراء المشاريع والمصارف الاوروبية والسلطات  
المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية والحكومات الوطنية . فقد تأكد  
لديهم ان انشاء مشاريع اوسع لجعلها اقدر على المزاومة هو ضرورة حيوية  
لهم ضمن اطار منافسات دولية حادة .

من كل جانب تنهال النصائح الى رجال الصناعة بالاندماج سواء اكانت  
هذه النصائح صادرة عن الجمعيات المهنية ام عن نقابات ارباب العمل الوطنية  
او الدولية للصناعة ام عن رجال الاقتصاد والسياسة .

انما السؤال الذي يجب ان يطرح هو : هل هناك امل بانشاء شركات  
عملقة شبيهة بالتروستات الامريكية عن طريق دمج المشاريع الوطنية ؟  
منطق الاقتصاد يجيب لا لاسباب واضحة .

ففي كتاب التحدي الامريكي الذي استطاع فيه ان يروج للجمهور ويقرب  
من فهمه وجهات النظر السائدة منذ زمن طويل في الاوساط الرأسمالية

---

(١٤) - من السندات التي صدرت بالدولار في اوربا اطر الى بول انزيغ : القروض الاجنبية  
بالدولار في اوربا - لندن ملك ميلان وشركاؤه ١٩٦٥ .

لقد ارتفع مجموع سندات الدين الاوروبية الصادرة عام ١٩٦٢ من ٢٤٦ مليون دولار الى  
١٤٨ مليار عام ١٩٦٦ و ١٨٨ مليار عام ١٩٦٧ و ١٦٦ مليار خلال النصف الاول من  
عام ١٩٦٨ .

المحبذة للمشاريع الأوروبية ، حاول سرفان شريبير معتمدا على اقوال مالك نامارا وزير الدفاع الاميركي السابق ان يبرهن على ان الفرق التقني موجود في فن التنظيم والادارة اكثر مما هو في التكنولوجيا .

وحسب رايه ايضا ليست القدرة التنافسية العظمى للولايات المتحدة مرتبطة بثروتها الكبيرة لان الامر منحصر في عامل الذكاء والتنظيم (١٥) الافضل . ولكن اقامة البراهين هذه قادته الى تناقضات عديدة بالاضافة الى ان كتابه يتضمن معلومات كافية لدحض هذه النظرية .

ويجدر بنا ان نلاحظ ان اغلب الاكتشافات العظيمة الموجودة على عتبة الثورة الصناعية الثالثة يرجع اصلها الى باحثين اوروبيين . وهذا لا ينطبق على انشطار الذرة فقط لان اول نظام للمصورات المثقوبة والمعالجة الميكانيكية للمعلومات رسمت خطوطه الاولى في اوروبا وبصورة اذق في المانيا في منتصف الحرب الماضية . وهذا يعني ان اوروبا لا تخلو من الادمغة .

وحتى في حقل التجديد الصناعي لم تكن اوروبا متخلفة بالنسبة للولايات المتحدة فقد سبقت بريطانيا الولايات المتحدة في مضمار الاستخدام الصناعي للطاقة الذرية وباعت البيونات التجارية الأوروبية حاسبات الكترونية في نفس الوقت الذي باعت فيه الشركات التجارية الاميركية .

---

(١٥) - سرفان شريبير صفحة ٤١ و ٨٨ و ٨٩ و ٢٠١ و ٢٠٥ . ويدافع عن نفس وجهات نظر مالك نامارا جون دييولد الخبير الاميركي في الحسابات الالكترونية . ولكنه استوعب بصورة افضل مشكلة التنظيم بتأكيد ان اوروبا تنقصها خصوصا الماكينات المتوسطة ( الكادرات ) التي تستطيع تحليل المصورات المثقوبة . وفي الولايات المتحدة يوجد ١٥٦.٠٠٠ ملاكا وسيلغ عددها ٤٧.٠٠٠ عام ١٩٧٠ ( صحيفة لوموند ١٦/١٥ تشرين الاول ١٩٦٧ ) . وفيما يتعلق برجال الصناعة الاوروبيين انظر الى مؤلف دافيد قرانيك : المشاريع الأوروبية من يديرها وكيف تدار ؟ باريس ١٩٦٤ .

ومنذ عام ١٩٥٣ اخذ مشروعات بريطانيان يصنعان الآلات الحاسبة  
الإلكترونية المعدة للبيع الى جانب شركة فرنسية وشركة المانية غربية  
ومشروعين اميركيين .

ومنذ عهد قريب شوهدت الشركة الاميركية ويستينق هاوس وهي تقوم  
بمحاولات من شأنها حمل الباحثين البريطانيين الذين انشأوا مفاعلا سريعا  
يضمن سوقا رائجة هامة عام ١٩٧٠ على ترك عملهم في بريطانيا الامر الذي  
يدل على عدم وجود سبق اميركي في ذلك الظرف (١٦) . ويجدر بنا ان نلاحظ  
ايضا ان المانيا الغربية بدأت بتصدير مولدات نووية ( الاولى الى الأرجنتين عام  
١٩٦٨ وان سلسلة هذه المفاعلات السريعة التي ستصنع من الآن حتى عشر  
سنوات يتوقع ان تصبح دجاجات ذات بيوض ذهبية حوالي عام ١٩٨٠ (١٧) .  
وحتى في مجال الاجهزة العلمية حيث بقي تقدم الولايات المتحدة هاما - ٦٥٪  
من انتاج البلدان الرأسمالية الكبيرة عام ١٩٦٥ - أصبحت نسبة الزيادة  
السوية للمبيعات بين عام ١٩٦٠ و ١٩٦٥ ، ١٢٤٪ في المانيا و ١٣٨٪ في  
اليابان و ٢٣٥٪ في بريطانيا و ٣٤٥٪ في السويد مقابل ٦٥٪ في الولايات  
المتحدة . وفي عام ١٩٦٦ تجاوز مجمل صادرات الدول الرئيسية السبع  
المنافسة للولايات المتحدة ( المانيا واليابان وبريطانيا والسويد وفرنسا وإيطاليا  
وبلجيكا ) صادرات الولايات المتحدة نفسها .

ان التقدم الحاسم الذي احرزته التروستات الاميركية في حقل الحاسبات  
الإلكترونية مصدره رؤوس أموالها الضخمة وارباحها العالية التي افسحت  
لها المجال كي تقوم بمخاطرات كبيرة . وفي الواقع تتطلب الصناعة التقنية في  
اول الامر المخاطرة بالأموال ( فالتروست ايبم اضطر الى توظيف ٥ مليارات  
من الدولارات خلال الأربع سنوات التي استغرقها صنع سلسلة الحاسبات  
الآخرة دون ان يكون الربح مضمونا في هذا المضمار . فأي مشروع اوروبي  
يستطيع ان يسمح لنفسه بمخاطرة كهذه ؟ ) . وحتى لو كانت مخايرها في

(١٦) - الإيكونوميست ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ - الساندي تايمز ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(١٧) - إيكودي لا بروس ( مدى البوومة ) ١٤/١٣ تشرين الاول ١٩٦٦ .

وضع متخلف (١٨) فانها تستطيع هكذا ان تقوم بشراء براءات الاختراع والخبرات والفنيين . وما تبقى كان من عمل الربح الذي تضمنته الدولة للمشاريع التي تعمل لصالح التسليح . وبالتالي فان القوانين التي اوضحها ماركس منذ مئة عام اي قوانين المنافسة وتجمع رؤوس الاموال وتمركزها هي التي تعطل تفوق الولايات المتحدة لا القوى الخفية الروحية . واذا صح التحدث عن الفروق فيما يتعلق بالتجديد الصناعي فيجب ان نفهمه هكذا : يمتلك رأس المال الاوروبي الوسائل الفكرية والتقنية من اجل تجديدصناعي سريع ولكن تنقصه حتى الآن الوسائل المالية (١٩) .

---

(١٨) - عدد كبير من الاختراعات والتجديدات التقنية في الولايات المتحدة ما زال يطبق في مشاريع ذات حجم متوسط تقوم بدور التجربة التي لفت النظر اليها روزا لوكسمبورج . ولا تطبق التروستات الاحتكورية هذه الاختراعات والتجديدات التقنية الا اذا كان نجاحها مضمونا . ويلمح الاستاذ الهولندي كيستماكر ابو الاسلوب التقني للقوة المركزية النابذة على الدواملفتاح لهذه المشاريع في التقدم الذي احرزته الولايات المتحدة لا سيما في مضمحل الاجهزة العلمية (هيت بالول) - ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(١٩) - المقالة التي بحث فيها كلوس هنريك ستانك في مجلة اوروبا ارشيف الفرق التقني بين اوروبا والولايات المتحدة تتضمن مراجع كافية في هذا الموضوع . لنذكر بصورة خاصة كتاب فريمان ديونج : البحث والجهود المبذولة من اجل التنمية في اوروبا الغربية واميركا الشمالية والاتحاد السوفياتي بلريس ١٩٦٥ .



## الفصل الرابع

### التدخل الدولي لرؤوس الأموال في الاسرة الاقتصادية الأوروبية

تفرض المنافسة تجمع رأس المال ويتصرف رجال الصناعة الأوروبية وفق ما جاء في تنبؤات ماركس فيما يتعلق بالتدافع التداخل الدولي لرؤوس الأموال الأوروبية بصورة واسعة من أجل التفوق على اتجاه تجمعها ضمن الإطار الوطني (١) .

---

(١) - تستخدم المنافسة طرديا مع رقم أعمال رؤوس الأموال المستثمرة وعكسيا مع ضخامتها. وتنتهي دوماً بافلاس عدد كبير من صفار الرأسماليين الذين يباد قسم من أموالهم وينتقل القسم الآخر إلى أيدي المنتصر في هذه المنافسة .

ويخلق نمو الإنتاج الرأسمالي قوة جديدة كلياً وهي الاعتماد المالي الذي في أصله يدخل بصورة خفية كمساعد متواضع لتجمع رؤوس الأموال ثم يصبح بعد حين سلاحاً رهيباً في حرب المنافسة ويتحول أخيراً إلى تنظيم آلي اجتماعي من أجل تركز رؤوس الأموال .

وكلما نما التجمع والإنتاج الرأسماليان كلما انطلق الاعتماد والمنافسة اللذان هما أقوى عاملين في التركز المالي .

كارل ماركس : كتاب الرأسمال : ترجمة روا - الكتاب الأول المجلد الثالث . ص. ٦٧-٦٨

وتتطلب بعض القطاعات استثمار اموال ضخمة لاجل انتاج مريح للدرجة ان شركات من نوع واحد داخل بلاد واحدة لاتستطيع ان تجمع رؤوس الاموال اللازمة . والمثال على هذا في مجال صناعة الطائرات الطائرة التي هي اسرع من الصوت وكذلك السفر البحري والمواصلات الفضائية اللاسلكية . ففي الحالة الاولى قد يكون للمشروع الفرنسي البريطاني وحده ( صنع طائرة الكونكورد ) نصيب في ان يحافظ على نفس مستوى المشاريع الاميركية والروسية المماثلة . وفي الحالة الثانية والثالثة يتطلب مشروعاً ايلكو وايسرو تعاون جميع الدول الراسمالية الاوروبية القريبة فيما وراء حدود السوق الاوروبية المشتركة (٢) . ويبدو في النهاية ان انتاج القوة النووية لغراض سلمية غير مريح على اساس وطني وانه يجب الاتجاه نحو تأسيس معمل اوروبي في هذا القطاع ايضا .

لقد برهن التقدم في الصناعة الذرية ان قوة المنتجة يهدم اطار الملكية الخاصة . فلا بلد راسمالي يكون بمقدوره ان يقوم بصناعة نووية يمولها فقط رأس المال الخاص دون مساعدة ولا تمويل من الدولة . والان يعود الدور الى صناعة الطيران وصناعة الفضاء لتثبيت صحة العبارة التي تقول ان نموا

---

(٢) - هدف مشروع ايلكو صنع صواريخ اوروبية : اوروبا ) ١ ( ينشئ الطابق الاول من قبل بريطانيا والثاني من قبل فرنسا والثالث بتمنيه الجمهورية الاتحادية الالمانية . وعلى ايطاليا ان تصنع الاقمار الاصطناعية الاختبارية وعلى بلجيكا ان تبني محطات الارصاد الارضية وعلى هولندا ان تصنع المقاييس اللاسلكية ذات المدى البعيد .

مشروع ايسرو الذي يهدف الى وضع الاقمار الاصطناعية في مدار حول الارض من اجل الاتصالات اللاسلكية البعيدة المدى تموله المنظمة الاوروبية للابحاث الفضائية التي يشترك فيها عشرة بلدان . ويتوزع اشتراكها في تمويل ايسرو حسب ماورد في تاييمز لندن ٨ ايار ١٩٦٧ كما يلي :

بريطانيا ٢٥ ٪ الجمهورية الاتحادية الالمانية ٢٢.٥ ٪ فرنسا ١٩.١٤ ٪ ايطاليا ١١.١٧ ٪ السويد ١٠.١٧ ٪ بلجيكا ٤.٤٢ ٪ هولندا ٤.٢٤ ٪ سويسرا ٢.٤٢ ٪ الدانيمرك ٢.٢١ ٪ . ودولة عاشرة تساهم بنسبة ٢.٢٦ ٪ غير موجودة في هذا الجدول وهي اسبانيا .

تجتاز حاليا ايلكو وايسرو ازمة مستحلت منها فيما بعد .



القوى المنتجة لا يفجر اطار الملكية الخاصة فحسب بل ايضا حدود الدولة .  
ولذا يستحيل في اوربا صنع طائرات أسرع من الصوت واقمار اصطناعية  
دون تمويل من الدولة وتعاون دولي .

ولا شك ان انتشار التقنية في اوربا سيضعف الحالات التي يخضع  
فيها الانتاج المربح اطلاقا لتداخل رؤوس الاموال الدولي ولكن اذا وضعنا  
جانبا هذه الحالات ستكون القطاعات التي تلفت النظر هي القطاعات التي يكون  
فيها انشاء المشاريع ذات الحجم المتوسط خاضعا نسبيا لا اطلاقا الى تمويل  
رؤوس الاموال .

نظريا يمكن ان نتصور ان الرأسمالية الالمانية القريبة او الفرنسية او  
الاطالية قد تستثمر اموالا كافية لانشاء في كل بلد من البلدان الثلاثة شركة  
تصمد للمنافسة في مضمار الآلات المنظمة . ولكن هذه الفرضية لا يمكن  
تحقيقها لسببين . فمن جهة تتناقض مع مبدأ توزيع المخاطرة اي انه يمكن  
توظيف اموال في فرع ما اكثر من المعقول اذا كانت هناك امكانية للربح . ومن  
جهة اخرى يؤدي وجود الشركات الثلاث معا الى فيض من الانتاج لانه لا يوجد  
في اوربا عدد كاف من المشترين لسلع مشاريع ثلاثة من هذا النوع . فنتج  
عن ذلك ضرورة نسبية لتداخل رأس المال الدولي على هذا المنوال : في الفروع  
الصناعية التي يتزايد عددها باستمرار لا وجود على سوق معينة الا لعدد  
محدود من الشركات التجارية المربحة وبالتالي لا مكان في السوق الاوروبية  
المشتركة لاربعة او خمسة مشاريع كبرى في هذه الفروع .

ويعطينا سرفان شريبير مثالا مأخوذا عن التقنية الحديثة وهو الدارات  
التكاملة . فحاليا لا تستطيع السوق الاوروبية المشتركة بكاملها ان تمتص  
سوى ٢٥٠٠ من هذه المركبات . الا ان الخبراء يقدرون ان الانتاج لا يلبس  
بالفائدة الا عندما تباع مليون وحدة من هذه المركبات وبالتالي لا مكان في اوربا  
الا لمشروع واحد في هذا الحقل بلاضافة الى (٣) ان الانتاج لاتجنى منه فائدة

---

(٣) - سرفان شريبير : التحدي الأمريكي صفحة ١٥٤ -

الا في الاعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . وحتى داخل بعض القطاعات التي يمكن ان تتواجد فيها شركتان او ثلاث شركات كبيرة ، تكون الفوائد الناجمة عن التعاون والانتماج واضحة للدرجة انه لا يبدو ممكنا ان تتساوى بابعادها وبالتالي بقدرتها على المنافسة مع الشركات العملاقة الاميريكية دون ان يحصل الانتماج .

لهذا السبب بدأ الاتجاه لتداخل رؤوس الاموال الدولية يرسم في الوقائع: فبالاضافة الى المثاليين المذكورين اعلاه والمقتبس من التصوير الفوتوغرافي وصناعة الحديد نستطيع ان نورد سلسلة كاملة من الامثال . انما انتماج ثلاث شركات مالية اي شركة امبان البلجيكية والشركتين الفرنسيتين شتيلر ومصرف الهند الصينية هو من الاهمية بمكان لانه مثال للدمج المباشر لشركات مالية هامة من جنسيات مختلفة (٤) .

ولا بد لنا ان نورد في هذا الصدد امثلة عن التعاون المتزايد والنشاطات المشتركة لمختلف جماعات مالية ومصارف في اوروبا الغربية . لقد اقامت ستة من مصارف الاعمال الفرنسية تشاركات متصالية مع جماعات مالية اوروبية اخرى : مصرف روتشيلد مع الكويفا الايطالي ( الذي تخضع لرقابته شركة فيات ) ومصرف الهند الصينية مع الكوفينيندوس البلجيكي ( الذي

---

(٤) - من الواضح ان هذا التداخل الدولي لرؤوس الاموال ضمن الاطار الاوروبي لا يقتصر على بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية . يذكر مينو وسيد جاتسكي ( اوروبا الاعمال صفحة ٦٤ ) تأسيس شركة المنتجات الباردة ( فيندوس انترناشيونال ) من قبل التروست السويسري نستله بالتعاون مع الجماعة الاسكندنافية ملاربو - فريا بينما امتلك التروست الكيماي السويسري سيبا بعد ان اندمجت فيه الشركة الفرنسية لوميتير الشركة البريطانية للمعدات الفوتوغرافية ( ايلفورد ) بالتعاون مع التروست البريطاني ( اي. سي. - اي ) . ويبدو ان صناعة المعدات الفوتوغرافية تشير الى ان لها مكانا خاصا في التجمع الدولي لرؤوس الاموال لانه بالاضافة الى انتماج اجفا - جيفلوت وسيبا - لوميب - ايلفورد يجب ان نلاحظ دمج الشركة الايطالية فيرانيا من قبل التروست الاميريكي مينيزوتا مينتيق اندمانوفاكتورينق .

يخضع لرقابته مصرف بروكسل ) ومصرف ورس مع البوتسا ومصرف كوربوراشيون ( جماعة اوين هيمر ) ودي نوفليز شومبرجر ومالي مع المصرف الالماني ديل برويك والاتحاد الاوروبي الصناعي المالي مع مارين ميدلاند . وادخل ايضا الى اوروبا الاسلوب التقني لاعارة التجهيزات الصناعية من قبل شركة انترليز التي اشترك في تأسيسها كل من مصرف بروكسل ومصرف الهند الصينية ومصرف ايطاليا التجاري ومصرف كريديتو الاسباني والمصرف البريطاني هامبرو بروس ومصرف الماني غربي ومصرف هولاندي . واسس التروست اوروفينانس من قبل الشركة العامة البلجيكية ومصرف دوتش ومصرف ايطاليا والمصرف السويسري ومصرف هولاندي .

الايروسنديكا المؤسسة في باريس عام ١٩٥٨ والتي انشأت مصرفا لتوظيف رؤوس الاموال والتي تهتم بنفس الوقت بالتحاليل المالية والاستثمارات المباشرة يرجع الفضل في تأسيسه الى ستة مصارف من السوق الاوروبية المشتركة وهي برلينر هاندلرز جينزل شافت ( المانيا ) والميديوباتكا ( ميلانو ) ومصرف لامبير ( بروكسل ) ومصرف بيرسون ( امستردام ) ومصرف فرنسا التجاري والشركة المالية ( كومباني فينانشير ) ( باريس ) . وفي عام ١٩٦٧ اسست الشركة المالية الاوروبية التي تحدد ان يكون مجال نشاطها سوق العملات الاوروبية وان يكون هدفها تمويل الشركات الاوروبية . وكان المحرك الاول لتأسيس هذه الشركة مصرف دريسلدر ومصرف لاقورو الوطني ( ايطاليا ) ومصرف الجيمين نيديرلاندس ( هولندا ) ومصرف ( الولايات المتحدة ) .

واسس المصرف الاوروبي للاعتمادات ذات الاجل المتوسط من قبل المصارف التالية : مصرف دوتش ( المانيا الاتحادية ) والمصرف الليوني والشركة العامة ( فرنسا ) ومصرف امستردام - نوتردام ( هولندا ) والمصرف التجاري الايطالي ومصرف ميدلاند وصمويل مونتاجو وشركائه ( بريطانيا ) .

وعقدت شركات تأمين كبيرة اتفاقات تعاون فيما بينها ونخص بالذكر منها  
فئة باريس ( اول زمرة خاصة فرنسية ) والالايانز ميونشنر ( اول زمرة المانية )  
والكوميرشبال يونيون ( بريطاني ) . ويجدر بنا ان نلاحظ ايضا ان المصرف  
الثاني البلجيكي اي مصرف بروكسل يشترك في مجلس ادارته مدراء مصارف  
اوروبية يعملون مصرف بركليس ( بريطانيا ) والكريدي ليونيه ( فرنسا )  
ومصرف ميس في هوب ( هولندا ) واتحاد المصارف السويسرية .

وقد اتضح اتجاه التداخل المتزايد للجماعات المالية الاوروبية فيما بينها  
بصورة واضحة في الاشتراك المقروء عام ١٩٦٨ من قبل مصرف دوتش ومصرف  
استردام - نوتردام ومصرف الميدلان ومصرف ايطالي في تأسيس مصرف  
بلجيان اميركان بنك كور الذي تسيطر عليه الجماعة المالية البلجيكية  
( الشركة العامة ) وبالتالي اصبح هذا المصرف اقوى مصرف اوروبي في  
الولايات المتحدة .

ويجدر بنا ان نلاحظ العدد المتزايد باستمرار لمشاريع الاسرة الاقتصادية  
الاوروبية والبلدان الاوروبية الاخرى التي وافقت على ان تتعاون تعاوننا وثيقا  
مع مثيلاتها في البلدان المجاورة .

وهكذا حصل تعاون بين تروست الكيمياء الفرنسي ( رون بولنك ) ونده  
الالمانى باير . وكان لتروست الكيمياء الالمانى الكبير فارب وبرك هويشست  
نصيب هام في شركة روسل او كلاف التي تحتل المرتبة الثانية في المستحضرات  
الصيدلانية في فرنسا . وتبني شركة البترول الفرنسية مع الشركة الالمانية  
هويلس ( التي اصبحت على وشك الاندماج في تروست باير ) معملا لعديد  
الايثيلين في الهافر .

ومنذ عهد قريب اشتركت باير وباديش ايتلين وفارب وبرك هويشست  
( الشركات الثلاث التي خلقت الايق فاربن ) والشركتان الفرنسيتان طوهلمان  
ويروجيل والبيت التجاري البلجيكي بيتروشم في تأسيس شركة لتصدير  
الايثيلين واوكسيد البروبيلين اطلق عليها اسم قليكولكس . وبنت الشركة

الالمانية و نترشال والشركة الفرنسية للبوتاس والاسمدة الكيماية في اوتمارشم  
قرب مولوز في الانزاس معملا لصنع الامونياك والسعاد الكيماي .

وقررت الشركة الالمانية اوسرام والشركة الهولندية فيليبس وشركتان  
فرنسيتان ( احدهما اشتراها الاميريكيون في ذلك الحين ) الاشتراك من اجل  
تأسيس معمل مصابيح مزود بأحدث الطرق التقنية . وردا على الاتفاق المبرم  
بين سيمنس وبوش اللتين تسيطران على سوق البرادات الالمانية تشاركت  
الايج - تيليفوتكن وهي اهم منافسة لهما في المانيا مع المصنع الإيطالي زاتوسي  
بقية حفظ مكانها في سوق الاجهزة الكهربائية وتوسيعه .

ويبحث الامر الآن من اجل أن يأخذ التروست الهولندي فيليبس حصة  
في اكبر شركة ايطالية لصنع الادوات المنزلية الكهربائية ( اينيس ) . وتشارك  
كل من التروست السويسري براون بوفيري والتروست الالمانى كروب كي  
بصنعا معا مفاعلا نوويا .

واشرت معامل كيريزو للحديد بالاشتراك مع التروست الالمانى هانوماق  
اكثرية الاسهم في الاستروفيات ( في النمسا ) . وانشأت الشركة البلجيكية  
( اسيك ) والشركة العامة للكهرباء ( فرنسا ) والشركة نيدرلاندس الخاصة  
بصنع الكابلات ( هولندا ) شركة كوديكاف في بلجيكا .

وتشاركت شركة الطيران الفرنسية داسو مع الشركة الهولندية فوكر  
والشركة البلجيكية سابكا بينما كانت تصنع داسو بالاشتراك مع فيات طائرة  
نفاثة مدنية تستوعب ١٢٠ محلا وبلاشتراك مع الشركة الالمانية دورنيه طائرة  
مدرسة عسكرية . ولا حاجة للتعلق على شركة فيات - ستروين .

وفي مجال الالتزامات الدولية لمشاريع كبيرة في الهندسة المدنية جميع  
المنافسين هم منذ الآن وصاعدا من الشركات الدولية . وفازت على التوالي  
بالتزام بناء سد كيبان على الفرات في تركيا وسد متتارو في انيرو وسد  
تاربيلا على نهر الهندوس في الباكستان الشركة الإيطالية امبريجيليو ( التي  
كان من وراءها فيات والشركة العقارية ايموميليارى الخاضعة لرقابة الفاتيكان

وشركات اخرى ايطالية ) بالاشتراك مع الشركة الفرنسية سينرا . ففي الحالة الاولى وقفت ضدها مجموعة من الشركات الانغلو امريكية وفي الحالة الثانية مجموعة انكليزية ألمانية وفي الحالة الثالثة مجموعة ألمانية سويسرية .

وعقد اتفاق بين التروست الهولاندي ( اكو ) والتروست البلجيكي (اوسب) بمقتضاه يدمج اكواليه معامل فايلتسا البلجيكية للمنسوجات التركيبية بينما يدمج اوسب اليه معامل اشباه السيليلوز الهولاندية .

وليس هذا التطور من قبيل الصدفة . فمنظمات ارباب العمل والسلطات المختصة في الاسرة الاقتصادية الأوروبية تعترف بضرورة تداخل رؤوس الاموال وترغب بان يتقدم هذا التداخل بصورة اسرع . وقلمت المنظمة المركزية للصناعات في الاسرة الأوروبية ( اونيسيه ) الى لجنة الاسرة الاقتصادية الأوروبية في نيسان ١٩٦٥ مذكرة طلبت فيها اصدار تشريع يسهل اندماجات المشاريع الدولية ضمن الاسرة الاقتصادية الأوروبية . وقد لاحظت المذكرة بقوة انه يجب على اللجنة ان تكرر نشاطها الاساسي لمساعدة المشاريع على التوسع . وقلمت مذكرة في هذا الصدد ايضا في صيف عام ١٩٦٦ . وطالبت غرفة التجارة الدولية من جهتها في تصريح تشرين الاول عام ١٩٦٥ بتسهيلات للمشاريع التي ترغب بالاشتراك بالاندماجات الدولية . وعبر كل من الاستاذ سيقفريد رئيس اتحاد ارباب العمل الألمانية الفيدرالية وامبراوز رو نائب مدير شركة ( سينف ) تقريبا في نفس الوقت عن اهتمامهما بانشاء شركات اوروبية .

انما انشاء هذه الشركات الأوروبية يثير مشاكل معقدة كل التعقيد من حيث تطبيق القانون التجاري والقانون المالي .

وهذه المشاكل هي بعيدة كل البعد عن ايجاد اي حل لها (٥) . لان هناك

---

(٥) - نشر الصحفي الفرنسي بول فابر في صحيفة لوموند ( عدد ٢٩ تموز و ١ بعده )

سلسلة من المقالات حلال فيها هازلا الصعوبات التي تمرقل تأسيس الشركات الأوروبية . وابدئ

خلافًا في تشريع كل من البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .  
ففي ألمانيا وهولندا يمنع دمج الشركات الوطنية في شركات مركزها الرئيسي  
في بلد اجنبي (٦) . ولذا ابدت لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية رغبتها في  
اقامة نظام جديد للشركات الاوروبية بينما ترغب بعض الاوساط ولا سيما في  
فرنسا في ايجاد حل وسط يتضمن ادخال فقرات متعائلة في قانون كل من  
البلدان المعنية تسمح بانشاء شركات من نموذج اوروبي . وبالتالي تدل كل  
حالة من هذه الحالات بصورة جلية على انه يتحتم على القانون اي النظام  
العلوي للمجتمع ان يتكيف عاجلا او آجلا مع الوقائع الاقتصادية ( مع علاقات  
الانتاج وبنية المجتمع التحتانية ) (٧) .

ويمكن في المسألة المطروحة من قبل الشركات الاوروبية الخطر التشريعي  
الناجم عن تواجد قانون تجاري وطني وقانون تجاري دولي . ولذا ابدت  
الحكومة الفرنسية رغبتها بتعيين حد كمي ادنى لانشاء شركات اوروبية بينما  
كانت تفضل الجمهورية الاتحادية الالمانية ولجنة بروكسل وضع معايير  
نوعية لا تسمح بتأسيس شركات اوروبية الا في بعض القطاعات ذات الميول  
الاوروبية ( صناعة الطائرات الخ . . ) (٨) .

ومع ذلك ليس النظام القانوني هو العقبة الوحيدة في الطريق الذي يؤدي

---

ايضا وجهات نظر متشائمة في عدد ٢١/٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٥ من هذه الصحيفة من التقدم  
الذي احرز حتى الآن من اجل اصلاح تشريع تجاري اوروبي .

(٦) - النشرة الاقتصادية لشركة المصرف العامة . بروكسل عدد حزيران ١٩٦٦ .

(٧) - ملخص المذكرة التي اصدرتها لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية في مسدد انشاء  
شركات تجارية اوروبية تلي من قبل عضو اللجنة السيد فون دير فروبين اثناء انعقاد مؤتمر  
صحفي في ٢ ايار عام ١٩٦٦ ونشر في صحيفة لوموند - ٤ ايار ١٩٦٦ .

(٨) - الايكونوميست ١٤ تشرين الاول ١٩٦٧ .

ايكودي لايبورس ( صدى البورصة ) ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

الى الشركة الأوروبية بل توجد ايضا المشاكل التشريعية الخاصة ببراءات الاختراع وكذلك المشاكل التي تثيرها التشريعات المالية المختلفة في البلدان الأوروبية الست . وكل هذه المشاكل متشابهة للدرجة ان لا امل في ايجاد حل لا حلها قبل ايجاد حل شامل بمجملها .

وتاريخيا كان إنشاء السوق المشتركة نتيجة تجمع رؤوس الاموال في أوروبا . ومنذ زمن طويل كانت القوى الاساسية المنتجة تتعرض لخطر الاختناق ضمن اطار الدولة الضيق وهذا يتضح خصوصا في ألمانيا . فبعد الفشل مرتين في التوسع عن طريق العنف نحو الشرق تحاول القوى الانتاجية في ألمانيا الغربية الآن الخروج من حدودها الضيقة الوطنية لتتشق ممرا سلميا نحو الغرب بأساليب تجارية .

وتحاول البورجوازية الأوروبية بتنظيم منطقة اوسع للتبادل الحر ان تتغلب جزئيا وموقتا على النزاع الداخلي بين طريقة الانتاج الرأسمالي والدولة القومية البورجوازية .

ولكن نشوء الاسرة الاقتصادية الأوروبية ادى بدوره الى طريقة جديدة لتجمع رأس المال . فكلما انشئت سوق موحدة اوسع يصبح التنافس اشد جارا وراءه بصورة آلية تركز رؤوس الاموال وتجمعها . وحتى دون ان تدخل في الحساب المنافسة مع الرأسمالية الاميركية فان سوقا اوسع يمكن من احداث وحدات انتاجية اكبر وتجمع لرؤوس الاموال اكثر وتحديد منطقي لحمل الانتاج افضل واستعمال لوسائل النقل اوفر .

ان انشاء الاسرة الاقتصادية الأوروبية لم يعط حتى الآن النتائج المتوقعة في مجال تجمع رؤوس الاموال ويعود ذلك الى الصعوبات التشريعية التي يلاقيها دمج الشركات الأوروبية او تأسيسها والى الظرف الاقتصادي بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٤ الذي لم يشعر بحاجة اقتصادية لرأس مال ضخم يكون



اثره اقوى واستعماله المنطقي افضل (٩) . وكلما خفت آثار الموجة الطويلة لذلك الظرف الاقتصادي كلما انخفضت نسبة الأرباح وزادت شدة المزاخمة الأميركية واقتربت اللحظة التي سيبدأ فيها رأس المال الأوروبي الضخم في اعتبار المشاكل الناجمة عن تحديد محل الإنتاج من زاوية القدرة على جني الأرباح لا من زاوية السياسة الوطنية والاجتماعية .

ويعطينا التراجع الحديث العهد عن السياسة الاقتصادية القومية في ألمانيا مثالين للدلالة على ما سبق وذلك عندما أرادت تروستات الكيمياء الكبيرة ان تعمل من مرفأ انفرس عاصمة للصناعة الكيميائية الأوروبية ( وتروست باديش أنيلان ذهب في تفكيره حتى نقل مركزه الرئيسي الى هذا المرفأ ) وعندما هددت تروستات صنع الحديد في الروور بنقل منشآتها الى الساحل الهولندي ( سائرة هكذا في الاتجاه العام لصناعة الحديد البحرية ) . ومن الأكيد ان هذا لايعني في كل حالة من هذه الحالات سوى تهديد لا يتحقق على الأرجح في الأشهر القادمة ولا في السنوات التالية لانه لايمكن وضع تشريع حقيقي للتجارة الأوروبية قبل مرور عدة سنوات .

انما هذه الامثلة تبين الاتجاه العام لطريقة التطور التاريخية وتكشف عن اتجاه معين — حتى ولو انه ما زال في طور التكوين — وتسمح في نفس الوقت بادراك افضل للاتجاهات المعاكسة التي يشهدها هذا التطور .

ولا يمكن الخلط بين هذه الاتجاهات المتعاكسة والقانون العام الخاص بجمود الوعي الذي يبين ان الوعي الجماعي للطبقات الاجتماعية والامم مقطور بانقائع الاجتماعية الاقتصادية وهذا فحواه ان عددا من الاوساط البورجوازية الكبيرة منها والصغيرة ما زال يفكر بعبارات الانفرادية القومية حتى ولو لم

---

(٩) — في مذكرة كتبت بمناسبة الذكرى العاشرة لانشاء الاسرة الاقتصادية الأوروبية بمصرف لامبير ( بلجيكا ) من رأيه في ان حركة جمع رؤوس الاموال التوقفة في هذه الاسرة لم توسع توسعا كافيا .

بعد هذا يناسب مصالحها القومية (١٠) .

وهذا بالاحرى يعني ان الدم الموقت العجيب تقريبا - من وجهة النظر  
البورجوازية - للنظام الاجتماعي الرأسمالي في اوربا خلال الاعوام الخمسة  
عشر الماضية يستند على توازن دقيق جدا خاص بمركبات اقتصادية وسياسية  
 واجتماعية هذا التوازن الذي يمكن ان يتحطم عن طريق تنظيم منطقي جذري  
 للصناعة الكبرى داخل الاسرة الاقتصادية الاوربية .

وحاليا اثارت ازمة النظام الاقتصادي اضطرابات اجتماعية في مناطق  
الدول الاوربية الست المختصة في الصناعات القديمة لا سيما في الفالوني  
( بلجيكا ) وشمالى فرنسا وحوض اللوار الصناعي ( فرنسا ) وفي جنوه  
وتريسا ( ايطاليا ) الامر الذي ادى الى اضراب عام في بلجيكا عام ١٩٦٠ -  
١٩٦١ والى ثورة محلية في تريسا عام ١٩٦٥ (١١) . وتناهب حاليا ازمة  
مماثلة للانفلاق في الرور . فاذا ثبت هذا الاتجاه فان ذلك قد يؤدي الى زعزعة  
التوازن الاجتماعي للرأسمالية الاوربية .

ومن الخطا اذن ان نعت بالرجعية اوساط البورجوازية الكبيرة التي  
تعارض الوقائع الاقتصادية البحتة باعتبارها اجتماعية سياسية لان لديها

---

(١٠) - لا يجب ان ينسبنا هذا وجود مصالح متباينة الاتجاهات داخل البورجوازية  
الاوربية . فمثلا تعارض المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتداخل رؤوس الاموال الدولي لانها تضى  
تدخل الدولة التزايد في شؤون الانتاج .

دوفرجي : لوموند ٢٩ و ٣٠ تشرين الاول ١٩٦٧ .

(١١) - متاويس ظهرت من جديد في شوارع فرنسا في حزيران عام ١٩٦٨ وكان سببها

نفس الظاهرة .

نظرة اوسع واكثر واقعية لجمل مصالحها الطبقية من رجال الصناعة والمال الذين يريدون ان يستمروا بالتقدم مهما كلف الامر .

ومع ذلك يبين لنا التحليل النهائي ان لا مجال لارباب العمل ان يختاروا بين خطتين ( الواحدة مرنة والاخرى شديدة ) بل انه يوجد تناقض واقعي وبالتالي لايمكن ايجاد مخرج لهذا التناقض من حيث وجهة نظر المصالح الطبقية لراس المال الكبير الا اذا ادخل عامل المرولة في التحليل .





# الفصل الخامس

## الدولة لقومية ولتنافس لدولي والداخل لدولي لرؤوس الأموال في الأسرة الاقتصادية الأوروبية

من الشائع ان يشاهد ان البورجوازية قد بدلت اساسا موقفها تجاه الدولة . فعند زمن طويل قد انتهى عهد « دعه يعمل دعه يمر » .

وفي ايامنا هذه لا يستطيع النظام الاجتماعي الاقتصادي الراسمالي ان يبقى على قيد الحياة دون تدخل دائم متزايد من الدولة (١) . فلا تنحصر مهمة الدولة فقط في ازالة اسباب النزاعات الاجتماعية باجراء اصلاحات اجتماعية وبمكافحة البؤس المدقع ( وهنا بغية حماية وتقوية النظام السائد وملكية رأس المال الكبير الذي تضمنه الدولة (٢) . بل انها تهدف أيضا الى

---

(١) — اول ميزة لهذه المرحلة الجديدة لنمونا الاقتصادي هو دور الهيمنة الذي دعيته الدولة للقيام به . فالشركات التجارية لا تستطيع ان تواجه المنافسة الدولية دون ان تلقى مساعدة من الدولة . هكذا ما اكده السيد هوفلان ورئيس ( س. ن. ب. ف ) لصحيفة لوموند ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

(٢) — حيث يوجد نزاع بين اهداف الرفاه العيشي وتقوية رأس المال الخاص تنتهي دوما

ضمان مباشر لمنافع الجماعات المسيطرة على البورجوازية الكبيرة . فالدولة اذن ( كما حاولنا ان نبرهن على هذا في مكان آخر ) ، هي افضل ضامنة لارباح الاحتكارات (٣) . فالالم الذي يمزق حاليا نفس الرأسمالي الاوروبي - هنا من انصار الاممية وهناك قومي متطرف من انصار القوميات الاوروبية - يوافق اذن التناقض الملموس بين الاتجاه الواقعي للنمو الاقتصادي اي الضرورة التي تفرضها القوى المنتجة لاجل ان تتكيف مع تغييرات التقنية الطفافية التي يحدثها تداخل القوة على الصعيد الاجتماعي التي تبقي على حياة الرأسمالية بتدخلات الدولة المباشرة في الحياة الاقتصادية من جهة اخرى .

ولا في اي مكان آخر يبدو هذا التناقض اكثر وضوحا مما هو في الايديولوجية والاسلوب الخاصين اللذين عالج بهما الجنرال دي جول مشاكل الاندماج الاوروبي والمنافسة الاوروبية الاميركية اي التناقض الذي لا مخرج له والذي نذكر هنا جذوره الموضوعية التي يجب الا نخلط بينها وبين نزوات هذا الرجل المعجوز المتطرفة .

ولا جلد ان كثيرا من وجوه الايديولوجية الليجولية الخاصة بأوروبا ناجم

---

الدولة البورجوازية في بت الامر لصالح منافع رأس المال . واننا نقوم حاليا بتجربة هذه الاتجاه الاساسي . فقد ضحت جميع الحكومات الاوروبية بالاستخدام التام لضرورة ايقاف زيادة الاجور بعد ان ظهر احتياطي صناعي كبير كان له الفضل في تقوية نظام العمل .

(٢) - من الاشكال المختلفة التي بها تضمن الدولة فائدة رأس المال الكبير يمكن الرجوع الى بحثنا في الاقتصاد الملوكسي . مجلد ٢ - ص ١٤٩ - ١٦٣ .

وبين سرفان شريير بصفته ممثلا لايديولوجية الرأسمالية الجديدة في كتابه التحدي الاميركي ان اوروبا تحتاج الى سلطة فيدرالية كي تحرك وتضمن مشاريع الاسرة الاوروبية ( ص ١٧١ ) .

وبالنسبة لارباب العمل البرلاني فانه يقوم بحملة قوية مكلفة اكثر فاكثر بالنجاح كي تأخذ الدولة على مائتها تقريبا مجمل نفقات البحث والتنمية ( انظر في هذا الموضوع الى شهادة الاستاذ بلاكيت في التايمز ٢٦ تموز ١٩٦٨ .

عن خصائص وضعف رأس المال الكبير الفرنسي . فهنا هو بحاجة أكثر من  
الرأسمال الألماني الى حواجز جمركية لحمايتهم المنافسة البريطانية واليابانية  
والأميركية . ومن مواقف دفاعية وصل الى السوق المشتركة لا من مواقف  
هجومية كما فعل رأس المال الألماني .

وان توقع امتداد السوق المشتركة الى كل أوروبا الغربية او حتى الى  
منطقة التبادل الحر يحمل الرأسمال الفرنسي على الانغماس في قلق قاتل  
بينما لا يعارض الرأسمال الألماني هذا الحدث المحتمل (٤) لاسباب يسهل  
فهمها . وهكذا كثير من آراء الجنرال ديغول عن الدور الذي يجب ان تقوم  
به الدولة في الحياة الاقتصادية ليست سوى تبرير منطقي لحالة محددة من  
الوقائع حتى ولو ظهرت لأول وهلة انها تخص المذاهب الرجعية . فالرأسمالية  
الفرنسية لم تستطع التغلب على الأزمة الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية  
لما بعد الحرب الا بانشاء قطاع مؤمم هام ، وبادخال منهاج اقتصادي واسع  
تقريبا بالنسبة للدولة بوجوازية حتى ولو لم ندخل في الاعتبار الظروف الحالية

---

(٤) - الفرق بين صادرات ألمانيا الاتحادية وصادرات فرنسا يعطينا تفسيراً بسيطاً لهذا .

ففي عام ١٩٥٥ صدرت فرنسا سلماً قيمتها ٤٨ مليار دولار وألمانيا ١٦ مليار دولار . وفي عام  
١٩٦٧ ارتفعت الأرقام الى ١١٤ مليار بالنسبة لفرنسا والى ٢١٧ مليار بالنسبة لألمانيا  
الاتحادية . وفي عام ١٩٦٨ تجاوزت الصادرات الألمانية ضعف الصادرات الفرنسية . وخلال عام  
١٩٦٧ بلغت الصادرات الألمانية الى الولايات المتحدة ثلاثة أمثال الصادرات الفرنسية . والأرقام  
التالية تشكل دليلاً حاسماً أقوى على ما أسلفنا : ففي عام ١٩٦٦ صدرت الولايات المتحدة من  
الألات ووسائل النقل ما قيمته ١١ مليار دولار . وفي نفس السنة صدرت ألمانيا الاتحادية من  
هذا الصنف بقيمة ٢٠٢ مليار و ٩٨ مليار دولار عام ١٩٦٧ ( هذا بالنسبة لسكان عددهم اقل  
بثلاثة أمثال من سكان الولايات المتحدة ) بينما لم تبلغ الصادرات الفرنسية من هذا الصنف  
سوى ٢ مليار عام ١٩٦٦ و ٢٠٣ مليار دولار عام ١٩٦٧ .

## التي ستؤدي الى زوال الرأسمالية (٥) .

واذا تركنا جانبا هذه الصفات الفرنسية الخاصة بالديجولية فان هذه الايديولوجية تنطوي على وجهين شاملين يجدان صدى في بورجوازية بلدان الجماعة الأوروبية الاقتصادية الأخرى . ففي بادئ الأمر هذا يعني محاولة تجاوز الانصياع السلبي لزعم الولايات المتحدة في ممارسة الزعامة السياسية والعسكرية ضمن التحالف الرأسمالي العالمي كما يعني اقامة علاقات أكثر توازنا مع أكبر حليف وظهر الذي هو في نفس الوقت أكبر منافس . وهذا يمثل في نتيجة التحليل جهدا منطقيا للتعبير على صعيد السياسة والتسلح اللولين عن التبدلات التي أدخلت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية على علاقات القوى بين الدول الامبريالية اي التبدلات التي تمت على الصعيد الاقتصادي .

وتعكس أزمة حلف الأطلسي ان التفوق العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة ضمن الحلف لم يعد يوافق علاقات القوى في المجال الاقتصادي . وتعتبر المقاومة التي تبديها الدول الرأسمالية الأوروبية ( حتى ألمانيا الاتحادية ) لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن عدم قبولها لبقاء سيطرة الولايات المتحدة العسكرية المطلقة التي لم تعد تتناسب مع سيطرتها العسكرية التي أصبحت نسبية .

ويجد أيضا الوجه الثاني للايديولوجية الديجولية اي التحرر من سيطرة الفئتين الأوروبيين في بروكسل صدى أكثر شمولا في البورجوازية الأوروبية .

---

(٥) - انظر في هذا الموضوع الى كتاب بيير نافيل : الطبقة العاملة والنظام الديجولي دراسات ومعلومات دولية باريس ١٩٦٤ وإلى مؤلف سرج عالي : الديجولية واليسار . طبعة سوي باريس ١٩٦٥ .



ولست لجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية واللجنة (٦) التي خلفتها في العمل دولة حقيقية . ومع ذلك تحتاج البورجوازية الحالية الى دولة واقعية لضمان مصالحها اليومية .

ولهذا السبب تبدي ميلا واضحا للدفاع عن سيادتها القومية ضد بذور دولة عليا تتضمن كل السلطة الحقيقية التي سبق التفويض بها الى المؤسسات الاوروبية . واحيانا يتخذ هذا مسلك المساومة الرخيصة حيث تدافع كل بورجوازية عن مصالحها المادية الحالية . فاذا خسرت بضعة ملايين حقيرة من الماركات او الفرنكات الفرنسية هنا فانها تحاول استرجاعها في مكان آخر . واحيانا يتخذ هذا ايضا شكل مبدأ اعم كمبدأ العودة العادلة للاموال الذي نوه عنه ايتيين هيرش رئيس منظمة الليرة الاوروبية (٧) .

وحصيلة كل ذلك من التحليل النهائي قلق البورجوازية فيما يتعلق بالتوازن الاجتماعي الذي ما زال غير مستقر في كل من البلدان وكذلك ما يبدله هذه البورجوازية لابعاد مراكز الازمة ومواقع الانفجار عن الواقع القومي .

هذا هو وجه الديجولية المنطقي الا انه يؤدي الى تناقض لا يمكن التغلب

---

(٦) - من الاكيد انها في وضع يمكنها من اكتساب احدي ميزات الدولة اي الاستقلال المالي الذاتي لان خطة مانشولت للسياسة الزرامية المشتركة قد ضمنت لها ايرادا خاصا يتجاوز ملياري دولار سنويا ابتداء من اول كانون الاول عام ١٩٧٢ جاعلا اياها هكذا مستقلة ماليا عن الحصص التي تساهم بها الدول الاعضاء . ولهذا السبب عمل دييجول كل ما في وسعه لاحباط هذه الخطة فائلا في هذه المناسبة ازمة كبرى في السوق الاقتصادية الاوروبية في صيف عام ١٩٦٥ .

(٧) - شرح هيرش هذا المبدأ في مقال نشرته صحيفة لوموند في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٦ . وهذا يعني ان على كل دولة ان تحاول استرداد المبالغ المدقومة للعمليات الاوروبية المشتركة بشكل طلبات ترسل لاقتصادها وبصفة نفقات تجري في بلادها . فائلا هذا المبدأ ازمة خطيرة في منظمة الليرة الاوروبية ادى بها قيد الانمطين من الانفجار النهائي .

عليه عندما لا يرتأي ان الشدة الحتمية لتجمع رؤوس الاموال الدولية داخل الاسرة الاقتصادية الأوروبية والبلدان الأوروبية الاخرى تشكل الوسيلة الوحيدة لضمان دفاع فعال للاقتصاد الأوروبي ضد الشركات العملاقة فيما وراء الاطلسي ضمن اطار النظام الرأسمالي . فمن الخيال الصرف العزم على منافسة التروستات الأميركية بوسائل فرنسية او ايطالية او المانية مجردة . وان رفض نقل ملكية جهاز الإنتاج القومي بصورة عامة أي رفض دمج الشركات الوطنية مع غيرها من الشركات المنبثقة عن بلدان الاسرة الاقتصادية الأوروبية يجعل في حالات عديدة بابتلاعها من قبل الشركات الأميركية .

ان حالة شركة ماشين بول لجديرة بالملاحظة . فلا تكفي مصادر الصناعة الالكترونية الفرنسية حتى ولو اصبحت مشتركة لانشاء مشروع يستطيع ان ينافس في مجال صنع الآلات المنظمة . الا ان هذا المشروع التنافسي لا يمكن ان يبرز الى حيز الوجود بدمج الشركات التجارية الفرنسية والاطالية والهولندية المختصة بصنع الآلات المنظمة . اذن لا اختيار بين ان تبقى الشركة فرنسية او ان تصبح اجنبية بل الصحيح ان ننضم الى مثيلاتها الأوروبية او ان تبتلها الولايات المتحدة . وبالتالي يكون كره ديجول للدولة عليا افضل حليف في حوزة الرأسمالية الأميركية في أوروبا ( ٨ ) .

( ٨ ) - كان لفشل ديجول في صناعة الآلات المنظمة الر فعال في مجال الاستراتيجية العسكرية . فبفضل الاختكار الأمريكي للآلات المنظمة العملاقة التي ساهمت هذه السياسة في تقويته استطاعت واشنطن ان تحاول إيقاف انتاج القنبلة الهيدروجينية بمنعها الوقت لتصدير اكبر دماغ الكتروني ( كونترول داتا ٦٦٠٠ ) الى فرنسا ( صحيفة لوموند ٢٠ ايار ١٩٦٦ ) .

وعلى ضوء هذه التجربة يجب تمحيص نظرية سرج ماليه التي بموجبها يمثل ديجول النزعات المستقلة نسبيا لرأسمالية دولة فرنسية تتأزع الرأسمالية الأميركية في امتلاك عدد متزايد من قطاعات الرأسمالية الخاصة في فرنسا ( الاشتراكية وسيطرة التقنية في المنبر الاشتراكي رقم ٣٥٢ ، ١٤ ايلول ١٩٦٧ ) . وخلاصة مناقشة هذه النظرية ان الدولة متخسر الرهان . ومع

نقول ان البورجوازية تحتاج في كل لحظة الى تداخل الدولة في الاقتصاد للمحافظة على الملكية الخاصة التي تهددها اكثر فآكثر التناقضات الداخلية . ومع ذلك يجب ان يكون مجال عمل الدولة البورجوازية مطابقا لمجال عمل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وطالما وسائل الانتاج الرئيسية لبلد ما هي في حوزة بورجوازيته تبقى الدولة القومية افضل اداة مناسبة لحماية رأس المال . ولكن اذا اخذ الوضع يتبدل والاتجاه الى تداخل رؤوس الاموال يظهر عندئذ لن تبقى الدولة اداة فعالة لحماية مصالح الرأسمالية التي اخذ التدويل يشملها اكثر فآكثر . وفي هذه الحالة يجب ايجاد شكل دولة جديد يتوافق مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي الجديد . وهنا تكمن الفرصة المناسبة التاريخية لمؤسسات الدولة الأوروبية العليا .

وبعبارة اخرى لم تعد هذه المؤسسات وخاصة اللجنة الأوروبية في بروكسل مناسبة حاليا الا لنقل السيادة المحدود والمضمون بمعااهدة والممنوح بتقدير والمجدد من قبل الدولة القومية بدافع القيرة . وبالتالي فانها تمثل في افضل الحالات اتحادا كونفيدراليا دوليا رخوا وتكون بعيدة عن تكوين دولة فيدرالية.

---

ذلك يبدو لنا ان نظرية سرج ماله قابلة للنقاش وسنعود اليها فيما بعد في سياق كتابنا هذا .

وانهاء طباعة هذا الكتاب يبدو ان قضية اخرى من نوع قضية شركة ماشين بول تنهيا للظهور وهي الاستيلاء المعلن منه على جومون شنيدوا والشركتين الاخرين الاوروبيتين للتجهيزات الكهربائية الثقيلة ( الاسيس البلجيكية والميرلي الإيطالية ) التي تعمل بترخيص من شركة وستنغهاوس ، من قبل هذا التروست الاميركي الضخم . فيعرض هذا الاستيلاء استقلال المخطط الحسابي الفرنسي للخطر لان لشركة امبان شتييفر حصة فيه .

تحاول الحكومة الفرنسية ان تقابل هذا الاندماج بدمج ثلاث شركات فرنسية مختصة بالصناعة الكهربائية وهي الستوم وسجي وجومون شنيدوا ولكنها لا تستطيع ان تكون من وزن تجمع قطاعات التجهيز المادي لسيمينز وايج في المانيا ولا من وزن اتحاد جنرال الكريك في بريطانيا اللذين يتصرف كل واحد منهما بطاقة انتاج وقوة رأسمالية تعادلان تقريبا ضعف قوة الشركات الفرنسية الثلاث المتحدة .

ولكن عندما يتقدم تداخل رؤوس الاموال داخل الاسرة الاقتصادية الأوروبية الى درجة لم تعد فيها الوسائل الكبيرة للانتاج والنقل ملكا خاصا لهذه البورجوازية القومية او تلك وباحرى عندما تدخل في حيازة رأسمالين من جنسيات مختلفة في هذه الحالة نرى ولادة ضغط لايقاوم لصالح دولة جديدة تستطيع ان تدافع بصورة فعالة عن هذا النوع الجديد للملكية الخاصة ومن الواضح انه ليست بالمستطاع حماية ملكية خاصة يشملها التحويل اكثر فاكتر بصورة فعالة ضمن اطار دولة فرنسية او المانية او ايطالية لان الرأس المال الأوروبي يتطلب دولة بورجوازية أوروبية بصفتها أداة اكثر قدرة على تحريره وضمان منافعه والدفاع عنه في مواجهة أية خصومة كانت .

ونتيجة لذلك حصل تقدم في تداخل رؤوس الاموال الدولية داخل الاسرة الاقتصادية الأوروبية وظهر عدد متزايد بصورة مستمرة من الشركات التجارية والمصارف التي خرجت من حيازة هذه الرأسمالية القومية او تلك واصبحت في ملك افراد من جميع البلدان الاعضاء وبالتالي ستؤدي هذه الطريقة الى انشاء البناء الاساسي الملادي لاجهزة دولة أوروبية عليا ضمن اطار السوق المشتركة .

وحاليا بدأت هذه الطريقة بالعمل وهذا ما يفسر ضعف اجهزة الدولة العليا التي ما زالت في طور التكوين في الاسرة الاقتصادية الأوروبية ويفسر ايضا حذر الحكومات المختلفة تجاه هذه الاجهزة التي ترفض تلك الحكومات منحها اي حق جديد ان لم تحاول ان تنازعها بنجاح في الحقوق المسجلة في معاهدة روما . وحاليا في خمسة من البلدان الاعضاء ملازالت اكثرية رؤوس الاموال في ايد قومية (٩) . وكذلك لم تتجاوز الوقائع مرحلة رأس المال الكبير القومي

---

(٩) - في الحقيقة يستثنى من هذا دولة لوكسمبورج الصغيرة التي تراقب صناعتها الكبرى ( شركتي اوبيد وهادير لصنع الحديد ) زمرة مالية لوكسمبورجية وزمرتان اجنبيتان اخريان وهما زمرة شنبدر الفرنسية وزمرة الشركة العاملة البلجيكية .

ولا الدولة القومية . و. ان امكن التغلب على ازمة عام ١٩٦٥ (١٠) الا انه من سبق الاوان التاكيد ان مستقبل الاسرة الاقتصادية الاوروبية اصبح مؤمنا نهائيا وان الدمج الاقتصادي في اوربا الرأسمالية اصبح وطيء الاركان . فساعة الحقيقة لم تلق بعد . فمتى ستلق ؟ سنعود لنبحث هذه المسألة في سياق هذا الكتاب .

ومع ذلك هناك شيء اكيد وهو ان الرغبة بمقاومة المنافسة الاميركية التي تآكلت في رأسمالية الدولة المستقلة وعبرت ايضا عن الرغبة الاساسية لاهم الشركات الاوروبية تعمل ايضا في نفس الاتجاه الذي يسير فيه دعم الاسرة الاقتصادية الاوروبية وتقوية الاجهزة الخاصة بالدولة العليا داخل الاسرة وترافقهما في كل المراحل . وليس كل هذا سوى تعابير مختلفة لذات الميل الاساسي اي الميل الذي يسير في نفس اتجاه التداخل المتزايد لرؤوس الاموال في الدول الاوروبية الست . وبهذه الصفة يمثل هذا الاتجاه بالنسبة للاسرة الاقتصادية الاوروبية مرحلة تحول بين منطقة تبادل حر وانسماج اقتصادي حقيقي . فتغيير مجرى البخار وازالة هذه الاتجاهات لا يؤدي مع التمادي الا الى تفكك عرى الاسرة الاقتصادية الاوروبية والعودة الى الاقتصاد القومي وبالتالي الى الحماية الجمركية . وقد تلوم مرحلة التحول الحالية بضعة سنوات ولكن لا يمكن ان تؤدي الا الى احدى هاتين النتيجتين .

---

(١٠) - ومع ذلك عدم امكان التغلب على هذه الازمة الا بدعم من الاسرة الاقتصادية الاوروبية . سجل بصورة حتمية في الواقع الاقتصادي وقد توقعنا ذلك بالضبط عندما انفجرت الازمة . فلا يستطيع الرأسمال الفرنسي ان يسمح لنفسه بالتفكك من الاسرة الاقتصادية الاوروبية . ولذا قد لوح بسوطة مهددة في الدورة الاولى الانتخابات لرئاسة غشمر ديغول بالتهديد واستخلص منه النتائج الممكن حدوثها .

ولاجل ان ندرك تعلق داس المال الفرنسي الكبير بالاسرة الاقتصادية الاوروبية يكفي ان نعرف ان الصادرات الفرنسية تضاعفت اربعة امثال بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٦ أي بلغت نسبة زيادة أعلى من نسبة البلدان الاعضاء الاخرى في الاسرة الاقتصادية عدا ايطاليا . وفي عام ١٩٥٨ اوفضت صادرات فرنسا الى شركائنا في الاسرة حتى ٢٢ ٪ من صادراتها الاجمالية . وفي عام ١٩٦٦ بلغت ٤٢ ٪ .

لهذا السبب يكون منافيا للصواب اتهام انصار او اعضاء اجهزة الدولة الأوروبية العليا هذه بأنهم عملاء امريكيون او أدوات عمياء لوامرة امريكية . ومع ذلك فقد عامل التاريخ هذه الاتهامات كما تستحق . وبينت المفاوضات الصعبة النهائية لكنيدي رواند فات في جنيف بوضوح ان عملا مشتركا تقوم به الرأسمالية الأوروبية ( المقتصر في هذه الحالة على الدول الست اعضاء الاسرة الاقتصادية الأوروبية ) . يسمح بمنافسة الرأسمالية الامريكية بصورة فعالة كما اوضحت ان اجهزة الدولة العليا في الاسرة الاقتصادية الأوروبية تسهل او حتى انها تستطيع ان توجه اعمالا مشتركة كهذه ( ١١ ) .

فالمصالح المتباينة لرؤوس الاموال القومية هي التي تضعف هذه الجبهة المشتركة . انما تداخل رؤوس الاموال الدولية هو الذي يزيل او يؤخر هذه التناقضات بايجاد مصالح مشتركة تحتل المرتبة الاولى .

ومن الطبيعي ان المعركة بين هذين الاتجاهين المتناقضين - التداخل الدولي المتزايد لرؤوس الاموال او الابقاء على الرأسمالية القومية - يتفق وجودها حسب الحالات مع تنازع المصالح في هذا الفرع الاقتصادي او ذاك وفي هذا القطاع او ذاك ، وفي هذه الزمرة المالية او تلك داخل كل بلد .

---

( ١١ ) - صحيح ان اجهزة الدولة العليا تقوم على الاخص بدور ايدولوجي حاليا لانه ليس لديها بناء اساسي مادي كاف ، الامر الذي يخدع غالبا في ادراك معنى التطور الحقيقي . انما تنج هذه الاجهزة لجميع المؤسسات بنيتها الى ضمان وجودها الخاص واستمرارها . وهذا يؤدي بها في النهاية الى تشجيع لتداخل رؤوس الاموال الدولية داخل الاسرة الاقتصادية الأوروبية اي دعم المصالح الخاصة برأس المال الأوروبي الكبير التي لا تختلط بمصالح الرأسمالية الامريكية .

في هذا الوضع ارجع الى الخطاب الذي القا روبر لاكود رئيس المحكمة الأوروبية العليا خلال نقوة عقدت في باريس في ٢٦ تشرين الاول عام ١٩٦٧ ( صحيفة لوموند ٢٩ / ٣٠ تشرين الاول عام ١٩٦٧ .

وتفضل غالبا الشركات الضعيفة وخصوصا في الفروع الاقل اتساعا ، وكذلك المشاريع العائلية التي لم تتوصل الى تجاوز ابعاد متوسطة الحل السهل الذي يفسح المجال لشرائها او دمجها من قبل الشركات الاميركية الكبيرة . وبالعكس تفضل المشاريع الاوروبية الاكثر ثراء والاشد طاقة ان تسلك طريق تعاون وتداخل رؤوس الاموال الأوروبية .

وهناك احد امرين : اما ان يتغلب الاتجاه نحو تداخل رؤوس الاموال الأوروبية فيعطي فرصة سائحة لمنافسة الولايات المتحدة بنجاح واما ان يتفكك اتحاد الدول الأوروبية الست الى قوميات اقتصادية اكثر فاكثر ضيقة (١٢) بصورة يفسح المجال فيها لسيطرة الولايات المتحدة الحتمية على الحقل الراسمالي كليا .

وتشعر اضخم المشاريع الأوروبية الغربية التي لا تعتمد الا على نفسها بوجود اختيار احد الامرين للدرجة انها لجأت الى الرأي العام وقامت بمبادرات خاصة في كل مكان تعجز فيه السلطات العامة عن تشجيع التعاون الأوروبي ولا تحقق الحكومات الوعود التي تتضمنها الاتفاقات المشتركة .

---

(١٢) - ليس هذا الحادث الطلوي خياليا . والبرهان هو رد فعل الصناعة الأوروبية عندما اقترحت الرد على التهديد الأميركي بعدم إلغاء تسعيرة البيع الأميركية - هذا الالفاء الذي توقعته مفاوضات كينيدي - عن طريق رفع الرسوم الجمركية المفروضة على ادخال المنتجات الأميركية الى أوروبا . واثار ايضا تخفيض قيمة الليرة الاسترلينية مرة اخرى الى خطر عودة الدول الأوروبية الى القومية الاقتصادية .

واذا استمرت الصادرات الفرنسية في ركودها فليس بعيد ان تخفض ايضا فرنسا الفرقك فتحرك بذلك سلسلة من ردود الفعل .

وقد اكدت هذا الخطر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية بعد اغرابات ايار - حزيران عام ١٩٦٨ . وفي نفس الوقت ازداد الضغط على حكومة بون لترفع قيمة المارك الالمانى هذا الرفع الذي هو اقل خطرا من تخفيض قيمة الفرقك الفرنسي .

فمثال الملاحاة والاتصالات اللاسلكية الفضائية هو معبر عن هذه الحالة .

ويجتاز مشروعا الابحاث الفضائية ايلدو وايسرو ازمة خطيرة يرجع اصلها الى ذات اصل ازمة منظمة الذرة الاوروبية ( ايراتوم ) اذ ان مختلف الحكومات المساهمة فيها تريد ان تطبق بدقة مبدأ استعادة الاموال العادلة .

لهذا السبب صدر عن مئة وخمسين مشروعا في بريطانيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وإيطاليا وسويسرا والسويد وهولندا المساهمة في شركة ايروسباس بيان في تشرين الثاني عام ١٩٦٧ اعطت فيه عن الرغبة بلنشاء نظام اقمار اصطناعية لاجل المواصلات اللاسلكية الاوروبية . وطولب ايضا في هذا البيان بانشاء ادارة لبحاث الفضاء في اوروبا على منوال النازا الامريكية . وقد رسمت خطوط هذا النظام بدقة كي يعمل في مدة اقصاها نهاية عام ١٩٦٩ والا اصبح مجال المواصلات اللاسلكية خاضعا لرقابة الولايات المتحدة (١٣) . وخلال ازمة ايراتوم ( منظمة الذرة الاوروبية ) ورغم وجودها ابرمت شركة ( بلجو نوكلير ) التي تجمع فيها ٢٨ شركة بلجيكية اتفاقا مع زمرة ( سميز انترادتوم ) في المانيا وزمرة نيراتوم الهولندية من اجل الاشتراك في بناء مفاعل ذري سريع . ومن جهة اخرى تتعاون البلجونوكلير ايضا مع الزمرة البريطانية نوكلير باور قروب ليمتد ( للاشتراك في بيع مختلف المفاعلات . وقد اسست برئاسة بول هنري سباك شركة انتركلير التي دخلت فيها كل من نوكلير باور قروب ( بريطانيا ) وسنام بروجيتي الايطالية وقوت هوفنانفس هويت الالمانية القريبة من اجل بناء وبيع مفاعلات نووية تعمل على الغاز بدرجة حرارة

---

(١٣) - اجبني ١٦ تشرين ١٩٦٧ . التايمز ١٢ كانون الاول ١٩٦٧ . لقد ادت ازمةمشروع ايسرو بابع شركات خاصة بصناعة الفضاء الى التعاون بصورة وثيقة . وهي المانرا ( فرنسا ) وايرنو ( المانيا الاتحادية ) وساب ( السويد ) وهاوكرسيدليه ديناميكس ( بريطانيا ) - مع الشركة البلجيكية ( بلجوسباس ) من اجل بلل جهود باتسة كي تحافظ على الطلبات الموجودة لديها .



عالية من نوع دراجون (١٤) . ورغم الملق الذي تاهت فيه المناقشات الخاصة بدخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة قررت الإيروكترول الشركة الأوروبية للتأمين الجوي أن تبني في فرنسا مركز اعلام الدولية ( فرنسا ) والاستندار اليكتريك لورنز ( ألمانيا الغربية ) والشركة البلجيكية سيت إيلكترونيكس .

وبالتالي يبدو جليا الاتجاه الذي يمارس فيه الضغط المشترك للتروستات الأوروبية ، فهي تحاول أن توقف ركود وحتى تراجع الاندماج الاقتصادي في أوروبا الرأسمالية اللذين اثارتهم حيرة الحكومات الوطنية وتصرفاتها المعاكسة باخذ المبادرة للاشتراك بتأسيس شركات أوروبية .

انهم على حق في القيام بهذا العمل لان الشركات الأميركية هي التي تجني بصورة تدعو للاستغراب اكبر الفوائد من وجود الاسرة الاقتصادية الأوروبية (١٥) بسبب عدم وجود تنسيق بين الرأسمالين الأوروبيين .

وفي الواقع لا شيء يمنع في القانون التجاري من تمرکز فروع الشركات الأميركية في أوروبا اما بشكل شركات مستقلة تستقر في لوكسمبورج واما بشكل مراكز للتنسيق التقني تحتل مكانا لها في جنيف او لوزان او بروكسل . ويعزز التوسع السريع للمصارف الأميركية في أوروبا هذا التمرکز (١٦) الذي

---

(١٤) - الميبر بلجيكا ٢٢ تشرين الثاني . اجيني ٧ كانون الاول ١٩٦٧ و ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ . ظهرت ازمة ايراتوم في واقعة بناء مولدين نوويين مستقلين غير مريحين احدهما فرنسي في الاراس والآخر الماني في مدينة باد بدلا من المولد الالمني الفرنسي المتوقع في الاراس .

(١٥) - هذا الامر يدعو الى استغراب مزدوج لان احد الاسباب الرئيسية التي دفعت التروستات الأميركية لانشاء عدد كبير من الفروع في اراضي الاسرة الاقتصادية الأوروبية هو الرغبة في التملص من التعرفة الجمركية التي تفرض من خراج هذه الاسرة .

(١٦) - التايمز ٨ ايار ١٩٦٧ و ١٢ كانون الاول ١٩٦٧ .

يفسح المجال للشركات الاميركية كي تبسط عملها على كل اوروبا . وهذا لا تستطيع عمله منافساتها الاوروبيات . فتنجم عن ذلك قوة مالية هائلة تنشأ عنها مشاريع تهدد مباشرة البعض من الشركات الاوروبية الهامة . والدليل على ذلك المحاولة الفاشلة آنذاك التي قامت بها شركة الجنرال موتورز من اجل ابتلاع اكبر مشروع اوروبي اي تروست سيارات فيات ومحاولـة التروست الاميركي الضخم من اجل شراء بتروفينا التي هي اكبر شركة بلجيكية . ومهما كانت آراء ديجول في هذا الشأن فان هذا ليس سوى اشارة لمسيطر من الحوادث بعد ما ادى فشل ابتلاع فيات من قبل الجنرال موتورز الى اندماج فيات وستروين .

\* \* \*

## الفصل السادس

### دخول بريطانيا في السوق المشتركة والمزاحمة بين أوروبا وأمريكا

كل ما سبق لا يعمل سوى في القاء ضوء على الاسباب القاهرة التي دفعت الرأسمالية البريطانية الى اعادة النظر في مواقف انطلاقها والى التماس قبولها في السوق الاوروبية المشتركة رغم انها لم تفعل ذلك بطيبة خاطر لان في هذا بالنسبة طبقة كلنت مقتنعة كل الاقتناع منذ خمسين عاما بانها اول دولة في العالم اقرارا بانها فقدت نهائيا امكانية الانفراد بالعمل .

وفي اساس هذا التطور نجد ان التجارة الخارجية البريطانية قد بدلت مكانها مما يعطينا الدليل الواضح على ان منطقة الاسترليني الواقعة ضمن حدود الامبراطورية القديمة لم تعد قادرة على ضمان توسع الصادرات البريطانية .

والخلاصة ان خطر ركود او تفقر الصادرات البريطانية نحو السوق المشتركة يهدد مستقبل بريطانيا الصناعي كليا .

## اسواق بريطانيا التجارية

١٩٦٦	١٩٦٢	١٩٥٣	
٪٣١ر٤	٪٣٣ر٩	٪٤٧	منطقة الاسترليني
٪٣٧ر٦	٪٣٧ر١	٪٢٧	اوروبا الغربية
٪١٩	٪١٩ر٤	٪١٣ر١	منها السوق المشتركة
٪١٦ر٧	٪١٤	٪١٢ر٤	اميركا الشمالية
٪ ٢ر٩	٪ ٢ر٨	٪ ٢	اوروبا الشرقية
٪١١ر٤	٪١٢ر٢	٪١١ر٢	بلدان اخرى

واذا كان للاهتمام الحالي بالسياسة التجارية اثر في تغيير الراي البريطاني الا انه يوجد ايضا تفسير اهم للانعطاف نحو السوق المشتركة . فقد ثبت لدى الراسماليين البريطانيين ان ظهور شركات اوروبية منشقة عن تداخل رؤوس الاموال في الاسرة الاقتصادية الاوروبية التي قد تصبح ابعادها مماثلة لابعاد التروستات الاميركية قد لا يترك مكانا للشركات البريطانية في السوق المشتركة وان هذه الشركات ستسحق سحقا لاشقة فيه بين هذين العملاقين مما اجبر البريطانين على تطبيق المثل القديم لقطاع الطرق الاميركيين القائل اذا لم تستطيعوا التغلب عليهم انضموا اليهم . . ما عدا بعض الشركات الهامة العالمية كشيل ( او ب . بي ) او ( اي . سي . اي ) تحتل الشركات البريطانية نفس مرتبة شركات الدول الاوروبية الست من حيث الحجم . واذا كان عدد المشاريع التي تستخدم اكثر من الف عامل اكبر بقليل مما هو في المانيا الاتحادية الغربية فسبب ذلك ان تمرکز رأس المال الخاص بالمشاريع التي تعمل للسوق الداخلية بصورة رئيسية اسبق في بريطانيا مما هو في المانيا الاتحادية .

واذا دققنا النظر في الفروع الصناعية التي تعمل خصوصا لاجل التصدير لوجدنا أن عدد المشاريع الكبرى هو أعلى في ألمانيا الاتحادية مما هو في بريطانيا. وهذا منذ عام ١٩٦١ (١) . ومنذ ذلك الحين هذا الاتجاه أخذ في التقوية .

### عدد المشاريع التي يتجاوز عدد عمالها الألف

بريطانيا		ألمانيا الاتحادية		
١٩٦١	١٩٥٤	١٩٦١	١٩٥٤	
١٢٠٦	١٠٥٤	١٠٥٤	٧٠٨	الصناعة بصورة عامة
٨١٤	٦٨٩	٨٥٤	٥٧١	الصناعة العاملة للتصدير

تبني الدراسة المنشورة في ١٠ آذار عام ١٩٦٧ والتي قامت بها ( سيكام على أكبر المشاريع الصناعية مستندة على أرقام أعمال عام ١٩٦٥ ان من بين خمسين أكبر مشروع أوروبي يوجد ١١ مشروعاً بريطانيا و ٢١ ألمانيا وأن بين التسعين الأوائل يوجد ١٩ مشروعاً بريطانيا و ١٤ ألمانيا . ومع ذلك يبدو ان الوضع قد تغير تحت تأثير تمرکز رأسمالي أسرع في بريطانيا مما هو في القارة الأوروبية . وحسب دراسة حديثة قامت بها مجلة فورتون على مائتي شركة من أضخم الشركات الأوروبية واليابانية وجدت في نهاية عام ١٩٦٧ ، ٥٣ شركة بريطانية و ٤٣ يابانية و ٢٥ ألمانية و ٢٣ فرنسية (٢) .

(١) - انظر الى مجلة المؤسسة القومية للبحث الاقتصادي والاجتماعي عدد ٢٨ ، تشرين

الثاني عام ١٩٦٦ .

(٢) - يبدو ان بريطانيا قد احرزت سبقاً في مضمحل أكبر الشركات من ضمنها المصارف

وشركات التأمين الخ . . فمن بين مائتي أكبر شركة غير اميركية في العالم الراسمالي ٢٨ هي

وفي مواجهة المنافسة الاميركية ظهرت نفس المواقف امام الشركات البريطانية كما هو الحال بالنسبة لشركات الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وذلك بسبب فرق الابعاد . فهي ايضا عاجزة كمثيلاتها في البلدان الاوروبية الاخرى عن ازالة هذه المواقف بوسائلها الخاصة . وبالتالي يكون الحل المنطقي بالنسبة لها ان تشارك في طريقة تداخل رؤوس الاموال الوطنية المختلفة الجارية في اوروبا الغربية .

ولاجل التنسيق الضروري بين مجال العمل الاقتصادي ومجال عمل الدولة لا يمكن ان يفكر بهذا الاشتراك الا بالانضمام الى السوق المشتركة والا اصبحت الرأسمالية البريطانية من حيث النتيجة مجبرة على الانصياع لقرارات قانونية او مالية او تجارية خارجة عن نفوذها السياسي .

ولذلك اعلن بصراحة ممثلو رأس المال الكبير في بريطانيا الاكثر تبصرا والذين شعروا بهذا الوضع عن موافقتهم من اجل انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة .

وابدى تروست الكيمياء الكبير ( اي . سي . اي ) عزمه على حشد جميع جهوده في السوق الاوروبية وكتبت التايمز اللندنية بصراحة ان السوق

---

بريطانية مقابل ١٩ المانية و ١٢ فرنسية لان الاندماجات تضاعفت منذ عهد قريب بين الشركات الكبرى البريطانية . وعلى سبيل المثال نذكر دمج الجنرال اليكتريك البريطانية مع اسوسيايد اليكتريكال اندوستريز اولا وانقليش اليكتريك ثانيا . وتم حصل اندماج بين بريتيش موتورزكو ولياندوموتورزكو وكذلك اعلن عن دمج المصارف ناشيونال بروفسنسيالوستمنستر وبروكليز للويغز وملرترز .

ويحتل المصرف الاخير المرتبة الثانية في العالم ويستطيع ان يمنح اعتمادات اكبر من اقوى اي مصرف امريكي .

البريطانية الداخلية هي السوق الأوروبية فيما يتعلق بصناعة الطائرات (٣). ومن المعروف ان هذا النقاش يجري على مستويين : داخل بريطانيا من جهة ومع البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى . لذلك يشير لتصار الانضمام الى السوق المشتركة في كل لحظة الى وجهي المشكلة اي قدرة بريطانيا - في حال دخولها الى السوق المشتركة - على البقاء تقريبا في مواقعها الصناعية ( وهذا يعني الاستعاضة عن الحصة التي ستتركها في السوق الداخلية الى شركائها الجدد بأرباح تحققها في القارة الأوروبية ) من جهة ، و قدرة بريطانيا على المساهمة بصورة واسعة بتقوية الصناعة الأوروبية جملة تجاه منافسيها الاميركيين من جهة أخرى .

ولا شك ان الحماية الجمركية الشديدة التي تستفيد منها حاليا عدة فروع صناعية تحد من قدرة التنافس البريطانية ضمن اطار السوق المشتركة الا ان الحواجز الجمركية هذه ستنهار في اليوم الذي تصبح فيه بريطانيا عضوا في السوق المشتركة .

وبالمقابل توجد قطاعات صناعية هامة تبدو قدرتها على المنافسة مضمونة بتقدم تقني وقدره انتاجية عالية وتنظيم افضل . وقد قامت مؤسسات بريطانية مختلفة بتحويل مفصل لوضع كل فرع بالنسبة لمثيله في الاسرة الاقتصادية الأوروبية . فكانت النتائج غير متوافقة . ومع ذلك يمكن ان نقبل

---

(٣) - اجيفي ١٢ تشرين الاول عام ١٩٦٧ . التايمز ١٢ كانون الاول عام ١٩٦٧ .  
يجب ان نشير الى ان انطاف حكومة ويلسون نحو الدخول الى السوق المشتركة حصل مباشرة من عجز بريطانيا عن حماية الكومون ويلت بوسائلها الخاصة لا سيما في مجال الصناعة للطائرات ( انظر الى بحث نورا بيلوف : من الكومون ويلت الى السوق المشتركة طبعة بيري اودي صفحة ٦٤ - ٦٥ عام ١٩٦٨ . هارموندزورث ) . وفي هذا الصدد لا تمثل حجة ديجول بالملات الخاصة التي استمرت بريطانيا بالإبقاء عليها في المجال العسكري مع الولايات المتحدة سوى نصف الحقيقة لان نفس القوى الموضوعية التي تدفع الامبريالية البريطانية نحو السوق المشتركة تدفعها ايضا نحو قوة عسكرية مندمجة مع القوة العسكرية للراسماليين في القارة الأوروبية .

مجملا ان صناعة الحاسبات الالكترونية وصناعة الكيمياء والسيارات ، والصناعة الكهربائية وصناعة آلات النسيج والصوف وآلات التفرغ الهوائي ستكون المستفيدة الكبيرة من دخول بريطانيا الى السوق المشتركة بينما ستتضرر صناعة الاحذية والقطن والملابس والمعادن وصناعة السيارات وصناعة الحديد (٤) . وسيربح البريطانيون ايضا في مجال المخازن الكبيرة بينما ستكون خسارتهم محتملة في مجال الادوات المنزلية الكهربائية وخصوصا التلفزيونات والبرادات .

ومن جهة اخرى لم يترك ممثلو رأس المال البريطاني الكبير الفرصة تفوتهم من اجل التلويح امام انظار شركائهم المستقبلين ببريق الفوائد التي يجنونها من دخول بريطانيا الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

وعبر بول شامبرز رئيس اكبر شركة بريطانية ( اي . سي . اي ) في خطاب القاه في باريس بتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٧ عن القلق الذي يسببه للصناعة البريطانية تفوق الولايات المتحدة المتزايد في السوق الدولية . وأشار الى ان ٧٥ ٪ من الادوية المباعة في انكلترا تصنع باجازة اميركية او عن طريق فروع الشركات الاميركية . وتوصل الى خلاصة مؤداها ان اشتراك بريطانيا في الاسرة الاقتصادية الاوروبية قد يساعد في تقليل المسافة التي تفصل التكنولوجيا الاميركية عن التكنولوجيا الغربية (٥) . ولم يلبث ان تبني بعض رجال السياسة هذه الفكرة التي انطلقت من الراسمال الكبير . وهكذا اقترح ويلسن رئيس الوزارة البريطانية انشاء اسرة التكنولوجيا الاوروبية . ومن الثابت انه كان يتحدث على الاخص عن تعاون على الصعيد الحكومي من اجل تمويل البحث .

---

(٤) - ارجع الى سيدني ويلز في كتابه : الخطة التجريبية في بريطانيا لسنة ١٩٦٦ .

الايكونوميست ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ .

(٥) - صحيفة لوموند ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧ .



والتجديد التكنولوجي . وهذا يؤكد ان الفروع الصناعية التي تعتمد على البحث اعتمادا كبيرا لا يمكن التفكير بها دون اعانات حكومية (٦) . قصارى الامر ان انشاء شركات اوروبية كبيرة هو الوسيلة الوحيدة لتضييق المكان الهام الذي تحتله التروستات الاميركية في هذه المجالات (٧) .

وتعطينا صناعة الآلات المنظمة مثالا واضحا : ٨٠ ٪ من الحاسبات الالكترونية التي تعمل حاليا في الدول الاوروبية هي من اصل اميركي ويتوقع ان تظهر اعدادا هائلة من الادمغة الالكترونية في السوق لان عدد هذه الاجهزة سيتضاعف حتى ثلاثة او اربعة امثال في بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية خلال السنوات القادمة . وبعد ان اندمجت شركة ماشين بول في التروست الاميركي جنرال ايلكتريك منحت الحكومة الفرنسية اعانة قدرها اربعون مليون دولار من اجل خلق انتاج فرنسي عن طريق توحيد اربع شركات صغرى . وفي اوربا الغربية المنافسة الوحيدة القوية للتروستات الاميركية هي الصناعة البريطانية للآلات المنظمة . ومع ذلك يكون من المشكوك فيه ان ترتفع هذه الصناعة المبعثرة في عدة مشاريع متوسطة الى مستوى مزاحمة اشد . فعلى سوقها الخاصة الداخلية رجعت حصتها من ٨٠ الى ٤٥ ٪ خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٧ لصالح الحاسبات المصممة او المصنوعة في الولايات المتحدة .

وهكذا يصل دوما البريطانيون بطرق مختلفة الى نفس النتيجة (٨) . الا

---

(٦) - احرز التعاون الاوروبي في مضمار البحث العلمي نجاحا باهرا وذلك في تأسيس مركز اوروبي للابحاث النووية ( سيرن ) قرب جنيف .

(٧) - قدم ويلسن اقتراحه لأول مرة في كانون الثاني عام ١٩٦٧ وفي تشرين الثاني من نفس العام اقترح خطة من سبع نقاط تضمنت بين اشياء اخرى نداء وجه الى منظمات ارباب العمل البريطانية من اجل الاسراع في ادخال رجال الصناعة البريطانية في شركات اوروبية . وابدت لجنة الدراسات في حزب المحافظين موافقتها على انشاء سوق اوروبية مشتركة للافكار والمنع الدراسية من اجل مكافحة هرب الادمغة نحو الولايات المتحدة .

(٨) - التايمز اللندنية ٢٧ آب ١٩٦٦ . مجلة الايكونوميست ٢١ كانون الثاني ١٩٦٧ .

ان هناك شركة اوروبية تستطيع لوحدها ان تقبل تحدي الولايات المتحدة خلال الاعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . وفي الواقع حثت مفاوضات في الماضي من اجل تعاون فرنسي بريطاني ( او حتى فرنسي بريطاني الماني هولندي ) في هذا المجال . ولو نجحت هذه المفاوضات لاستطاعت على الأرجح ان تجنب شركة ماشين بول الاندماج في الراسمال الاميركي . الا ان هذه الحادثات اصبحت بالفشل ويعود فشلها بقسط كبير الى مقاومة الجنرال ديغول لها (٩) .

وتعطينا مثالا آخر السيارات الطائرة ( ايروباي ) ذات المدى القصير التي تحمل عددا كبيرا من المسافرين رغم ان نتيجة هذا المشروع ما زالت غير اكيدة . فحاليا التروست الاميركي لوكهيد هو الذي يمتلك الاحتكار العالمي لصنع هذا النوع من الطائرات . وحاولت بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية الاشتراك

---

في منتصف عام ١٩٦٨ اندمجت الشركات الرئيسية الثلاث المختصة بصنع المنظمات الالية في بريطانيا وهي انترناسيونال كومبوتز اند تابولاتوز - واتلايش كومبوتز ايليكتريك ويلييه .

(٩) - في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٧ رسمت خطوط تقارب من طريق بادل الاملام بين ايليو او توماشيون التروست البريطانية للمنظمات الالية والشركة الفرنسية كومباني جنرال دوتوماسيون .

وضاعف سيمس التروست الاول الالماني الغربي الذي يستخدم ٢٥٧٠٠٠ عامل منهم ٣٠٠٠ في البلاد الاجنبية حتى ثلاثة امثال مبيعاته للحاسبات الالكترونية بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧ وقد تبلغ ستة امثال في عام ١٩٦٧ .

وهو يحتل ثلث السوق الالمانية فحسته مستمرة في التوسع السريع . وصحيح انه مشترك مع التروست الاميركي الالكتروني ( ار. سي . ايه ) الذي يعتبر صنفا بالنسبة للتروستين الكبيرين ايم و ( جيه . ايه ) ولكن في هذا الاتحاد القوة الراسمالية الرئيسية هي قوة الشرك الالماني . واذا تحد بشركة فيليبس التي اصبحت على وشك ان تشرق طريقها في مجال الانفورماتيك وبالتروست البريطاني الواحد الالكتروني الجديد سيتمكن من تشكيل منافس هائل للتروستات الاميركية الضخمة الخاصة بالالات المنظمة .

في صنع نموذج يتسع لثلاثمائة مسافر الا وهو الايرباص ٢٠٠٢ . وعندئذ حاولت اللوكهيد الاميركية ان تفصل البريطانيين عن هذا المشروع للمحافظة على احتكارها . الا ان هذا المشروع لن يكون مربحا ولا واقعا دون ان تساهم بريطانيا فيه وبالتالي يرتبط تحقيقه بمشاركة بريطانية (١٠) .

وذكرت المجلة الاسبوعية البريطانية الايكونوميست حديثا انه بالإضافة الى مشروع ( اير باص ) ومشروع معجلة الجزئيات لمركز الابحاث النووية الاوروبية ( سرن ) الذي لم يصادق عليه بعد يوجد احد عشر مشروعا تشترك فيها بريطانيا وهي الكونكورد وجاقوار (الطائرة العسكرية الفرنسية البريطانية) ومشروع الحواما ( هيليو كبتنر ) الفرنسية البريطانية وايلدو وايسرو وايرو كنترول وناج ( نظام رقابة الملاحة الجوية العسكرية ) وسرن وكومسات ( نظام المواصلات الفضائية الدولية ) ونفق تحت المانش ومشروع مارتل لصنع صاروخ فرنسي بريطاني . ويضاف الى المشاريع الاحد عشر هذه مشروع الاوروبية الخاص بصنع طائرة مقاتلة ألمانية بريطانية من قبل شركتي ايركرافت كوربوريشن وميسير شميidt بويل كو والمشروع البريطاني الألماني الهولندي من اجل -تقوية انفجار ذرات الاورانيوم بواسطة القوة النابذة .

ويبلغ مجموع ما ساهمت به بريطانيا في المشاريع الاحد عشر المذكورة ما يقرب من ٢٥ مليار دولار (١١) . ويجدر بنا ان نلاحظ في هذا الصدد ان كثيرا من الأصوات البريطانية ردت على حق الفيتو الذي استعمله الجنرال ديغول لمنع بريطانيا من الدخول الى الاسرة الاقتصادية الأوروبية بالتهديد باسقاط سلسلة من هذه المشاريع المشتركة كالكونكورد والايرباص وايلدو وبالنسحاب من المركز الاوروبي للابحاث النووية ( سرن ) (١٢) .

---

(١٠) - مدى البورصة - بروكسل • كانون الاول ١٩٦٧ .

(١١) - الايكونوميست ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(١٢) - الايكونوميست ١٦ كانون الاول ١٩٦٧ - التايمز • تموز ١٩٦٨ صحيفة لوموند ١٢

تسند هذه المشاريع المشتركة على المبادرة الصادرة عن القطاع العام .  
انها توجد بالإضافة الى هذا عدة مشاريع مشتركة اوروبية يرجع اصلها الى  
المبادرة الخاصة .

ولقد اشرنا سابقا الى بعض هذه المبادرات في المجال المصرفي والمالي .  
وأليك بعض الامثلة الاخرى : لقد عرض التروست البريطاني الهولندي على  
الشركات الإيطالية فيات ومينكانتري وفنسيغر وفنمار ولويدتريستينو  
واسيكورازيوني جنرالي دي تريست اقتراحا مشيرا من اجل انشاء مركز واحد  
لتجارة الحمضيات الأوروبية بأكملها في مرفأ جنوة وتريستا .

ويستند هذا الاقتراح على بناء اسطول يتألف من ٢٥ سفينة شحن تبلغ  
تكاليفها ٦٠ مليون دولار (١٣) . ويعكس نفس الاتجاه التعاون بين شركتي  
الاكترون فيرانتى وقرونديق الالمانيتين وكذلك التعاون بين شركتي الكيمياء  
( اي . سي . اي ) وسولفي البلجيكيتين . وحتى نيتركس الكارتل المختص  
بتصدير الاسمدة الكيمائية الذي انشأته ترومسات القارة الأوروبية عرض على  
الشركات البريطانية المصدرة ( اي . سي . اي ) وفيزونس وشلستار ،  
الانضمام اليه .

ان مقاومة ديجول لدخول بريطانيا الى السوق المشتركة جمعت بين وجهين  
منافيين للمنطق . فاذا ابعد ديجول بريطانيا عن الامرة الاقتصادية الأوروبية  
فانه يفقد الحليف الذي يستطيع ان يقف بصورة فعالة في وجه ما يخشاه الا

---

تموز ١٩٦٨ . التابز ٢٩ تموز ١٩٦٨ . صدى البورصة ٢٦ حزيران ١٩٦٨ .

ومن جديد ردت المجموعة الخاصة للشركات البريطانية المختصة بابحاث الفضاء على هذا  
التهديد باستقصاء مباشر للرأي العام .

(١٣) - الإيكونوميست ٢٤ حزيران ١٩٦٧ .

وهو النمو السريع لسلطات الدولة العليا في أوروبا الغربية . وفي الواقع ليست هناك أية دولة أوروبية غربية لأسباب يسهل ادراكها متمسكة بنظرية السيادة القومية أكثر من بريطانيا التي كانت قوية جداً في الماضي القريب . ومن جهة أخرى ستكون أوروبا المستقلة عن الولايات المتحدة أقلد على البقاء والتنافس بفضل مساهمة التكنولوجيا والاقتصاد البريطانيين .

وان حجة ديجول الذي أسهب في الحديث عن الروابط الخاصة التي تجمع بين الولايات المتحدة وبريطانيا وعن الاتجاه الأساسي البحري للاقتصاد البريطاني غير كافية للاقتناع ، وهذا يدل في هذا الظرف على أنه يتظاهر بعدم ادراك المرحلة التحولية للراسمالية البريطانية منذ زوال الكومون ويلث والعزم على الدخول في الجماعة الأوروبية . وفي الواقع هذا العزم على الدخول عنوة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية هو الذي يبرهن على أن الراسمالية البريطانية مصممة على شطب حقبة كاملة من علاقاتها الدولية من أجل الوصول إلى حقبة أخرى الأمر الذي يناسب مصالحها الحيوية .  
والحقيقة أننا نجد أنفسنا أمام نزوة أيديولوجية صدرت عن عجز الليزيه الذي لا يستطيع أن يتجاوز حدود نظرية مدموغة بالآراء القومية الرائجة لدى الرأي العام أثناء شبابه .

وان التصميم الديجولي الكبير من أجل إقامة سيطرة فرنسية على القارة الأوروبية بالاستناد على ضعف المواقع الأميركية واحتكار الأسلحة الذرية لا يحتمل قبول بريطانيا في الأسرة الأوروبية . إنما هذا التصميم الكبير هو من قبيل الخيال الصرف لأنه يطمح أن يكون للراسمالية الفرنسية موقع ليس في مستوى علاقة القوى الحقيقية من الوجهة الاقتصادية والسياسية لهذا السبب سيكون اعتراضه على دخول بريطانيا إلى الأسرة الاقتصادية الأوروبية محكوماً عليه بالفشل وكذلك محاولته التي أصبحت منسية تقريباً الآن لايقاف دعم الأسرة الاقتصادية الأوروبية أو حتى الرجوع به إلى الوراء . وبالتالي لم يبق له من وسيلة سوى سلم المنافل خلال عدة سنوات حتى تأتي الوقائع الاقتصادية ، أو الفيزيولوجية كي تضع حداً لهذه الأشياء .

هل يمكن التصور أن البورجوازية البريطانية الكبيرة ستكون مستعدة .

لا للانضمام الى الشركات الأوروبية فحسب بل ايضا الى التنازل نهائيا عن سيادتها تنازلا يفسح المجال لبناء دولة عليا في أوروبا . يبدو ان المسألة حاليا هي من قبيل الافتراض (١٤) لان الروابط التي تجمع بين الاقتصاد البريطاني واقتصاد الكومون ويلث ما زالت متينة وقيمة البضائع المصدرة عبر البحار ما زالت تتجاوز بنسبة ٥٠ ٪ قيمة البضائع المصدرة الى أوروبا الغربية . وهذه الروابط ما زالت تمارس على اراء ومشاعر البورجوازية البريطانية تأثيرا يتعدى الاهمية المادية للامبراطورية القديمة .

انما يجب في نفس الوقت الاعتراف بالميل الذي يسير في اتجاه معاكس حتى ولو ما زال في طور التكوين (١٥) . فخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٥ ازدادت الصادرات البريطانية عبر البحار ٣٠ ٪ ونحو المنطقة الأوروبية للتبادل الحر ١٠٩ ٪ بينما ارتفعت الصادرات الى السوق المشتركة الى ١١٦ ٪ .

وان المواقع القديمة التي يرجع تاريخها الى عهد الامبراطورية والتعريفات الجمركية المفضلة آخذة في الزوال ببطء ولكن بصورة اكيدة . ففي الهند

---

(١٤) - مع ذلك انظر الى البيان الجازم الذي صدر في مجلة الايكونوميست الاسبوعية ( عدد ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٨ ) : « الشيء الاكيد هو ان البناء الاوروبي هو من قبيل المضيغ اذا لم ترتفع فوق الدول خلال فترة معقولة » . ويبدو ان هذا يتوافق مع اعتقاد قسم من اصحاب رؤوس الاموال البريطانية الكبيرة .

(١٤) - وفي هذا الموضوع يذكر نورما بيلوف ان الداعي الاساسي لانتشاء ويلسن نحو السوق المشتركة هو خيبة املة من امكانيات الكومون ويلث الاقتصادية . ويقول ايضا : لم يعد للكومون ويلث وجود كفكرة اقتصادية ( من الكومون ويلث الى السوق المشتركة صفحة ٥٩ و ٨٦ ) . وبصورة عملية زالت منطقة الاسترليني كم منطقة نقدية منذ اتفاقات بال في ايلول عام ١٩٦٨ ( الايكونوميست ٧ ايلول ١٩٦٨ ) .

قاربت هذه المواقع على الزوال وفي كندا واستراليا الغيت بدون رحمة من قبل المزارحة الاميركية واليابانية. وفي كثير من البلدان الافريقية وفي آسيا الجنوبية الشرقية اصبحت مهددة مباشرة من قبل موجة ثورة قادمة ضد الاستعمار بينما تعمل في تقويض اسسها منذ الآن المنافسة بين الامبرياليين . وفي عام ١٩٦٧ فقدت بريطانيا المكانة الاولى كعميلة تجارية لاستراليا لصالح اليابان وسبقتها الاسرة الاقتصادية الاوروبية كموردة اولى لنيجيريا .

وان ضعف القوة المالية الذي يرجع اليه اصل تخفيض النفقات العسكرية في شرقي السويس سيساهم في تراخي العلاقات التي تربط الراس المال البريطاني في الاسواق الممتازة فيما سلف (١٦) .

وتجبر الطوارئ الاقتصادية الراسمال البريطاني الكبير على الالتفات نحو اوروبا ، وستنتهي هذه الحاجة الماسة بالتغلب على جميع المقاومات الايدولوجية والعاطفية حتى تجاه سلطات الدولة الاوروبية العليا لانه بالاضافة الى ذلك تستطيع بريطانيا ضمن الاسرة الاقتصادية الاوروبية الموسعة بهذه الصورة ان تطمح الى الزعامة السياسية مستندة على حلفائها التقليديين في البنيولوكس ( بلجيكا وهولندا ولكسمبورج ) واحتماليا على حلفائها في اسكنديناويا . وبالتالي لا تستطيع ان تختار طريقا آخر على ممر الايام سوى بريطانيا الاشتراكية .

وتستطيع هذه الطوارئ الاقتصادية ذاتها ان تساعد في اجتياز اهم

---

(١٦) - يذكر كيتزنجر ( الامور السياسية والاقتصادية في الانعماج الاوروبي صفحة ١٩١ و ١٩٢ ) ان حزب التوري ( المحافظين ) في بريطانيا قد تراجع عن موقفه تجاه السوق المشتركة للاسباب الخمسة التالية : فشل مفامرة السويس وفشل مكملان في مؤتمر قمة باريس وانقلاذ الليرة الاسترلينية عام ١٩٦١ من قبل مصارف القارة الاوروبية والنمو الاقتصادي الاقل سرعة في بريطانيا منه في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

عائق يعترضها على طريق الاندماج في الاسرة الاقتصادية الاوروبية الا وهو الدور الذي تقوم به الليرة الاسترلينية كنقد احتياط دولي والضعف المزمن الذي تلازمه .

ويتطلب الاندماج الفعلي لاوروبا الراسمالية نقدا اوروبيا مشتركا . فليست المسألة المطروحة للبحث هي معرفة اذا كان يجب اصلاح الليرة الاسترلينية قبل امكان قبول انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة بل التاكيد من ان الراسماليين البريطانيين يقبلون بترك الليرة الاسترلينية تنصهر في نقد اوروبي جديد يستطيع ان يقوم بدور افضل من الليرة التي اضعفت نهائيا كنقد احتياط دولي للعالم الراسمالي الى جانب الدولار .





## الفصل السابع

### المنافسة بين أوروبا وأميركا في السوق العالمية

حتى الآن لم نفعل سوى تحليل القوانين الموضوعية التي بموجبها تعمل طريقة الانتاج الرأسمالي وكذلك تحليل مصالح البورجوازية الكبيرة الأوروبية. ولكن ليس من رأينا ان هذه القوانين او هذه المصالح متفقة مع رغبات الشعب العامل في أوروبا وبالأحرى مع مصلحة الإنسانية بأكملها .

وعلما بتاريخ الرأسمالية ان كل تقدم لتمرکز رأس المال وبالنتيجة كل توسع للتحويل الاشتراكي الموضوعي في الانتاج البشري يتخذ دوما شكلا متناقضا في طريقة الانتاج الرأسمالي .

فداخل كل مشروع كبير يصل تخطيط الانتاج الى درجة عالية من المعقولة ومع ذلك لاتفعل هذه سوى في زيادة القوضى التي تتميز بها المنافسة بين المشاريع الانتاجية . وعلى مستوى التروست او الكارتل قد يمتد هذا التخطيط العقلي الى فرع صناعي بأكمله . وفي نفس الوقت يعمل في اشتداد الصفة اللا معقولة والقوضى الناجمة عن التنمية الإلا متساوية وعن المنافسة المتبادلة بين فروع صناعة مختلفة . ويعني الاقتصاد المنظم او المبرمج على الصعيد القومي في النظام الرأسمالي منافسة دولية جامحة وأشد فوضوية مما هي في أي وقت مضى . فالاندماج الاقتصادي في منطقة ما على المستوى

الدولي يزيد في حدة الخصومات والمنافسة والفوضى داخل اطار الاقتصاد العالمي .

وليس انشاء الاسرة الاقتصادية الأوروبية هو في أصل الانطلاقة الاقتصادية ذات الامد الطويل للرأسمالية الأوروبية التي امتدت منذ حرب كوريا حتى عام ١٩٦٥ . بل بالعكس المدة الطويلة لظرف اقتصادي مناسب هي التي سهلت تأسيس الاسرة الاقتصادية الأوروبية . فلو وجدت الدول الاعضاء في فترة ركود أو أزمة اقتصادية لما أصبحت في الحقيقة مستعدة لقبول اي تخفيض في تصرفاتها الجمركية أو أية تنازلات خاصة في سيادتها الاقتصادية مهما كانت ضئيلة .

وهذا الظرف الاقتصادي المناسب وكذلك الظرف الذي عرفه الاقتصاد الأوروبي منذ ان وصل كينيدي الى سدة الحكم هو الذي زاد الفدح بين توسع البلدان المصنعة والركود النسبي للبلدان المتخلفة هذا الفدح الذي أصبح أكثر فاكثر معرضا للانفجار لان خلال الاعوام الخمسة عشر الأخيرة أصبحت البلدان الفنية أكثر ثراء والبلدان الفقيرة أشد فقرا .

ومن الوجهة الاحصائية يعبر عن هذا التطور بارقام واضحة للعيان . فقد انخفضت حصة بلدان العالم الثالث في التجارة العالمية من ٣١٫٣ ٪ عام ١٩٥٠ الى ٢٠٫٨ ٪ عام ١٩٦٣ وحتى ١٨٫٥ ٪ عام ١٩٦٨ وإذا لم ندخل في الحساب تجارة نستطيع ان نقول ان حصة البلدان المتخلفة هبطت الى اقل من ١٠ ٪ .

ليس من الضروري الاسهاب في الحديث عن العوائق التي تقيهما التعريفات الجمركية التي تفرضها الدول الأوروبية الست على صادرات المنتجات الصناعية الآتية من بلدان العالم الثالث وكذلك عن التدابير التفرقية التي تتخذ ضد الصادرات الآتية من بعض بلدان اميركا اللاتينية أو من بعض البلدان الآسيوية من أجل تفضيل المنتجات المدارية الآتية من بلدان افريقيا المنضمة الى الاسرة الاقتصادية الأوروبية .

وقد تأثرت ايضا صادرات الاسرة الاقتصادية الاوروبية . ففي عام ١٩٥٨ ما زالت البلدان النامية تشتري ٢٧ ٪ من السلع التي تصدرها الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وفي عام ١٩٦٥ انخفضت هذه النسبة الى ١٥٧ ٪ منها ٤ ٪ لبلدان عبر البحار المنضمة الى الاسرة . وفي عام ١٩٦٧ هبطت حتى ١٤٧ ٪ منها ٣٥ ٪ للبلدان المنضمة الى الاسرة .

وبعبارة اخرى لو ادخلنا في الحساب جمهورية الصين الشعبية تكاد مشتريات ثلثي العالم ان تبلغ ١٠ ٪ من المنتجات التي تصدرها الاسرة الاقتصادية الاوروبية . ولذا يرى عدد كبير من الاختصاصيين بقلق قوة الاتجاه لدى الدول المصنعة من اجل مقايضة منتجاتها الصناعية بصورة متبادلة فتحرم هكذا الاقتصاد الدولي الراسمالي من صمام الامان الذي تمثله الصادرات نحو البلدان غير المصنعة .

واننا نجد في اصل هذا الاتجاه شكلا من اشكال التجنح الدولي للارادات والثروات هذه الظاهرة التي لا يمكن التماذي هنا في تحليلها اكثر من ذلك والتي مع ذلك تتوافق مع الاتجاهات الاساسية لتطور طريقة الانتاج الراسمالي .

لقد كشف تفصيليا تقرير صدر عن قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الامم المتحدة عام ١٩٦٣ عن التأثيرات التي تصيب التجارة بين الاسرة الاقتصادية الاوروبية وبلدان العالم الثالث بسبب ادخال تعرفه جمركية مشتركة فرضتها الاسرة الاقتصادية الاوروبية (١) . وفيما يتعلق بالمنتجات المدارية وحدها توجد تفرقة مباشرة فيما يتعلق في استيراد الموز والاختشاب

---

(١) - « قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة » . رقابة الاقتصاد العالي ١٩٦٢ . التقرير الاول عام ١٩٦٢ ، البلدان النامية التجارة العالمية ، الامم المتحدة نيويورك ١٩٦٢ .

من قبل الجمهورية الاتحادية الالمانية واستيراد الزيت النباتي من قبل بلدان البنيلوكس تلك التفرقة التي تتضرر منها بلدان العالم الثالث . وتتوقع ايضا تدابير اخرى لصالح استيراد القهوة من البلدان الافريقية التابعة لمنطقة الفرنك . ومع ذلك يجب الاعتراف بأنه لم يكن لهذا الفرق في المعاملة الآثار الاجمالية المتوقعة .

فمن عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٧ ارتفعت استيرادات الاسرة الاقتصادية الاوروبية من بلدان ما وراء البحار المنضمة اليها من ١.٥ مليار الى ٢.٣ مليار دولار بينما ارتفعت في تلك الحقبة الاستيرادات من البلدان الافريقية الاخرى من مليار الى ٢.٤ مليار دولار والاستيرادات من آسيا الغربية من ١.٨ مليار الى ٢.٩ مليار دولار . وافادت انطلاقا توريدات القهوة والشاي والكاكاو والتوابل الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية التي بلغت اربعة امثالها بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٨ ، بعض البلدان كنيجيريا وتانزانيا وكولومبيا والبرازيل وكذلك ان لم يكن اكثر الى البلدان التي ابرمت اتفاقية ياونديه . وبالتالي فان عداء هذه البلدان للاسرة الاقتصادية الاوروبية تحول الى رغبة في اقامة علاقات اوثق ذهبت بها حتى السعي وراء عدة بلدان افريقية من الكومون ويلث من اجل الانضمام اليها (٢) .

ومع ذلك تبين بعض الارقام التراجع الذي عرفته التجارة بين بلدان العالم الثالث غير المنضمة الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية والبلدان المشتركة فيها . فقد هبط استيراد فرنسا للقهوة بين عام ١٩٥٧ و ١٩٦١ من هذه البلدان من ٣٤٧٪ الى ٢٨١٪ وانخفض استيراد البنيلوكس للكاكاو من ٦٩.٥٪

---

(٢) - انظر الى الاحصائيات الشهيرة الصادرة عن الاسرة الاقتصادية الاوروبية ، سلسلة التجارة الخارجية عدد ٤ و ٥ عام ١٩٦٨ . دنيس اوستان : « بلدان الكومون ويلث الافريقية والاسرة الاقتصادية الاوروبية » في كتاب « من الكومون ويلث الى السوق المشتركة » . القضايا السياسية والاقتصادية في الانعماج الاوروبي .

الى ٦٤٩٪ واستيراد ايطاليا للخشب من ٩٣٧٪ الى ٧٩٨٪ واستيراد ايطاليا للزيت النباتي من ٩٢٩٪ الى ٧٨٣٪ (٣). واذا بلغت الاستيرادات الاجمالية الالمانية والايطالية من البلدان الافريقية غير المنضمة الى الاسرة الاوروبية ثلاثة اضعاف بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٧ فالاستيرادات من البلدان المنضمة الى تلك الاسرة بلغت اربعة امثال خلال نفس الفترة . وهذه الارقام تجب مقارنتها بزيادة الاستيرادات الالمانية الغربية من الهند والباكستان واندونيسيا وماليزيا وبلدان آسيا الجنوبية الشرقية بنسبة ٥٠٪ ليس غيرها .

وادخلت السياسة الزراعية المشتركة المزعومة التي تفضل خصوصا مصصري القمح الفرنسي الكبار تفرقة واضحة في المعاملة على حساب المنتجات الغذائية التي تستوردها المانيا . ولم تمس هذه التفرقة اللحم المستورد من الأرجنتين والاوروغواي واستراليا والقمح الكندي فحسب بل ايضا البيض والزبدة والجبن المستورد من الدانيمرك والاسماك المستوردة من البلدان الاسكندنافية .

والتهديد الذي تحوم به الاسرة الاقتصادية الاوروبية فوق توريدات الاقمشة من البلدان النامية هو ايضا اشد خطرا لانه يقيم حواجز جمركية فحسب بل لان كمية البضائع المستوردة هي مقيدة بالحصة المحددة لكل بلد .

وجدير بالاهتمام ان نشير الى ان بلدان السوق المشتركة لم تستورد عام ١٩٦٠ سوى ٤٪ من استيراداتها للمنسوجات من البلدان المتخلفة بينما كانت هذه النسبة ١٤٪ في بلدان منطقة التبادل الحر و ٢٢٪ في الولايات المتحدة (٤) .

---

(٣) - قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - رقابة الاقتصاد العالمي ١٩٦٢ - المجلد الاول المناطق النامية صفحة ٩٩ .

(٤) - مرق جورج وودس ، رئيس المصرف العالمي في باريس في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٦٧

وصحيح ان الاسرة الاقتصادية قد منحت اعتمادات ضخمة الى البلدان الافريقية المنضمة الى هذه الاسرة انما هذه الاعتمادات لم تفد سوى رجال الصناعة في السوق المشتركة المصدلين للتجهيزات ( الامر الذي ادى بالمانيا الاتحادية القريبة الى تقوية مواقعها في السوق الافريقية ) . دون أن تؤمن بهذا القدر تصنيع هذه البلدان . ولهذا السبب ما زال النفوذ الاميركي - سواء كان متقولا على مركبة التجارة او العون العسكري - يتصاعد على الخط البياني في افريقيا . وقد نجح فيما سبق في انتزاع بلدين افريقيين هامين ( المغرب وكونغو كينشاسا ) من دائرة النفوذ الاوروبي .

ويكون الاتجاه اكثر وضوحا اذا نظرنا مليا الى النفوذ المتبادل للولايات المتحدة وبلدان اوروبا الراسمالية على صعيد مجمل البلدان في العالم الثالث . فمن غير المشكوك فيه ان الولايات المتحدة قد توصلت الى احتلال مواقع القوة في المستعمرات وشبه المستعمرات القديمة التي كانت خاضعة للدول الاوروبية . ففي فيتنام الجنوبية واندونيسيا وتايلاند ولبنان وتركيا واليونان واشنطن هي التي خلفت باريس او لندن او امستردام . ويبرز الآن تطور مماثل في البلدان التي اتفق على تسميتها بالدومينيون البيضاء للكمون ويلث ويبدو الامر جليا في امريكا اللاتينية . ففي عام ١٩٦٦ صدرت الولايات المتحدة اليها بضائع بقيمة ٤٧ مليار دولار بينما لم تبلغ صادرات اوروبا الراسمالية سوى ٢٩ مليار . وفي عام ١٩٢٨ بلغت صادرات الولايات المتحدة الى امريكا اللاتينية ٣٥٠ مليون دولار مقابل ما يقرب من ٥٠٠ مليون لاوروبا الراسمالية .

ومن الاكيد ان لهذا وقعا مستحسنا على قدرة الاقتصاد الاميركي التنافسية وهذا يتضمن ايضا نفقات عسكرية هائلة - مثلا الحرب في فييتنام - وكذلك تورما سياسيا متزايدا تشه داخل المجتمع الاميركي التمهيدات العسكرية وتكن هذه الظاهرة اثرت على بعض المواقع الرئيسية للراسمالية الاوروبية في

---

ان التمرفات الجبركية الدولية تضمن تفرقة واضحة في المعاملة تضرر منها الصناعة التحويلية في البلاد النامية .

العالم التي اخذت تسير في طريق العزلة والضعف رويدا رويدا ( لتلذكر المصالح البشرية الأوروبية في البلدان العربية والوضع البريطاني في ماليزيا ) . وعلى كل حال يلعب انتقال علاقات القوة في العالم الثالث دورا يخدم مصالح الولايات المتحدة . ولأجل ان يعيد الى أوروبا الرأسمالية نفوذها السياسي حاول ديجول ان يقوم بمراوغة ماهرة ازاء قوى الثورة الاستعمارية . انما حظه في النجاح سيكون قليلا . اولاً لان هذه الخطة لا تنصرف بقاعدة اقتصادية متينة وثم لانه محكوم عليها ان يتجاوزها تصلب الحركات الثورية الحتمي في هذا الجزء من العالم . وتجد الانطلاقة الاقتصادية المثيرة لدولة اليابان التي رفعتها الى المرتبة الثالثة في العالم مكانها ضمن إطار هذا التطور . والهجوم الذي قامت به في السوق العالمية الصناعة اليابانية الفنية ذات التكنولوجيا المتقدمة اصاب اول الامر الاسواق الأوروبية اصابة اشد من اصابة الاسواق الاميركية .

وكان اول نجاح احرزته الصادرات اليابانية في بناء السفن واجهزة الترانزستور ( من ضمنها اجهزة التلفزيون ) والآلات البصرية ( بما فيها المجاهر الالكترونية ) . وكذلك في صناعة الحديد لا ينافس اليابانيون التروستات الأمريكية منافسة مباشرة بقدر ما ينافسون الاحتكارات الأوروبية .

وستصيب الموجة القادمة للصادرات اليابانية صناعة السيارات التي فيها احتلت اليابان مكان بريطانيا التي كانت تشغل المرتبة الثالثة في البلدان المنتجة وستنتزع نهائيا منذ الآن حتى عام ١٩٧٠ المرتبة الثانية التي تشغلها الجمهورية الاتحادية الألمانية . وستشكل موجة الصادرات هذه خطراً مزدوجاً لصناعة السيارات الأوروبية في السوق الأوروبية نفسها وفي السوق الاميركية .

بالإضافة الى ذلك يجب ان نلاحظ ان التروستات الاميركية قد ضمنت لنفسها على السوق اليابانية مواقع في غاية القوة بينما لا تمتلك الشركات

الاوروبية اي شيء مقابل ذلك . وها ان اليابان اخلت تضع شروطا اكثر سخاء لاستيراد رؤوس الاموال وبالتالي يكون من الاكيد ان الولايات المتحدة ستحاول تحقيق ادخال سريع لرؤوس الاموال الاميركية الى اليابان . ولا شك اننا لا نخطئ اذا تنبانا ان تصدير رؤوس الاموال الاميركية خلال الاعوام العشرة الآتية الى اليابان سيزداد بصورة سريعة (٥) .

ويحاول راس المال الياباني بدوره بنجاح متزايد ان يصل عن طريق التوسع التجاري السلمي والعون الذي يقدم للتنمية الى المواقع التي افقدته ايها الهزيمة العسكرية لعام ١٩٤٥ في بلدان عديدة من الشرق الاقصى لا سيما الفيلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية وماليزيا وفورموزا واندونيسيا وحتى استراليا . وقد يحدث ان ترد اليابان الولايات المتحدة الى الوراء في هذه البلدان وستفعل ذلك اكثر فاكثرا ( لقد اختفى بيع السيارات الاميركية تقريبا كليا في هذه المنطقة امام الصادرات اليابانية ) . وقد سبقت الصادرات اليابانية صادرات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية وتايلاند وهون كونغ وسنغافورة واندونيسيا وماليزيا وبرمانيا وسيلان .

اما في تايوان ( فورموزا ) والفيلبين احتل انتنافسان مواقع متساوية في القوة اما حصة اليابان تنمو بصورة اسرع من حصة الولايات المتحدة .

وان اصبحت امكانيات التصدير الاميركية مهددة مباشرة في آسيا الشرقية فيبدو انها ستستفيد مع الابد الطويل من التوسع الياباني لان كثيرا من الصناعات اليابانية المعدة للتصدير ستضطر الى شراء تجهيزاتها او موادها الاولية من الولايات المتحدة وبالتالي سيؤدي توسع الصادرات اليابانية الى توسع الصادرات الاميركية نحو اليابان . وحاليا لم يحدث شيء من هذا القبيل

---

(٥) - مع ذلك لم تعط السنة الاولى لتحرير استيرادات رؤوس الاموال من القيود الى اليابان النتائج المتوقعة في المول ستريت . وما زال اليابانيون على جانب كبير من الاحتراس .



فيما يتعلق في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

لقد ارتفعت الصادرات اليابانية نحو بلدان آسيا واوقيانوسيا من ١٢٨ مليار دولار عام ١٩٥٨ الى ٤٠٣ مليار عام ١٩٦٧ . ومع ذلك ارتفعت الاستيرادات اليابانية في نفس الوقت من الولايات المتحدة وكندا بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٥ من ٣٦ الى ٢٩ مليار دولار . وتدل الاستيرادات اليابانية للبضائع من الولايات المتحدة التي بلغت خمسة اضعاف ما استوردته من الاسرة الاقتصادية الاوروبية على ان السوق اليابانية هي نوعا ما منطقة صيد مخصصة للاميركيين في معركة التنافس بين اوروبا واميركا ( ٣٢٢ مليار دولار مقابل ٦٥٥ مليون ) .

ومع ذلك يكون من الخطأ النظر الى الامبريالية اليابانية كقمر يدور في فلك الامبريالية الاميركية ليس غير . فمع فارق بعض السنوات نفس الظاهرة التي حدثت في بداية الخمسينيات تتكرر حاليا في العلاقات اليابانية الاميركية . فبعد فترة من القروض والتقليد دخلت الصناعة اليابانية في مرحلة انطلاق تجديد تقني اصيل (٦) . وفي مجال المنظمات الآلية يبدو ان اليابان هي الدولة الوحيدة عدا بريطانيا ، التي استطاعت البقاء في السباق وراء الولايات المتحدة وان ديناميكية التوسع الياباني التي يدفعها بحث مستقل اكثر فاكثر ووجود شركات ذات ابعاد عالمية (٧) ستدفع رأسمالية اليابان الى مستوى منافس

---

(٦) - انظر في هذا الموضوع الى تفاصيل عامة في مجلة اقتصاد الشرق الأقصى عدد ٢٢ - ٨ آب ١٩٦٨ . يجب ان نشير الى الحواجز التي اخترقتها الصناعة اليابانية في مجال اشعة ليزر والطب النووي والليكتروني والتقنية اللاسلكية لصناعة السيارات . ان النفقات الاجمالية للبحث والتنمية التي اوقعت في اليابان من مليار دولار عام ١٩٦٤ الى ١٧ مليار عام ١٩٦٨ ستبلغ ٢٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ .

(٧) - نشأ عن اندماج بلواناستيل وفوجي ثاني تروست عالمي لصنع الفولاذ الذي ينتج ٢١ مليون طن سنويا سابقا هكذا منافسيه الاوروبيين بمسافة كبيرة . وان اكبر مصرف ياباني

يضاهي بالقدرة الولايات المتحدة من جهة واوربا الغربية من جهة اخرى .

تقوم بلدان الكتلة الشرقية بدور مناقض لدور اليابان فيما يتعلق بالاسواق التي تقدمها الى البلدان الراسمالية الاوروبية والولايات المتحدة . وان القيود التي فرضتها الحكومة الاميركية على التجارة مع البلدان الشرقية لا سيما على تجارة المعدات الاستراتيجية وكذلك المخاوف المنتشرة بصورة واسعة من ان الصناعة السوفيتية ستقوي طاقتها الحربية عن طريق تجهيز مشاريعها باللات حديثة كل هذا قد اجبر البورجوازية الاميركية على اتخاذ اقصى التدابير التحفظية فيما يتعلق بتنمية علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفياتي .

ومن الثابت ان سياسة الولايات المتحدة التجارية قد تغيرت منذ بضعة سنوات تجاه بلدان المعسكر الشرقي وصحيح ايضا بعد تلبين شروط الاعتمادات والتسليم ليوغسلافيا المعتبرة انها بلد محايد ان تصدير البضائع الاميركية الى بولونيا ورومانيا قد سهل الا ان توسع التجارة الاميركية مع الكتلة الشرقية كان ادنى من توسع البلدان الراسمالية الاوروبية . وتنطبق نفس الملاحظة على التجارة مع جمهورية الصين الشعبية التي لا وجود لها عمليا بالنسبة للولايات المتحدة بينما لا يخشى الراسماليون الاوروبيون ان يستغلوا حتى الاعماق الامكانيات الجديدة الناشئة عن انهيار العلاقات التجارية السوفيتية الصينية (أ).

---

هو اغنى من اكبر مصرف الماني . وتوجد ثلاثة امثلة لاندماج شركات عملاقة صناعية عالمية في اليابان : فقد استت شيل والبيتسو ييشي معا شركة بتروكيمائية في يوكيوشي قرب ناغويا وبنيت بيشينيه مع ميتسوي معملالاومنيوم في جزيرة كيوشو . وضعت تيكساس انسترومنتز وسوني معا الدارات المتكاملة . وتمتد فورد وبيروج وارنر المدة من اجل انتاج مشترك للعبة السرعة الالية مع نيسان موتور وتويو كويو .

(أ) - في عام ١٩٦٧ ارتفع حجم التجارة الاجمالي لجمهورية الصين الشعبية مع البلدان الراسمالية الى ٨٦٥ مليون دولار ليس غير بينما بلغت تجارتها مع البلدان الراسمالية ٢٠٢

وحاولت التروستات الاميركية عبثا أن تعيق تطورا منافيا لمصالحها بان تمارس واشتطن ضغطا مستمرا على حلفائها الاوروبيين كي يوقفوا تصدير المعدات الاستراتيجية نحو البلدان الشرقية من جهة وبالتاثير على حكومة الولايات المتحدة لتخفف القيود المفروضة على الصادرات الاميركية من جهة اخرى . وكانت النتائج التي حصل عليها حتى الآن ضئيلة جدا .

ومن عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٧ ارتفعت صادرات الاسرة الاقتصادية الاوروبية نحو بلدان اوربا الشرقية من ٦٢٤ مليون الى ٢ ار مليار دولار بينما لم ترتفع الصادرات الاميركية في تلك الفترة الا من ١١٠ الى ١٩٨ مليون دولار . وبالتالي تمثل الكتلة الشرقية نوعا من السوق المتأثرة لاوروبا الغربية (٩) كاليابان بالنسبة للولايات المتحدة . وهذا الوضع يؤيده الدليل القاطع التالي : بينما كان الاتحاد السوفياتي يبذل جهدا من اجل جعل صناعة آلية وادخال اساليب التقنية الرياضية الى التخطيط الاقتصادي خلال الاعوام القادمة ، فتحت اسواق رائجة للحاسبات الالكترونية في هذا البلد . وهذا هو القطاع الجغرافي الوحيد الذي افلت في هذا الوقت بكامله من التروست الاميركي ايبم والذي تسيطر عليه الصناعة الالكترونية البريطانية (١٠) . ويقدر الاختصاصيون تأخر الاتحاد السوفيتي بخمس سنوات تصل اليه خلالها ١٢٠٠٠ حاسبة الكترونية قيمتها ١٠ مليارات من الدولارات . ويتوقعون

---

مليار دولار . واليابان هي التي استولت على حصة الاسد فيها بمبلغ ٦٢١ مليون دولار . وصعدت كندا تمحا قيمته ١٧٠ مليون دولار الى الصين الشعبية . وبلغت صادرات الاسرة الاقتصادية الاوروبية ٤٠٨ ملايين دولار نصفها لحساب ألمانيا الغربية وربعها لحساب فرنسا .

(٩) - بلغت الصادرات الاجمالية لاوروبا الغربية نحو البلدان الشرقية ٢٠٢ مليار دولار في عام ١٩٦٧ يعود القسم الاكظم منها الى الجمهورية الاتحادية الالمانية بنسبة ٢٦ ٪ والى بريطانيا بنسبة ١٦ ٪ .

(١٠) - الايكونوميست ٢٤ كانون الاول و ١٩ آب ١٩٦٧ .

منافسة يابانية ممكنة التي مع ذلك لم تبرز الى حيز الوجود حتى الآن (١١) .

ومع ذلك استفادت بعض الشركات الاميركية من اتفاقات فرعية ابرمت ضمن اطار مشاريع بناء المعامل في البلدان الشرقية . وهكذا حصل الاتفاق الفرعي الاميركي لبناء معمل توقليباتراد على طلبات قيمتها ٢٥ مليون دولار .

ومع ذلك منذ منتصف عام ١٩٦٦ لم تعد الكتلة الشرقية تكتفي بان تقوم بدور السوق الممتازة للبضائع الاوروبية بل اقتربت من النقطة التي اصبحت فيها ممكنة الاستيرادات المتواضعة لرؤوس الاموال من البلدان الامبريالية الاوروبية . فقد ساهمت في بناء معامل تضم صناعات مختلفة من قبل الشركات الغربية اعتمادات ذات امد طويل وشروط فائدة ضئيلة لدرجة انه يمكن التحدث عن استثمار رؤوس الاموال .

وقد نصبت اعلام هامة على هذا الطريق وهي بناء معمل سيارات كبير بقيمة ٨٧٥ مليون دولار في توقليباتراد ( الاتحاد السوفييتي ) من قبل شركة فيات ومعمل سيارات في رومانيا وبناء ستة معامل للمطاط التركيبي في الاتحاد السوفياتي من قبل شركة بيريلي واقامة عدة مشاريع بتروكيميائية عن طريق الشركة البريطانية ( اي . سي . اي ) وبناء معمل لصنع حجلات مكيفة للنبات من قبل شركة هولندية . وحاليا يوجد ١٥ معملا اقامتها شركات المانية غربية في البلدان الشرقية ، بعضها باجازة والاخرى من اجل الاشتراك في الارباح .

ومنذ الآن نستطيع ان نخلص الى القول ان بلدان العالم الثالث لم تغير بصورة اساسية علاقات القوى بين الامبريالية الاميركية والبلدان الامبريالية في اوربا الغربية . فهذه تتمتع بامتيازات قيمة فيما يتعلق بأسواقها في اوربا

---

(١١) - خصصت صحيفة لوموند (٢٢ / ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٧ ) مقالا هاما تساءلت فيه عما

اذا كان الاتحاد السوفياتي قد مر من جانب ثورة المنظمات الالية .

الشرقية والصين وأفريقيا بينما احتفظت الولايات المتحدة بمناطق صـ  
امريكا اللاتينية وجنوبي شرقي آسيا مع التطفل أكثر فالكثـر الى اعماق اسواق  
بعض البلدان في منطقة الاسترليني . ويبدو ان هذه الامتيازات المتبادلة قد  
ازال بعضها مفعول الأخرى . وبالتالي تجري في أوروبا وأميركا الشمالية  
المعركة الحاسمة بين الاحتكارات الكبيرة والدول الامبريالية .

وفي هذا الصدد يغيب عن الازهان في اغلب الاحيان ان اهم قطاع في السوق  
العالمية هو سوق الولايات المتحدة الداخلية . فقد بلغ مجمل استيراد الولايات  
المتحدة في عام ١٩٦٧ ، ٢٦٧ مليار دولار وسيرتفع الى ٣٢ مليار دولار في عام  
١٩٦٨ . وبالنسبة لهذه الدولة هذا يعني رقما مازال على الحافة والذي لهما  
السبب بالضبط سيكون قادرا على التوسع السريع .

واذا استمر تدخّل رؤوس الاموال الدولي في أوروبا الغربية وكذلك تمركز  
رؤوس الاموال في اليابان واذا برزت الى حيز الوجود في هاتين المنطقتين  
شركات عملاقة تستطيع ان تنتج سلسلة من السلع المتماثلة بقدر السلع التي  
تنتجها تروستات الولايات المتحدة ، عندئذ تستطيع هذه الشركات ان تفزو  
سوق الولايات الداخلية . واذا تساوت قوة الانتاج والتكنولوجيا فانها تستطيع  
ان تقوم بضربة قاسمة ضد منافسيها الامريكيين اي ستكون تكاليف اليد العاملة  
ادنى بمثلين الى اربعة من تكاليف اليد العاملة الامريكية .

وحاليا ما زالت التروستات الامريكية تتمتع باقتصاد يتميز بتقدم تقني  
معتبر وابعاد قيمة تسمح : لها بصورة عامة بإبطال مفعول تكاليف اليد العاملة  
العالية بوسائل انتاجية أقوى (١٢) .

---

(١٢) — ابتداء من عام ١٩٦٢ دخلت صناعة الولايات المتحدة في مرحلة محومة من تجديد  
التجهيزات الذي يقر بصورة رئيسية ارتفاع انتاج الادوات الآلية عام ١٩٦٢ و ١٩٦٦ . وبلغ  
انتاج الادوات الآلية عام ١٩٦٦ مستوى ضعفي مستوى عام ١٩٦٠ بينما لم يتقدم نفس الانتاج  
سوى ٦٠ ٪ في أوروبا الرأسمالية و ٧٠ ٪ في اليابان . وفي نفس الوقت أحرزت الولايات المتحدة

ولكن عندما تزول هذه الامتيازات يمكن ان يتحدد التهديد بصورة سريعة وهكذا حاليا جعل التأخير الذي اصاب صناعة الحديد الاميركية في المجال التقني خلال الخمسينيات وفي بداية الستينيات الفولاذ الياباني والاوروبي قدبرا على المنافسة في ارض الولايات المتحدة . فتوسعت استيرادات المصنوعات الحديدية توسعا ضخما للدرجة انه انتزع عام ١٩٦٨ ما يقرب من ٢٠٪ من الطلب الداخلي في هذا البلد . وفي مجال السيارات لاشك ان الاستيرادات تجاوزت لأول مرة الحد الاعلى الذي هو مليون سيارة عام ١٩٦٨ . وفي سلسلة الفروع الخاصة كرفع آلات الخياطة والآلات الكتبية اكثر من ٥٠٪ من المصنوعات المباعة في الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات هو من اصل اجنبي . ويعود هذا الاختراق الاجنبي الى تقدم تكنولوجيا للصناعة الإيطالية والالمانية واليابانية بالنسبة للصناعة الاميركية هذا التقدم الذي ظهر ايضا في بناء السفن حيث سبقت السويد واليابان الولايات المتحدة من الناحية التقنية (٦٣) .

وتقوم صناعة البرادات الإيطالية التي هي في منتهى النشاط في اوروبا باقامة رأس جسر اميركي في كندا .

ويكفي ان ترسم هذه التهديدات في بعض القطاعات حتى يقوم هجوم معاكس شديد لحماية المصنوعات في الولايات المتحدة . واثناء الاجتماع السنوي لمؤسسة الحديد والفولاذ الدولية الذي عقد في لوس انجلوس في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ حصل ضغط شديد على المصدرين اليابانيين والاوروبيين كي يقبلوا بتقييد صادراتهم الى الولايات المتحدة (١٤) . ومن المحتمل ان تتشدد

تقدما جديدا تقنيا بانطلاق قطاع الادوات الآلية ذات الاشرطة المثقوبة . وفي هذا القطاع بلغ سجل انتاج الولايات المتحدة ٢٤٧ مليون دولار عام ١٩٦٦ مقابل ٢٤٠ مليون لكل اوروبا والاسمالية و ٢٧٠ مليون لليابان .

(١٣) - سيمور ميلمان : مجتمعنا المستنزف : صفحة ٤٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٠ و ٦١ .

(١٤) - الايكونوميست ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

مجلة الاقتصاد للشرق الاقصى ٢٠ حزيران ١٩٦٨ . الناير ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

ادارة نيكسون في هذه الاتجاهات انما مع طول المدة ستخسر الامبريالية  
الاميركية اكثر ماتربح في هجومها المعاكس لحماية مصنوعاتنا ( وبصورة اصح  
يكون للقطاعات التي ستخسر من التراجع الاوروبي والياباني وزن اكبر داخل  
الاعمال الاميركية الكبيرة من القطاعات التي تهددها الاستيرادات الاجنبية ) .

واذا لم تقلب موجة حماية المصنوعات بصورة اساسية اتجاهات التجارة  
العالمية سيصبح تداخل رؤوس الاموال الدولية في اوروبا الواسمالية عاملا  
اساسيا لتقويض التوازن الاجتماعي في الولايات المتحدة لان هجوما كهذا  
تقوم به التروستات الاوروبية واليابانية لا يمكن الا ان يثير الرد الراسمالي  
التقليدي الا وهو محاولة ايقاف زيادة الاجور وفرض سياسة معينة على  
الدخل وتخفيض الاجور وانقاص الحقوق النقابية الامر الذي يبدل بصورة  
عميقة موقف الطبقة العاملة البيضاء في الولايات المتحدة ، تجاه هذا  
النظام .

\* \* \*





## الفصل الثامن

### العلاقات الأوروپية الأميركية وأزمته نظام النقد الدولي

منذ عدة سنوات حاولت الحكومة الفرنسية الاستفادة من العجز المزمن لميزان المدفوعات الأميركي كوسيلة لانقاص وزن الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وتقليص ظل التروستات الأميركية على السوق الأوروبية (١) .

هذا العجز المزمن لم ينجم عن نقص في الميزان التجاري لان هذا قد اظهر

---

(١) - هل تصدير رؤوس الاموال الأميركية هو سبب او نتيجة لعجز ميزان المدفوعات اي التضخم النقدي في الولايات المتحدة ؟ طرح المسألة بهذه العبارة - كما فعل المدافعون عن النظام الديبولي - يعني الاجبار على عدم فهم اساليب العمل التي تحكم بحركات رؤوس الاموال الدولية في عهد التروستات الدولية . وفي الواقع اذا توقف التضخم النقدي في الولايات المتحدة وزال من الوجود عجز ميزان مدفوعاتها فمن المرجح ان ينشط تصدير رؤوس الاموال . كان لبريطانيا دين في ميزان المدفوعات خلال القرن الذي امتد من معركة واترلو الى طلقة مسدس ساراجيفو الامر الذي لم يمنعها من توظيف ٤ مليارات من الليرات الاسترلينية الذهبية في البلاد الاجنبية خلال هذه الحقبة من الزمن ( ميكائيل بلرات براون : بعد الامبريالية صفحة ٧٥ ) .  
وفي الواقع هذه الزيادة في ميزان المدفوعات هي التي افسحت المجال للرأسمال البريطاني كي يعول الاستثمارات دون تضخم تقديري .

زيادة مستمرة في الصادرات التي كانت تتأرجح خلال السنوات الست الأخيرة بين ٤ و ٧ مليارات من الدولارات سنوياً إلا أنها تقلصت فجأة في عام ١٩٦٨ فأصبحت ٨٥٠ مليون دولار بالنسبة للشهر السبعة الأول من هذا العام .

الأسباب الحقيقية لعجز ميزان المدفوعات يجب البحث عنها في صادرات رؤوس الأموال الخاصة لا سيما النفقات العسكرية في البلدان الأجنبية وكذلك في المعونة التي تقدم للقطاع العام الأجنبي (٢) .

إن رجال الفكر الفرنسي الذين استوحوا آراءهم من مدرسة الأستاذ جاك روبف يقولون صراحة إن العجز المزمن لميزان المدفوعات الأمريكي هو عبارة عن تضخم نقدي في الولايات المتحدة . فطيلة ما يستند النظام النقدي الدولي على معيار التبادل الذهبي تستطيع الولايات المتحدة حسب رأيهم أن تسمح لنفسها بشراء الشركات الأجنبية بفضل قدرة شراء زائدة أوجدتها هي نفسها داخل بلادها . فيحرض تصدير هذه الدولارات المتضخمة التضخم النقدي على الصعيد العالمي لأنه يرفع الاحتياطات المالية من الدولار في مختلف المصارف المركزية التي تصدر أوراقاً نقدية وطنية على هذا الأساس من جهة وتعيد هذه الدولارات إلى نيويورك حيث تنتج فائدة ذات أجل قصير فتزيد هكذا حجم الأموال والاعتمادات في بلدان تلك المصارف وفي الولايات المتحدة نفسها من جهة أخرى . وقد تسبب الدورة الجهنمية للتضخم النقدي وكذلك التهديد بسحب مفاجيء للأموال المودعة إلى أجل قصير في المصارف الأجنبية أزمة

---

(٢) - يجب هنا أن ندخل في الاعتبار أن التصدير العرف لرؤوس الأموال الأمريكية الذي بلغ مليارين من الدولارات بالنسبة للنصف الأول من عام ١٩٦٦ يعوض باستيراد صرف من فوائد وأرباح الأموال الموطقة في البلدان الأجنبية التي تقدر قيمتها بـ ٢١ مليار دولار خلال النصف الأول من هذا العام . وكما هو الحال بالنسبة لرأس المال البريطاني في عهد أزددهاره قبل الحرب المالية الأولى يسمح أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية لأنفسهم أن يعملوا بسخاء تصدير الأموال بالعوائد التي تجني من رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان الأجنبية . وإذا توقف تصدير رؤوس الأموال إلى أوروبا يؤدي هذا الأمر بالرأسماليين الأمريكيين إلى سحب مبلغ من الأموال من أوروبا أكبر مما يوظفون فيها الأمر الذي يجعل الاستثمار نشيطاً في الولايات المتحدة .

اقتصادية كبيرة كازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . ولجل تجنب هذه الكارثة المحتملة لا ترى مدرسة رويف والنظام الديجولي الذي يستوحى منها قسما كبيرا من آرائه سوى علاج واحد وهو العودة الى التعامل بالذهب الذي يعيد آليا التوازن اى ميزان المدفوعات الاميركي ويجبر الراسمال الاميركي على التخلص عن بعض المواقع التي احتلها في اوروبا الغربية (٣) .

ومن الواضح اننا نلمس باليد في مجال الاحتياطات النقدية افضل من اى مكان آخر فقدان التفوق المطلق الذي كان في حيازة الولايات المتحدة اى انتهاء الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٦٨ كانت الولايات المتحدة تمتلك ٦٠ ٪ من احتياطات الذهب في العالم وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ارتفعت هذه النسبة الى ٧٥ ٪ وما عمت ان انخفضت تقريبا الى اقل من ٥٠ ٪ عام ١٩٥٠ .

وفي تلك السنة كانت الولايات المتحدة تتصرف باحتياطي قدره ٢٢٨ مليار دولار وبلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية بثلاث مليارات ليس غير وبريطانيا ب ٣٧ مليار . وفي عام ١٩٥٨ هبط احتياطي الولايات المتحدة الى ٢٠٦ مليار دولار وارتفع احتياطي الاسرة الاقتصادية الاوروبية الى ١١٩ مليار . ثم انعكست الية فلم يرتفع الاحتياطي الاميركي الا الى ١٤٣ مليار بينما بلغ احتياطي الاسرة الاقتصادية الاوروبية ٢٤٤ مليار . وفي ايلول عام ١٩٦٨ ارتفع قليلا الاحتياطي الاميركي فبلغ ١٤٦ مليار بينما انخفض قليلا احتياطي السوق المشتركة فبلغ ٢٣٥ مليار اثر الخسائر الفرنسية . ويجب ان نضيف الى هذا ان الاحتياطي الاميركي الذي كان يتألف بين عام ١٩٥٠ و ١٩٥٨ من الذهب الخالص لم يبق فيه من الذهب حاليا سوى ٧٠ ٪ بينما في ذات الفترة ارتفع الذهب في الاحتياطات النقدية للبلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية من ٥٧ ٪ عام ١٩٥٨ الى اكثر من ٧٠ ٪ في منتصف

---

(٣) - انظر الى جاك رويف : عصر التضخم النقدي - باريس طبعه مايو ١٩٦٧ .

عام ١٩٦٨ (٤) .

وكانت أوروبا تمتلك من الذهب النقدي في تموز عام ١٩٦٨ ما يقرب من ٢١ مليار دولار مقابل ١٠.٥ مليار للولايات المتحدة .

وان الهجمات المستمرة التي يقوم بها النظام الديجولي ضد تضخم الدولار والرفض الذي افصح عنه مرات عديدة من اجل تحمل نفقات هذا التضخم بتوسيع وسائل المدفوعات الدولية كل هذا هو في اصل توتر متزايد داخل مصرف النقد الدولي حيث تطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بوسائل دفع دولية موسعة. ومن الواضح ان الاحتياطي النقدي يتزايد منذ بضعة سنوات

(٤) - يوافق هذا بقسط كبير التدابير الفرنسية المتخذة ضد الدولار . ففي نهاية آذار من عام ١٩٦٧ ارتفعت كمية الذهب من الاحتياطي المودع في مصرف فرنسا المركزي الى ٩١.٨٥ ٪ مقابل وسطي بلغت نسبته ٧٨.١١ ٪ في المصارف المركزية التابعة للاسرة الاقتصادية الأوروبية ونسبة من الذهب بلغت ٧١.٤٢ ٪ في احتياطي مصرف فرنسا المركزي في نهاية عام ١٩٥٨ . ومع ذلك اذا اعتبرنا ان حصة الذهب الموجود في احتياطي القطع المودع في مصرف ألمانيا المركزي قد ارتفع من ٤٦.٠٤ ٪ الى ٦٤ ٪ ومن ٥.٧٧ الى ٦٨ ٪ في احتياطي مصرف إيطاليا المركزي من نهاية عام ١٩٥٨ حتى بداية عام ١٩٦٧ لا يمكن ان نحمل مسؤولية هذا التطور السياسة الفرنسية المقصودة ليس غيرها .

ويجب ايضا ان ندخل في الاعتبار النتائج الحتمية لهبوط احتياطي القطع الاميركي الذي يزيد في تعرض الدولار لخطر الانخفاض الفعلي ويلزم المصارف المركزية في أوروبا الغربية على درء هذا الخطر بإبداء نسبة من الذهب اكبر في احتياطياتها الإجمالية .

ويؤدي تعرض الدولار للتزايد لخطر انخفاض القيمة الى رغبة تشتد اكثر فأكثر بتخزين الذهب الامر الذي أدى للمرة الاولى عام ١٩٦٨ الى عدم انصباب اي جزء يسير من كمية الذهب المنتجة ( ١.٤٤ مليار دولار ) في صناديق المصارف المركزية بل بالعكس الى نقص مخزون الذهب الاجمالي في المصارف المركزية بقيمة ٩٥ مليون دولار . ويعزز هذا التخزين بصورة واضحة الحملة التي تقوم بها مدونة روفف من اجل رفع سعر الذهب .

يبطء اكثر من التجارة الدولية . ويقول انصار العودة الى التعامل بالذهب ان انتاج الذهب البطيء الناجم عن سعر الذهب المنخفض جدا هو اصل الداء (٥) . ويرد البريطانيون والاميركيون على هؤلاء بقولهم ان الارتباط الوثيق بالذهب وقلة وسائل الدفع المستقلة عن الذهب هي اصل الداء . وفي الواقع تضاهي الاحتياطات الاجمالية لكل المصارف المركزية بما فيها مصرف النقد الدولي نسبة ٥٦ ٪ من الاستيراد العالمي عام ١٩٥٦ وفي عام ١٩٦٧ بلغت النسبة ٣٣ ٪ ليس غير . وحتى لو استثنينا حالة الولايات المتحدة الخاصة فاننا نحصل مع ذلك على نقص من ٤١ الى ٣٠ ٪ (٦) . انما فرنسا التي تدعّمها منذ قليل البلدان الاخرى المنضمة الى الاسرة الاقتصادية الاوروبية دافعت عن وجهة النظر التي تقول ان ايجاد عدد كبير من وسائل الدفع الاضافية غير كاف طالما لم يسد العجز المزمّن لميزان المدفوعات الاميركي والبريطاني لان ايجاد وسائل كهذه يعرض تضخم الدولار والثيرة الاسترلينية الى خطر الاستمرار لا بل يعززه ايضا .

واذا ذكر الى المفاعمين من العودة الى التعامل بالذهب خطر نقص وسائل

---

(٥) - مرح د. س. كوك رئيس غرفة المالدن في جنوبي افريقيا التي تؤمن ٧٤ ٪ من انتاج الذهب في العالم الراسمالي في ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧ ان انتاج الذهب في مناجم جنوبي افريقيا قد يبطء الى سدس حجمه الحالي بعد بضعة سنوات اذا لم يزد سعر الذهب ، بينما تزداد نفقات الانتاج .

(٦) - يجب ان تقابل هذه الأرقام بوضع عام ١٩٢٨ عندما كانت كميات الذهب المخزونة في المصارف المركزية اعلى من الاستيرادات المالية السنوية ويوضع عام ١٩٢٨ عندما ارتفع احتياطي المصارف المركزية الى ما يقرب من ٥٠ ٪ من الاستيرادات المالية . وان سيولة النقد المالية هي حاليا ضيقة للدرجة ان احتياطي القطع لم يعد يستطيع تغطية سوى اربعة اشهر من الاستيرادات . ومن الواضح ان النقص الاجمالي الذي طرأ على الاحتياطي هو عامل في اخلالات التوازن المفاجئة ويوسع حركات المضاربة كالتجربة المريرة التي مرت بها الحكومة الدبغولية في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

المدفوعات الدولية فيردون على العموم ان رفع قيمة الذهب من ٥٠ الى ١٠٠٪ يحل المشكلة لعشرات السنين . ولا جدوى من الاسهاب في الحديث عن ان رفع قيمة الذهب سيفيد خصوصا اوربا الغربية التي تتصرف بكميات من الذهب اكبر من الولايات المتحدة ناهيك عن البلدان المتخلفة .

ان التوتر المتزايد داخل مصرف النقد الدولي زاد من خطر عودة الفوضى النقدية التي يؤدي اليها بدون شك اللجوء الى النقد القومي . وهذا الراسمال الاميركي باتخاذ اجراءات انتقامية خطيرة بعدما ازعجته هجمات الراسمالين الفرنسيين ولسعاتهم الماكرة . واذا اشتدت حركة المضاربة الموجهة الى الدولار فيمكن ان تتخذ الولايات المتحدة قرارا بالغاء الضمان الذهبي للدولار اولا ( وقد اتخذ هذا الاجراء في آذار عام ١٩٦٨ ) وبفرض الحظر على تصدير الذهب من الولايات المتحدة ثانيا وبتجريد الذهب كليا من قيمته النقدية عن طريق طرح كل ذهب الولايات المتحدة دفعة واحدة في السوق اخيرا . وحسب رأي هنري هوس رئيس لجنة الشؤون المالية في مجلس الشيوخ الاميركي يمكن ان تؤدي هذه التدابير الى تخفيض سعر الذهب من ٣٥ الى ٦ دولارات للاونزا الواحدة (٧) .

---

(٧) - صدى البورصة ( ايكودي لابوس ) بروكسل ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ : من الصعب بعد تقييم الطلب العالمي الحقيقي للذهب غير النقدي في حالة تحويل الدولار الى عملة ورقية سرفة . ويقدر الطلب السنوي للذهب من قبل صناعة الحلي والاتجار بها بما يقارب من نصفه مليار دولار اي ثلث انتاج الذهب السنوي . وبلغ الديون والالتزامات بالدولار خارج الولايات المتحدة حوالي ثلاثين مليار نصفها في حياة الافراد . ويقدر مخزون الذهب في العالم الذي يمتلكه الافراد بمئتين مليار دولار . ومنذ بضعة سنوات ازداد اكثر من مليار دولار سنويا . وقد تسارعت هذه الحركة منذ عام ١٩٦٥ لان مخزون الذهب في المصارف المركزية قد نقص بما قيمته ٢٠٢ مليار دولار في الفترة الواقعة بين ايار ١٩٦٥ وايار ١٩٦٨ الامر الذي يعني ان التخزين زاد خلال ثلاثة اعوام من انتاج الذهب على ٢٠٢ مليار قبيل مجموعه ٧٥٠ مليار دولار ذهبي قسم منه اميد شراؤه من قبل الراسمالين الاميركيين في اوربا عن طريق الوسطاء لان الذهب ممنوع بيمه للافراد في الولايات المتحدة .

وان اجراءات كهذه ستؤدي سريعا في الظروف الحالية الى نقص جديد من الدولارات في بقية العالم هذا النقص الذي لم يزل ( يجب ان نتذكر ذلك ) الا بطريق عجز ميزان المدفوعات الاميركي بعد ان كان عقب الحرب مباشرة السبب الرئيسي للاخلال بتوازن اقتصاد البلدان الرأسمالية . وحسب البراهين التي ادلى بها الاميركيون لا تستند متانة الدولار بالنتيجة على مخزون الذهب بل على قدرة الانتاج الهائلة للاقتصاد الاميركي وعلى كمية السلع الضخمة التي تطرح في الاسواق العالمية والداخلية في كل سنة حسنة او سيئة من قبل الاقتصاد المذكور . واذا استمر النقاش بهذه اللهجة سيمر على التهديد الاميركي بفرض حظر وحيد الجانب على صادرات الذهب باجراءات تقييد استيراد رؤوس الاموال والبضائع الاميركية الى اوروبا الامر الذي يحرض العودة الى حماية حادة للمصنوعات في الولايات المتحدة نفسها وسيواجه العالم عندئذ بسرعة انهيارا اقتصاديا ناجما عن تقلص التجارة الدولية وحقة من الانكماش الاقتصادي العام .

وسيصبح اثر ذلك شديدا ايضا اذا مالوا الى فرضية العودة الفعلية التامة من اجل التعامل بالنقد الذهبي . وان مثال الاقتصاد الرأسمالي بين عام ١٩٢٩ و ١٩٣٣ يبين ان ظرفا اقتصاديا غير ملائم اذا انضم الى ميزان مدفوعات سلبي يلزم الحكومات المتسكة بالنقد الذهبي الى تقليص اصدار العملة والاعتمادات والطلبات الاجمالية عوضا عن ان تمارس سياسة توسعية نقدية من اجل تنشيط الاقتصاد في تلك الحقبة . وعندئذ تكون النتيجة الحتمية حصول ازمة اقتصادية خطيرة جدا بدلا من التراجع المعتدل . ويقصد اسئلة مدرسة رويف من مطالبتهم بعودة التعامل بالذهب ان يوجهوا عجلة التاريخ الى الوراء وان يعودوا بنا الى العهد السابق لكينيس .

لا مجال هنا لتبيان ضعف البراهين التي ادلى بها انصار العودة الى التعامل بالذهب ولنتذكر فقط بعض التناقضات الواضحة التي تضمنتها هذه النظرية .

يؤكد رويف وانصاره ان كل خروج للذهب ضمن نظام التعامل بالنقد الذهبي الذي يحرض على تفاؤل كل طلب قابل للاداء داخل البلاد اي على انخفاض في الاسعار تنجم عنه آليا زيادة في الصادرات الامر الذي يعيد توازن ميزان المدفوعات ويرفع مستوى استثمار الاموال .

بتقديم الحجج على هذا المنوال ينسون اولاً ان نسبة استخدام قدرة الانتاج تاخذ بالتراجع عندما ينخفض الطلب في السوق الداخلية الامر الذي يشير ضمن شروط الرأسمالية الاحتكارية ارتفاع اسعار البضائع الهامة المعدة للتصدير لا انخفاضها لان التروستات تسعى لصون نسبة ارباحها ( انظر الى المثال الخاص بتقليص اصدار النقد لويلسن عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ) ولا يخطر ببالهم ثانياً ان زيادة الصادرات لا ترتبط بالاسعار بل بمرونة طلب البضاعة المعدة للتصدير وبالتالي بهيكل الصادرات واتساجها . وينسون ثالثاً ان نمو الطلب القابل للاداء في البلدان الاجنبية يحدث ايضا اثرات في امكانيات التصدير . وعندما تعلم بلدان عديدة لاسباب خاصة بها بضالة الاستثمار والايادات فليست الاجراءات المتخذة لتقليص اصدار النقد مهما كانت شديدة هي التي يمكن ان تؤدي الى توسيع الصادرات. ويتصرف المدافعون المتحمسون كما لو لم تكن هناك ازمات نقدية ولا ازمات ناجمة عن فيض الانتاج . ولم يروا انه حصلت بين عام ١٨١٥ و ١٩١٤ رغم التعامل بالنقد الذهبي المطبق اجمالا في بلاد الغرب ازمات اقتصادية عديدة كانت احيانا في منتهى الخطورة (٨) .

ولا جدل ان الولايات المتحدة كانت منذ عشرات السنين في حالة من التضخم

---

(٨) - بخصوص دحض قوي لنظرية النقد الذهبي ارجع الى كتاب قديم لبراتران نوفلرو :  
النقد والانظمة النقدية باريس ١٩٤٨ مكتبة الفانون والفقه وكذلك الى مؤلف روبيرموس :  
المشاكل النقدية الدولية ، باريس طبعة مايو ١٩٦٧ .



التقليدي البين المستمر ولكن من الثابت ايضا ان جهاز الانتاج الامريكي الضخم لا يستطيع ان يعمل وينمو الا عن طريق منح القروض للدولة والشركات والافراد بشكل واسع (٩) . وكل محاولة من اجل العودة الى النظرية التقليدية في الموضوع المالي ستكون حصيلتها على الاقل الركود اذا لم تكن التقهقرات الاقتصادية المترابطة . واذا اعتمد على آلية التعامل بالنقد الذهبي ستؤدي هذه التقهقرات حتما الى ازمات اقتصادية في منتهى الخطورة (١٠) . انما الراسمال الاميركي مضطر في الظروف التاريخية الحالية الى تجنب احتمال وقوع اي حادث كهذا لاسباب سياسية واجتماعية

---

(٩) - ارتفعت القروض الاجمالية الممنوحة للدولة في الولايات المتحدة من ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٤٥ الى ٧٣٥ مليار دولار عام ١٩٦٣ . وتمثل هذه القروض ٧٨ ٪ من الانتاج الاجمالي للشركات الخاصة عام ١٩٤٥ و ١٤٣ ٪ من هذا الانتاج عام ١٩٦٣ ( هاري ماكدوف : السجل الاشتراكي ١٩٦٥ صفحة ٦٨ - المزلان بريس لندن ١٩٦٥ ) . وفي عام ١٩٦٦ بلغت ٩٦٥ مليار دولار بينما تجاوزت القروض الاجمالية الخاصة عتبة الالف مليار من الدولارات .

(١٠) - وهكذا ادت الطريقة التقليدية في اعداد الموازنة الذي حصل خلال الفترة التي حكم فيها ايرنهاور الى ركود تقريبي في الانتاج والدخل وارتفعت نفقات الاستهلاك ذات الاسعار المحددة لكل فرد من ١٧٢٣ دولار عام ١٩٥٥ الى ١٨٤٧ دولار عام ١٩٦١ اي انها زادت بنسبة ١٢ ٪ سنويا . وتراجعت عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ وعام ١٩٦٠ / ١٩٦١ . وهذا يعني ان المدة الفاصلة بين هذين التراجعين قد نقصت حتى ثلاث سنوات . وفي الاشهر التسعة الاولى لتراجع عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ انخفض الانتاج الصناعي بنسبة (١٣ ٪ ١٥٩ ٪ في الاشهر التسعة الاولى للزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ . وقد انخفضت طلبات الاسواق الاستهلاكية الدائمة بنسبة (٢٠ ٪ ٢٦٥ ٪ في الاشهر التسعة الاولى من ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ) . ولم تكن الولايات المتحدة من ازمة جديدة كالتي حدثت عام ١٩٢٩ سوى سياسة نقدية تضخمية ونفقات عمالة ضخمة لا سيما عسكرية .

انظر الى التقرير الاقتصادي لرئيس الولايات المتحدة والتقرير السنوي لمؤتمر المستشارين الاقتصادي - ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣ وشغلن المطبعة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة . وكذلك الى بحث جوفروامور : مقدار التراجع صحيفة احصاء الشركات الاميركية ٢٩ حزيران ١٩٥٨ .

وعسكرية واضحة . ولهذا السبب سيبقى الرجوع الى التعامل بالنقد الذهبي الذي نصحت به فرنسا من قبيل الخيال الصرف .

ومن المهم ان نتذكر بالاضافة الى ذلك ان الذهب هو سلعة تحدد قيمتها بالنتيجة كمية العمل الضروري من الوجهة الاجتماعية لانتاجها لا طلب سيولة نقدية دولية (١١) . وبالتالي لا يتضمن نظام النقد الذهبي البحث اي سعر ثابت للذهب . فقيمة الذهب هي التي تحدد ثمن البضاعة . واذا حسبت قيمة الذهب بساعات من العمل ستكون بالنسبة لقيمة متوسط البضائع اعلى بكثير مما كانت عام ١٩١٣ او ١٩٢٩ او ١٩٣٨ . وفي الواقع لدينا الانطباع ان قدرة انتاج العمل قد ازدادت في انتاج الذهب بنسبة اقل مما هي في الفروع الصناعية الاخرى . انما هذا يعني فقط ان اسعار السلع الرئيسية بالذهب ستعرض الى انخفاض جذري اي الى كارثة جذرية حقيقية تخل بالنظام الرأسمالي حتى ان المدافعين عن عودة التعامل بالنقد الذهبي من انصار رويف لا يتجراون بالتالي على النصح بالعودة الى عملات تستند على الذهب ليس الا . وان الاكثار من اصدار عملة ورقية يصلح لاختفاء انخفاض اسعار الذهب هذا الذي لن يكتب البقاء بعده للنظام النقدي الرأسمالي . وان عبارة سعر الذهب المنافية للمعقول اساسا - الذهب الذي يريد ان يضاعفه السيد رويف - تأخذ كل فحواها في آن واحد كتمويه وتعبير لهذا التضخم النقدي المستمر الذي يجبر عليه النظام الرأسمالي (١٢) .

---

(١١) - ويبدو ان فيكتور بيرو الذي يزعم انه ماركسي قد نسي هذا من حين الى آخر .  
راجع مقاله عن ازمة النظام النقدي الرأسمالي في المجلة الجديدة الدولية . عدد ١٠ - ١١ عام ١٩٦٨ .

(١٢) - بما ان السعر هو التعبير النقدي للقيمة والذهب هو الوحدة النقدية للاسعار فلا يمكن ان يعبر عن سعر الذهب الا بالذهب وبالتالي تكون عبارة سعر الذهب منافية للمعقول .  
فعبارة ان الاونزا الواحدة تساوي قيمتها ٣٥ دولار لا تعبر عن سعر الذهب بل عن القيمة الرسمية للنقد الورقي . وتعني عبارة تضخيم سعر الذهب في الحقيقة انقاص القيمة الرسمية للنقد الورقي حتى النصف بعد ان نقصت قوته الشرائية الى اكثر من ٥٠ ٪ منذ عام ١٩٣٤ .

ومن جهة أخرى لا يشك في ان زيادة الدين العام والخاص في الولايات المتحدة والهبوط المستمر لقدرة الدولار الشرائية سيؤديان مع المدى الطويل إلى قلاقل اقتصادية تؤثر في الدرجة الأولى على نظام النقد التجاري الدولي . وهذا يعني تناقضا واقميا لاصقا في وضع الرأسمالية الاقتصادية في مرحلته الحالية اذ انه يوجد تناقض لا يمكن التغلب عليه بين دور الدولار كعملة أساسية للطرف الذي تمر به الولايات المتحدة ودوره كوسيلة رئيسية للمدفوعات الدولية .

وحيث انه ليس من المعقول ، بحجة تجنب أزمة بعد خمس عشرة سنة ، تفجيرها بعد مضي سنتين او ثلاث لهذا السبب نستطيع انؤكد ان البورجوازية الاميركية لن تسعى لحل هذا التناقض بالعدل عن سياسة نقدية ضد الأزمة اي تضخمية . وان الحل الذي وضعته النظرية الديجولية من اجل ابدال الدولار بنقد دولي ليس له اساس معقول في المدى الذي ستكون فيه للازمة الاقتصادية الاميركية نتائج تخريبية في الاقتصاد الرأسمالي الاوروي . وهذا يعطينا البرهان مرة أخرى على الخطأ الجسيم في استنتاج ان الاقتصاد الاميركي لا يتمتع بأي تفوق نسبي بعد فقدان سيطرته المطلقة . وفي اواقع ما زال الاقتصاد الاميركي حاليا وفي المدى البعيد اهم قطاع في النظام الرأسمالي الدولي . وبالنتيجة ستحدث كل الضربات الموجهة الى هذا القطاع خلخلة في هذا النظام برمته . وبالقدر الذي لا تربط فيه السياسة الديجولية بالاستغلال التعسفي فانها تعني موضوعيا ان بعض الاوساط البورجوازية الفرنسية الكبيرة تريد ان تنشر القصص الجائمة عليه (١٣) .

---

ومع ذلك لا ننبتأ هذه العملية من اي شيء بخصوص تطور العلاقة بين اوترا من الذهب وكتال من الحنطة او طن من الفولاذ منذ خمسة وثلاثين عاما اي العلاقة الوحيدة التي تستطيع ان تبين لنا اذا كان الذهب المحسوب بسلع العمل قد خففت او رفعت قيمته بالنسبة لاسعار الدولار المختلفة .

(١٣) - حوادث ايار عام ١٩٦٨ وأزمة تشرين الثاني لعام ١٩٦٨ بينت جليا كم ان الاقتصاد

وبين مثال واحد لنا الى اين سيقود الضغط الذي يمارس على الاقتصاد الاميركي من اجل ازالة عجز ميزان مدفوعاته ولا يتحدث هذا المثال قطعيا لصالح النظرية الديجولية . فان احد العوامل الرئيسية لعجز ميزان المدفوعات هو كما اشرنا سابقا تصدير رؤوس الاموال الذي تقوم به بصورة رئيسية الاحتكارات الاميركية الضخمة .

وحاليا تحاول الحكومة الاميركية حث هذه التروستات على الاعتدال . انما الضرورة الملحة لاستثمار رأس المال تجبرهم من ناحية اخرى على القيام بتوظيفات جديدة في أوروبا .

وبالتالي ستتجنب الشركات الاميركية بمهارة المشكلة بالحصول من سوق رؤوس الاموال الأوروبية على الاموال اللازمة لسد حاجاتها . وبعبارة اخرى المصارف الأوروبية هي التي تمنح القروض الى الشركات الاميركية التي تسمح لها بان تنتزع من الشركات الأوروبية قسما من اسواقها او بأن تشتريها . واذا قبل بهذا اصحاب المصارف الأوروبية فليس لانهم من انصار اميركا بل لان الشركات الاميركية تؤمن لهم ضمانا افضل لفوائد اكبر ونسب ارباح اعلى (١٤) .

---

الراسمالي الفرنسي وقدهما معرضان للتفيب . فقد فقد الفرنك الفرنسي ربع احتياطه خلال بضعة ايام ولم ينقل مرتين الا بنضام المصارف المركزية الرأسمالية وقبلها كلها تضامن مصرف الولايات المتحدة .

(١٤) - الايرونودولارات اي الدولارات الأوروبية ( ١٠ مليارات من الدولارات عام ١٩٦٥ و ٢٤ مليار دولار تقريبا حوالي نهاية عام ١٩٦٥ ) هي دولارات تمتلكها مصارف مركزية ( من ضمنها البلدان الشرقية ) وتدعمها هذه المصارف او الشركات الخاصة او الافراد في المصارف الأوروبية وتقرضها المصارف الاخيرة الى مصارف مركزية اخرى او الى شركات اميركية لاسيما المصارف الاميركية .

ومن حيث التعبير التقني يعود اصل نظام الايرونودولار الى سببين : اولهما ان الاموال

وفي التقرير الذي اصدره مصرف النقد الدولي عام ١٩٦٨ احصى ان مجمل المبالغ الموظفة من قبل فروع الشركات الاميركية في اوروبا قد ارتفع بالنسبة لخمسة اعوام ابتداء من عام ١٩٦٢ حتى نهاية عام ١٩٦٦ الى ٢٢٥ مليار دولار منها ٨٠ مليار اي الربع تقريبا اتت من الولايات المتحدة . وتدل هذه الارقام على انه قد بولغ كثيرا بتقدير دور الدولارات الورقية ذات القيمة البخسة التي يمكن بها شراء المشاريع الاقتصادية الاوروبية . وقد بولغ ايضا بتقييم النفوذ الذي تمارسه على تضخم النقد الدولي الاموال بالدولار او الليرة الاسترلينية التي تمتلكها مؤسسات الاصدار الاوروبية ( البرهان الاساسي

---

المودومة في مصارف الولايات المتحدة وتانيهما انه يمكن اقتراض الايروودولارات عندما تنضب منابع الاعتمادات في الولايات المتحدة . وبالتالي نشأت عن نظام الايروودولار سوق حقيقية للنقد الدولي . فالتسح هكذا اساس الاعتمادات ولكن ايضا التضخم النقدي للاعتمادات الدولية . ويعكس هذا النظام وفرة رؤوس الاموال الاوروبية التي تقترضها منظمة النقد الاميركي بأجل قصير ثم تعود لتوظيفها بأجل طويل .

في هذا الصدد انظر الى بون اينزيق : نظام الايروودولار ، ماك ميلان لندن ١٩٦٧ والى التقرير السنوي الثامن والثلاثين لمصرف تصفية الحسابات الدولية ( بال ١٩٦٨ ) .

ان انشاء سوق الايروودولار الذي يشغل مكانا رئيسيا في لندن يفسح المجال لهذا المكان والمصارف التي انشئت فيه كي تحافظ على دورها كمركز مالي دولي رغم هبوط الليرة الاسترلينية . وكان يمكن هذا الدور فيما مضى واقعة ان اكثر من نصف التجارة العالمية كانت تمول بالليرات الاسترلينية . وحاليا تضاعفت هذه النسبة الى اقل من الثلث . وبمعلم كوسطاء بين مديني ودائتي الايروودولارات ما زال اصحاب المصارف اللندنية في مركز السوق العالمية النقدية . وهذا حث على اقامة فروع اجنبية للمصارف الاميركية التي ارفعت عددها من ١٠٥ عام ١٩٥٣ الى ٢٢٧ في حزيران ١٩٦٦ .

ويريد الحجم الضخم لهذه الاموال المقرضة بأجل قصير في قابلية نظام النقد الدولي للمطبخ . ويعرضه لخطر الانهيار اذا تلفت الثقة بالدولار .

لمدرسة رويف ) . ويشير الاستاذ روبر موسيه الى ان مجمل هذه الاموال التي اعيد ايداعها الى مصارف نيويورك او لندن خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٥ قد بلغت الزيادة فيها اقل من ٤ مليارات من الدولارات التي تمثل قسما ضئيلا من مجمل التقديرات المتداول في الولايات المتحدة (١٥) . فيكون منافيا للصواب الزعم ان هذا المبلغ الضئيل يمثل مصدر التضخم النقدي العام .

وتحركات ببطء اصدارات السندات الاوروبية عام ١٩٥٨ وبلغ مجموعها ٢١ مليار دولار خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٢ . وابتداء من عام ١٩٦٣ ازدادت بسرعة وفي عام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ارتفعت حتى ١٠٢ مليار دولار بالنسبة لهذين العاملين . ودفعت ضريبة تسوية الفائدة الفروع الامريكية الى اللجوء الى السوق السندات الاوروبية فأخذت بالاقتراض منها عام ١٩٦٥ وما زالت هذه القروض تزداد حتى بلغت ٢٦٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ و ٤٣٦ مليون عام ١٩٦٦ و ٥٢٥ مليون دولار عام ١٩٦٧ وتعدت المليارين عام ١٩٦٨ فيكون مجموعها اكثر من نصف الى ٣٥٠ مليار دولار من السندات المطروحة في هذا السوق بين عام ١٩٦٣ و ١٩٦٨ من قبل الشركات الخاصة ( بالاضافة الى ذلك فقد اقترضت المؤسسات العامة من هذه السوق ما يقرب من ٤ مليارات من الدولارات خلال هذه الفترة ) . وتبتلع سوق السندات الاوروبية حاليا ما يقرب من نصف رؤوس الاموال التي ترد سنويا الى السوق المالية في اوروبا .

وتأتي الاعتمادات المصرفية الهامة التي تلقاها في اوروبا فروع الشركات الامريكية لتضاف الى هذه الاصدارات . وتقدر هذه الاعتمادات بمليار دولار بالنسبة لعام ١٩٦٥ (١٦) . وربما وصلت الى ذات المستوى في عام ١٩٦٦ و

---

(١٥) - موسيه : الكتاب المذكور سابقا صفحة ١٤٧ .

(١٦) - بلجيكا الحرة ١٩ / ٢٠ آذار ١٩٦٦ .

١٩٦٧ و ١٩٦٨ . وهذا يعني ان الشركات الاميركية قد اخذت ما يقرب من ٧٥ مليار دولار من السوق المالية الاوروبية خلال اربعة اعوام ( ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ) . ولا جدوى من شرح نتائج هذه الحالة تفصيليا . ولا شك ان اخذ زبدة السوق المالية الاوروبية قد قوى الميل لرفع اسعار الفائدة ذات الاجل الطويل وخفض نسبة الارباح في الصناعة ، وزاد خلال هذه المرحلة الحرجة لتباطؤ النمو الاقتصادي في ضالة رؤوس الاموال وانقاص التوظيفات المنتجة في أوروبا ، هذه الظواهر المرتبطة بالتراجعات الاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة في معظم البلدان الاوروبية .

واحدثت التدابير الاخرى التي اتخذها نظام المصارف المركزية الاميركية خلال السنوات الماضية من اجل انقاص العجز في ميزان المدفوعات تأثرا مماثلا على الظرف الاقتصادي في أوروبا الغربية (١٧) .

وان النقاش القائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من جهة ، وفرنسا المدعومة اكثر فاكثر من قبل كل الاسرة الاقتصادية الاوروبية من جهة اخرى حول مشكلة نظام النقد الدولي ليس كما سنرى نظريا فحسب بل يشمل ايضا اكثر فاكثر تطور الظرف الاقتصادي الدولي والاوروبي . وقد تؤدي قلة وسائل الدفع الدولية المنضمة الى ضالة رؤوس الاموال الدولية الى انهيار مفاجيء لنسبة نمو التجارة العالمية والى نهاية فترة الاقتصاد المزدهر . ولا تخطو مخاوف الخبراء هذه التي عبر عنها مدير المصرف العالمي بلا مدارة اثناء الدورة الاخيرة من اساس . ومع ذلك قابلية النظام التقدي

---

(١٧) - نوود مجلة الايكونوميست الاسبوعية في عدد ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦ تفاصيل من العلاقة القائمة بين سياسة تضيق اعتمادات مصارف الاسدار والتقهقر الاقتصادي العالي .

ولا تجعل نظرية الالتزام ان قلة الاموال في السوق المالية تسير تساويا مع سيولة اكبر في سوق النقد الذي يتميز بسر فائدة اعلی هذه السيولة التي هي من ضمن النتائج الاخرى لوجود الايرونولارات ( انظر الى جدى البيروسة - بروكسل ٢٨ حزيران عام ١٩٦٧ ) .

المعظم مرتبطة بصورة وثيقة بظهور شركات متعددة القوميات تتعدى ابعادها ابعاد معظم الاسواق النقدية القومية وتنقل رؤوس اموال هامة ذات اجل قصير من بلد الى آخر (١٨) .

وتدرك الاوساط الاكثر تبصرا من الرأسمالية الاوروبية الكبيرة ان مصالحها في هذا المضمار هي مماثلة لمصالح الرأسماليين الاميركيين وان هذه المصالح تسير في اتجاه الزيادة التدريجية لوسائل المدفوعات الدولية اي تتوافق مع ايجاد نقد دولي اي نقد المصارف المركزية ، الامر الذي يفسح المجال لضمان تحسن السيولة الدولية مستقلة عن دور الدولار واليرة الاسترلينية .

وفي نفس الاتجاه يسير اقتراح تقدم به روبير تريغن من اجل انشاء مصرف مركزي للمصارف المركزية يضع في التداول شهادات مصرفية مركزية تستخدم كنقد للحسابات الدولية انما لا يصح استعمالها من قبل الاقتصاد الخاص (١٩) .

ولا تعبر كل هذه الاقتراحات سوى عن واقعة اساسية وهي ان التحويل الاشتراكي للانتاج والمواصلات الدولية متقدم لدرجة انه يطالب صارخا بتقد عالمي منفصل عن الذهب .

انما السبيل لاجاد نقد صرف للحسابات في اقتصاد مؤسس على الملكية الخاصة اي على التنافس الذي اساسه السعي وراء الربح في كل شركة مستقلة وبالتالي على ضرورة تكديس الاموال الخاصة الذي يؤدي بالنتيجة الى حركات

---

(١٨) - انظر في هذا الموضوع الى ميكائيل بارات - براون : العمل والنقد الاسترليني -

الكراسة السلسلة لمؤسسة رقابة العمال عدد ٢ - ١٩٦٨ - نوتيفيكم .

(١٩) - روبير تريغن : ورقة النقد العالمي . طبعة جامعة بال ١٩٦٦ .



حتمية من الطفر الاقتصادية . فهذا هو التناقض الذي يستمد النظام الرأسمالي لعله .

ومع ذلك لا يفعل نقد دولي كهذا سوى في تأخير مشكلة التضخم النقدي الموجود منذ القدم ولكنه لا يحلها ومع المدى الطويل قد يجعلها أكثر تفجيرا .

الا ان نظاما اجتماعيا لا يستطيع اي شخص ان يقول عنه انه قادر على تجاوز نهاية القرن العشرين لا يمكن ان يسمح لنفسه بالافراط في اخضاع عمله الحائي لخطط واء مصممة الى امد طويل . فهذه هي حالة الطبقة النبيلة في البلاط الملكي قبل الثورة الفرنسية تلك الطبقة التي اكرهت على اتباع سياسة « بعدنا ليكن الطوفان » . وتبرر هذه المقارنة من وجوه عديدة .





## الفصل التاسع

### مُستقبل المؤسسات فوق القومية في الأسرة الاقتصادية الأوروبية

لقد رأينا ان مستقبل المؤسسات فوق القومية مرتبط في النهاية بالمستوى الذي ادركته طريقة تداخل رؤوس الاموال الدولية بموافقة او عدم موافقة بريطانيا والبلدان الاعضاء في المنطقة الأوروبية للتبادل الحر ( ايفتا ) .

ورأينا ايضا ان دعم السلطات فوق القومية وكذلك سلطة الاسرة الاقتصادية الأوروبية ذاتها لا يتبع خطا مستقيما بل انه ثمرة تناقضات دياكتيكية .  
وحسب النتيجة التي ستنهي بها المعركة التي تتبارى فيها المجموعات الرأسمالية الموالية لتدخل رؤوس الاموال او المعاكسة له سيرجع الميزان لصالح السلطات فوق القومية او نفي صالحها .

وبحثنا من ناحية اخرى الى اية درجة تدافع الحكومات القومية بغيره عن امتيازاتها وسيادتها ذاهبة احيانا حتى التناقض مع المصالح المباشرة لوكليها الرأسماليين . فلن يقل هؤلاء بتفويض السلطات فوق القومية بعناصر هامة من سيادتهم الا اذا اضطرتهم الى هذا التحولات الاقتصادية التي تحدث في بلدانهم .

لنتظر في هذه المشكلة عن كتب ولنحاول ان نحدد الشروط والظروف الواقعية التي يمكن فيها ان تبرز دولة اوروبية جديدة الى حيز الوجود .  
يجب ان نذهب من واقعة اشير اليها مرارا عديدة وهي ان دور الدولة البورجوازية يكون حاليا بضمان الفائدة للاحتكاريين الكبار قبل اي شيء آخر وبالتالي لا بد من البدء بالنظر عن كتب في الاداة التي يجب ان تقوم بهذه المهمة .

وطالما نحن موجودون في دورة اقتصادية طويلة ذات اتجاه توسعي في الاساس (١) تكون الوظيفة الاقتصادية الاساسية للدولة البورجوازية هي نفس وظيفتها التقليدية لضمان هذا التوسع بايجاد حجم كاف من العملة والاعتمادات وبأن تأخذ على عاتقها نفقات البناء الاساسي للاقتصاد .

بالاضافة الى ذلك تستطيع الدولة في اوروبا الغربية ان تتدخل مباشرة في طريقة النمو الاقتصادي بان تأخذ على عاتقها بعض نفقات توظيف الاموال ( قطاع مؤمم وطلبات عامة للبضاعة من القطاع الخاص واعانات لتوظيفات الاموال الخاصة ) حسبما يطلب الهيكل الخاص بكل اقتصاد رأسمالي قومي .

ولا يمكن ان يعزز التوسع الا بتدابير عامة من اجل وضع خطة تشمل

---

(١) - استخلصت نظرية الدورة الاقتصادية الطويلة التي يرجع اصلها الى العالم الاقتصادي الروسي كوندراييف من قبل جوزيف شومپتر بصورة واسعة في كتابه دورات الاعمال ( ماك فروهيل نيويورك ) واستند عليها ايضا فروتسكي . وحاولنا ان نطبقها على عشرات السنين الماضية للنمو الرأسمالي « اوج الرأسمالية الجديدة » وايامها القادمة « ، مجلة الازمنة الحديثة » (آب ايلول ١٩٦٤) . وتبنى الاستاذ دوتن هوفمان رأيا مخالفا عن الاسول التاريخية للطرف الاقتصادي الكبير عقب الحرب العالمية الثانية :

الاقتصاد بكامله اي التنسيق في مخططات التوظيف والتنبؤات التي تقوم بها اهم الفروع الصناعية وقطاعات الاقتصاد عن الانتاج والاسواق .

وتلعب دورا مائلا للتدابير التي تضمن المساعدة للتصدير والتي تصاحبها ضمانات من اجل الربح . ويوضع هذه التدابير جنبا الى جنب يمكن امتدادها من الخطة القومية الى خطة الاسرة الاقتصادية الاوروبية بمجملها (٢) . وليس من الضروري على الاطلاق في ظرف من النمو الاقتصادي الذهاب الى ابعد من هذا اي ان الامر لا يتعلق بمسألة حياة او موت بالنسبة للراسمال الكبير .

ولا نستطيع ان نسهب هنا في الحديث عن الاسباب التي تدافع لصالح فرضية ان المرحلة التوسعية الطويلة تسير نحو نهايتها . فلقد ادلى بنظريات هامة مختلفة في هذا الصدد لا سيما من قبل فرانز جانوسي فيما يتعلق بالتأخير البارز اكثر فاكثرا في تدريب اليد العاملة المختصة ومن ميكائيل كدرون بخصوص الحجم النسبي المتناقص لنفقات التسفح او القدرة المتناقصة من اجل الاستخدام كليا في كل الاحوال .

ولهذه العوامل اهميتها وان بالغ كدرون بصورة واضحة عندما اكد في عام ١٩٦٧ « ان البطالة في الدول الغربية هي قريبة من ادنى درجاتها » في الوقت الذي بلغت فيه هذه البطالة اعلى درجاتها في اوروبا الغربية منذ ثلاثين عاما ( ثلاثة ملايين من العاطلين عن العمل خلال شتاء ١٩٦٦ - ١٩٦٧ و ١٩٦٧ -

---

(٢) - نجد مثالا لوضع التدابير جنبا الى جنب في الطريقة التي بموجبها انشا الخبراء الاوروبيون جداول المحاسبة القومية للأسرة الاقتصادية الأوروبية ( انظر الى الحسابات القومية ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - مصلحة الاحصاء لجماعات الدول الأوروبية ١٩٦٦ بروكسل ، لوكسمبورغ ) .

بالنسبة للتجارب الاولى الخاصة بخطة اقتصادية اكثر تقدما في الاسرة الاقتصادية الأوروبية انظر الى ابحاث جان بينشر والدكتور فيشنرو فيتيلو في : مؤسسة برامش ، اتجاهات الرأسمالية الأوروبية والى مقالين لباني وارشيويجي في مجلة الأزمنة الحديثة عدد ٢٦ خريف ١٩٦٦ .

١٩٦٨ ( ٣ ) . ولكن يجب ان تتراجع هذه العوامل امام الاسباب الداخلية الخاصة بالنظام الرأسمالي التي تفسر بطء التوسع اي هبوط نسبة استثمار رؤوس الاموال - اثر التوسع المستمر لقدرة الانتاج الفائض - وانخفاض نسبة الارباح والعجز عن تغطية التباعد المتزايد على الامد الطويل بين قدرة الانتاج والطلب الممكن تسديد قيمته بطريق تضخم الاعتمادات المالية .

ولكن اذا تحولت هذه الدورة الطويلة ذات الاتجاه التوسعي الى دورة طويلة متجهة الى الركود الاقتصادي واذا اخذت نسب النمو السنوي في الهبوط وتضاعفت التراجعات الاقتصادية الاوروبية - الاشارة السابقة لتقهقر اقتصادي عام - عندئذ يضع رأس المال الكبير الدولة البورجوازية في مواجهة مطالب اكبر . فتتخذ الاجراءات ضد الدورات الاقتصادية او بصورة ادق الاجراءات المخصصة لتدارك الازمات التي ستكون لها الافضلية على غيرها . وعندئذ يرسم شبح الكينزيائية الجديدة وهذا يعني قبل كل شيء زيادة الطلب الممكن تسديد قيمته وفي هذه المناسبة ، حث الاقتصاد او زيادة نسب النمو بطريق سياسة مالية وتقديرية مناسبة .

وترتبط سياسة كهذه حينئذ بعاملين اساسيين . ان استحالة اتبعاع سياسة ناجعة ضد الازمات ضمن الاطار القومي فقط منذ ان قطع الاندماج الاقتصادي داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية مرحلة معينة وبلغ تداخل رؤوس الاموال درجة محددة ، تنجم بصورة جلية من استحالة ممارسة على الصعيد القومي سياسة تهدف الى زيادة الطلب الاجمالي وحجم النقد كي يفسح المجال للتروستات الاوروبية بالابقاء على ارباحها وبعدم الضغط على الاستخدام بصورة قاسية وبالمباشرة على بيع اكبر قسم من انتاجها الاعتيادي . فتتطلب سياسة كهذه اتخاذ تدابير على مستوى الاسرة الاقتصادية

---

(٣) - ميكائيل كيدرون : الرأسمالية الغربية بعد الحرب ، لندن ١٩٦٨ وينفيلد

الاوروبية بكاملها سواء اكانت مقتصرة على الدول الست ام توسعت اكثر .

وضمن الشروط الحالية الخاصة بالراسمالية الاوروبية يجب على كل حكومة بورجوازية ان تلجا الى تدابير تمنع التدهور الاقتصادي وترمي الى تلافي الازمة عندما يبرز هذا التدهور اي عندما يظهر التهديد بانفجار ازمة اقتصادية خطيرة .

وكلما ازدادت الشروط الاقتصادية سوءا كلما ازدادت تدخلات الدولة والحكومة في الاقتصاد . وحيث ان هذا يحدث في الانظمة السياسية التي لا يمكن المساس بها ولا ابدالها فكل دولة او بورجوازية قومية تتبع منحدرها الطبيعي الذي هو الاهتمام بالدرجة الاولى باقتصادها الخاص . لهذا السبب يكون من الصعب جدا تنسيق التدابير المضادة للتراجع الاقتصادي التي تتخذ ضمن اطار الدولة القومية لا لسبب سوى ان هذه التدابير توجهها في اغلب الاحيان القومية الاقتصادية اي الانانية المقدسة لديها . ولا يفعل تحريم هذه القومية الاقتصادية دون قيد او شرط ودون ان يتوازن هذا التدبير السلبي بسياسة ايجابية لمنع الازمات ومكافحة التراجعات سوى انه يمهّد السبيل لحدوث تلك الازمات .

ان التخطيط الاقتصادي الذي عم تدريجيا الاسرة الاقتصادية الاوروبية - هو ظاهرة تسير في نفس الاتجاه . فمن الواضح انه يوجد تناقض بين تخطيط اقتصادي اكثر تقدما ضمن الاطار القومي الذي يتضمن حتى في القطاع العام بدور عناصر التخطيط الاقتصادي من جهة وبين اندماج اقتصادي اكثر تقدما حدث مع تداخل رؤوس الاموال ضمن اطار الاسرة الاقتصادية الاوروبية من جهة اخرى (٤) .

---

(٤) - وجوه مشكلة الاندماج الاقتصادي من ضمن وجوه اخرى عولجت من قبل اندره فورو وليليوباسو وارنست ماندل وبييرنافيل وج.م. فنسان اثناء ندوة دولية عقدت في باريس في بداية تشرين الاول ١٩٦٢ ( الاندماج الاقتصادي والحركة العمالية - ملكرات مركز الدراسات الاشتراكية باريس عام ١٩٦٥ ) .

وهذا التناقض لا يمكن ان يؤدي في النهاية الا الى هاتين النتيجتين : اما ان يحدث تراجع في الاندماج الاوروبي وهذا يعني العودة تدريجيا الى القومية الاقتصادية ( وفي فترة الازمات العودة تدريجيا الى مبدأ الحماية الاقتصادية ) واما ان يمر اتجاه التخطيط الاقتصادي المتحتم بالراسمالية المعاصرة من الخطة القومية الى الخطة الأوروبية لا بوضع الخطتين جنباً الى جنب بل بمهاجمة الانظمة نفسها (٥) .

وفي الوقت الذي ستشعر فيه الاسرة الاقتصادية الأوروبية بتقهقر اقتصادي شامل يبشر بأزمة اقتصادية خطيرة ستضطر الشركات الأوروبية لهذه الأسباب كلها الى المطالبة بسياسة ضد التراجع على مستوى الاسرة المذكورة .

وبالتالي ستحمل على المطالبة بسحب سلطة التقرير من الحكومات الوطنية في هذا القطاع الحاسم من السياسة الاقتصادية من اجل تسليمه الى سلطات الاسرة فوق القومية .

لقد ادلى انبلي مدير شركة فيات في هذه المناسبة بتصريح حاسم الى اللجنة الاقتصادية القائمة في مجلس النواب الايطالي في ٢٠ شباط عام ١٩٦٩ قال فيه : « اذا اردنا ان نقوم بتخطيط لقطاع السيارات لا بد لنا من العمل على الصعيد فوق القومي » .

هذا هو احد العنصرين الاساسيين . اما الآخر فيكون في ترسانة الوسائل التي تسمح بتطبيق سياسة ضد التراجع وضد الدورة الاقتصادية . ومن اجل التدخل بصورة فعالة في الطرف الاقتصادي تحتاج الدولة الى سيادتها المالية والنقدية . انما في نفس الوقت يقود تقدم الاندماج الاقتصادي الاوروبي

---

(٥) - من الأسباب التي تفرض التخطيط الاقتصادي على الراسمالية الحالية انظر الى كتاب ارنست مانغل : اوج الراسمالية الجديدة وابامها القادمة .



الى تقارب في السياسات المالية والتمويلية والتقديرية الامر الذي قد يؤدي في النهاية الى انشاء نظام مشترك يشمل المالية والموازنة وايجاد نقد مشترك .  
وعندما يصل الامر الى هذه المرحلة يستحيل عندئذ التأثير على الظروف الاقتصادية في المستوى القومي والعمل الوحيد الفعال الذي يجب القيام به هو العمل على صعيد الاسرة الاقتصادية الأوروبية المدعوم بالسلطات فوق القومية .

ويمكن ان نلاحظ قليلا في كل مكان الجهود المبذولة لانشاء نقد اوروبي مشترك وسوق مشتركة لرؤوس الاموال . ويمكننا ان نورد في هذه المناسبة الشهادات العديدة الصادرة عن الاوساط الخاصة والمنظمات العامة . ففي نهاية عام ١٩٦٦ قدم اتحاد مصارف الاسرة الاقتصادية الأوروبية مذكرة لم يوافق فيها على انشاء سوق مالية اوروبية فحسب بل يصف فيها في نفس الوقت اتجاه هذه السوق من اجل ان ينشأ ويعمل ذاتيا لا سيما بارتباطه بالبحث عن المصادر المالية التي تميز الشركات الاميركية (٦) . ويرتبط النشوء الذاتي لهذا السوق ارتباطا وثيقا بظهور الاتحاد الدولي للمصارف الكبرى اي انه يتوافق مع بداية معينة توصل اليها سابقا داخل رؤوس الاموال الدولية ويبرش في آن واحد بأن هذا التداخل سيدخل في مرحلة جديدة .

وقد كتبت جماعة من خبراء الاسرة الاقتصادية الأوروبية تقريرا يحمل اسم رئيسها كلوديو سيقاريه من اجل النظر في الشروط التي يجب ان تتوفر لانشاء سوق رؤوس اموال اوروبية ومن اجل الاشارة الى ضرورة انشائه في كل الاحوال . ومن الثابت ان تقرير سيقاريه قد حاول ان يزين الامر للحكومات الوطنية بقول معقول عندما اكد ان اهداف سياسة اقتصادية قومية لاتتنافى مع وجود سوق اوروبية لرؤوس الاموال كهذه . وهذا لايعني هنا سوى تحقيق انسجام اوثق للوسائل التي تستخدمها كل امة في سياسة

---

(٦) - سدى البورصة - بروكسل ١٢ كانون الاول ١٩٦٦ .

توجيه اعتماداتها . الا اننا نرى الى اين يريد ان يصل هذا التقرير .

وبعد عامين صدر عن نائب رئيس لجنة الجماعات الاوروبية السيد ريمون بار تصريح اوضح في هذا الصدد قال فيه : « ان سوق رؤوس الاموال المشتركة ما زال متأخرا عن سوق البضائع بسبب الفموض الذي يحيط بمعاهدة روما في هذا الموضوع وبسبب موقف الولايات المتحدة التي تخشى ان تعرض حركة رؤوس الاموال لتحقيق الاهداف القومية الى الخطر (٧)

وفي نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٦ صادق انبرلمان الاوروبي في ستراس بوج على قرار يتعلق بانشاء سوق مشتركة لرؤوس الاموال وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية للدول الاعضاء وكذلك بالانصاب الاولى المقامة بطريق ايجاد عملة اوروبية مشتركة بسك قطع نقدية تقبل كوسيلة للدفع في جميع الدول ( قطع من ايرودولار واحد حتى خمس ايرودولارات ) .

ومن المهم ان نلاحظ الادلة التي استعملها بضغط واضح من الحكومة الفرنسية مارجولان العضو السابق بلجنة الاسرة الاقتصادية الاوروبية كي يخفف من الحماس الاتحادي لاعضاء برلمان ستراس بوج فقال : ان تداول الحر لرؤوس الاموال داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية وهو الشرط الاول لتوحيد النقد ، يمنع الدول الاعضاء من اتباع سياسة نقدية خاصة الامر الذي لا يقبل النقاش مطلقا (٨) .

---

(٧) - صحيفة لوموند ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

(٨) - يوجد تناقض من نفس النوع ايضا في تقرير ( لاوكده ) فيما يتعلق بسوق رؤوس الاموال الاوروبية . وبهدف هذا التقرير الى انشاء بين مختلف الدول الاوروبية علاقة مقصورة مؤقتا على ما تسمى بالسوق الثانوية لرؤوس الاموال . فهذا اعتراف سريع بان اندماجا اقوى يهدد سيادة الدول . ومع ذلك لايتوافق اندماج مقصر على هذه السوق الثانوية مع الهدف

وستقتصر هنا على اسمين لنجعل مكانا للاراء الصادرة عن اوساط  
راسمالية خاصة . فقد دافع فاليري جيكارديستان وزير المالية الفرنسي  
السابق الذي هو احد الناطقين الرئيسيين باسم الراسمال الفرنسي الكبير  
في خطاب القاہ في نيورك امام غرفة التجارة الفرنسية من اجل انشاء سوق  
اوروبية موحدة وحرۃ لرؤوس الاموال وایجاد نقد اوروبي (٩) .

ولاحظ لويس كامو رئيس مجلس ادارة مصرف بروكسل وهو المصرف  
الثاني من حيث الاهمية في بلجيكا التناقض الذي ما زال باقيا بين الانتماج  
الاقتصادي داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية والاثانية القومية التي تسيطر  
على سياسة النقد والاعتماد . وحسب رايه يحاول البعض حل هذا التناقض  
تلقائيا باصدار اسهم وقروض بتقد خارج عن الدولة او بعملات مختلفة او  
بعملة الحساب . وهذه محاولات تفرض على السلطات العامة ان تأخذ زمام  
المبادهة هي بالذات لانشاء سوق رؤوس الاموال الاوروبية ( ١٠ ) .

---

الاساسي لسوق رؤوس الاموال الاوروبية الذي يمثل تمويل المشاريع والشركات الاوروبية  
الكبرى .

ان انشاء سوق لاصدار الاسهم والسندات الاوروبية هو نوعا ما محاولة يقوم بها الراسمال  
الاوروبي للوصول تلقائيا الى سوق رؤوس أموال كهذه مارا فوق رأس الحكومات والطلبات الملحة  
للأسرة الاقتصادية الاوروبية . انما هذا يعني سوقا لرؤوس الاموال بالجملة لا بالفصل ولا  
يستطيع تقريبا الراسماليون من الافراد الوصول اليها وقد استفادت منها بعض الشركات  
الاوروبية كفيليبس مثلا .

(٩) - صدى البورصة - بروكسل ١١ كانون الاول ١٩٦٦ .

(١٠) - صدى البورصة - بروكسل ٢٩ حزيران ١٩٦٦ .

انظر الى مقال هذا الاختصاصي بشؤون المصارف : سوق الاصدار للاسهم والسندات  
وظروف نموها - مجلة بلجيكا المالية الملحق بمجلة اجيفي - ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

ولا فائدة من متابعة هذا التعداد . فمن الواضح اننا نواجه تيارا قويا يحمله المال الكبير وتدعمه الصناعة الكبيرة ويجد مدافعين عنه من مختلف الافاق السياسية .

ومع ذلك تفرض الحاجة لسياسة اكثر فعالية مما تضمن سوق رؤوس الاموال المشتركة - دون التحدث عن نقد اوروبي - العديد من مراحل جديدة تسير في اتجاه اندماج اقتصادي ولا سيما سياسي اكثر تقدما في اوربوا الرأسمالية .

وفي مؤلف ظهر قبل نشوء الاسرة الاقتصادية الاوروبية لفت سيتوفسكي النظر الى شروط حركة حرة فعلية لرؤوس الاموال في السوق المشتركة . فوضع ضمن هذه الشروط ضمانات ان تكون اسعار القطع محددة نهائيا . ( لقد بينت اضطرابات النقد في عام ١٩٦٨ ان هذا الشرط لا يخلو من فائدة ) .

ومن جهة اخرى لا يمكن ان تتحمل على الامد الطويل النتائج الاجتماعية الوخيمة لتجمع رؤوس الاموال الدولي بوجوازية البلد او البلدان التي قد تسحب رؤوس اموالها لمصلحة البلدان المجاورة لان السوق المشتركة لرؤوس الاموال تتضمن بالتالي تدويلا للالتزامات الاجتماعية التي لا يمكن تصورها دون سلطة سياسية فوق قومية . وفي الواقع تتطلب السوق المشتركة لرؤوس الاموال والنقد الاوروبي في مرحلة الرأسمالية الجديدة الحالية سياسة ضد التراجع الاقتصادي تتضمن اشغالا عامة على الصعيد الاوروبي وسياسة اوروبية خاصة بالاستخدام (١١) . ومنذ الآن اخذت الاصوات ترتفع لصالح انشاء شركة اوروبية لاستثمار الاموال تعزز في نفس الوقت سياسة الاستخدام هذه ( التحويل الاشتراكي الدولي لنفقات التنظيم المنطقي للاقتصاد الرأسمالي

---

(١١) - تيبورسيوفسكي : النظرية الاقتصادية والاندماج الاوروبي الغربي . لندن ١٩٦٧

على المستوى الاوروبي ) وتحسين وضع اوربوا التقني (١٢) .

والخلاصة الناجمة عن هذا التحليل اصبحت واضحة وهي ان ساعة الحقيقة قد قرعت معلنة للاسرة الاقتصادية الاوروبية متى سينقضى على اوربوا الرأسمالية تراجع اقتصادي عام وهنا ستكون التجربة الحاسمة للسوق المشتركة .

فاما ان يكون ضغط الرأسمالي الكبير قويا للدرجة انه يلزم الحكومات الوطنية على ان تقوم بتنفيذات هامة في مجال الضرائب والمالية والنقد (١٣) . وفي هذه الحالة يكون ممكنا تطبيق بقسط من النجاح سياسة ضد الدورة الاقتصادية وضد الازمات على مستوى السوق المشتركة (١٤) هذه السياسة التي تعتمد على السلطات فوق القومية . وعندئذ نستطيع القول ان الاسرة الاقتصادية الاوروبية اصبحت وطيدة الدعائم نهائيا بحيث لا يمكن النكوص الى الوراء فيما يتعلق بتحويل رؤوس الاموال الخاصة والعامة فتجعل الاسرة المصممة على هذا النوال مستحيلا العودة نحو الدول القومية كعودة الريخ

---

(١٢) - هنري نومان : بمناسبة مشروع انشاء شركة اوروبية لاستثمار رؤوس الاموال : مجلة

المصرف في العالم ، الملحق بمجلة صدى البورصة - حزيران ١٩٦٨ .

(١٣) - يدافع الاستلا الفرنسي انفرد بيتر عن رأي مماثل : « لا وحدة اقتصادية اوروبية

دون نقد موحد » اي دون نقد مشترك - صحيفة لوموند ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(١٤) - لا يمكن ان يكون النجاح الذي احرز باتباع سياسة واقية من التراجع والازمات

الا وقتيا . وعلى الامد الطويل سيكون مستحيلا على الرأسمالية ان تتجنب الرجرجات الاقتصادية ومنع تفانم خطر التراجعات الاقتصادية . فتحويل تهديد الازمات الاقتصادية الخطيرة الى ترجاعات اقتصادية اكثر رافة لا يكون ممكنا الا بالاستعاضة عنه بتضخم تقدي مستمر بفرغ بلورد النقد من جورهه فيمهد السبيل لهزات خطيرة تصيب الراسمال المالي بكامله .

اللاتفي بعد عام ١٨٧١ الى الامارات القديمة المتمايزة التي تشكلت منها تلك الدولة .

واما لا يمكن التغلب على مقاومة الاوساط الرأسمالية التي تشاير على الاشادة بالسيادة القومية فيما يتعلق بالمالية والتعد . وفي هذه الحالة تتأكد استحالة اتباع سياسة ضد التراجع الاقتصادي منسقة على مستوى الاسرة الاقتصادية الأوروبية . وعندئذ يجر تراجع اقتصادي خطير كل حكومة الى اتباع سياسة خاصة فيما يتعلق بالتراجع الامر الذي يتضمن عودة كبيرة الى اساليب حماية الاقتصاد . وفي هذه الحالة الاخيرة لا مجال للبحث في دعم الاسرة الاقتصادية الأوروبية بل ان قوى التفكك ستمتد سريعا الى كل السوق المشتركة . وستكون اضعف الشركات الأوروبية ضحية العودة الى الانانية القومية وستبقى فقط اقوى الشركات محافظة على وجودها الا انها لن تحافظ على صفتها كاقطاب تتبلور حولها حقيقة اقتصادية جديدة ذات نزعة اوروبية لانها ستكون اجساما غريبة ضمن واقع اقتصادي قومي بجوهره . واذا حدث ذلك ستلعب دورا شبيها بدور الشركات الاميركية . وعن الطريق التنافس معها او بالانضمام اليها ستقضي على الشركات القومية في نهاية تنافس طويل حاد مرير .

تستنتج هذه الدلالة من تحليل نظري عام للاتجاهات اللصيقة بنمو الاقتصاد الرأسمالي وللتنافس بين الولايات المتحدة واوروبا . ومع ذلك يمكن ان يستند هذا التحليل على بعض التأييدات الواقعية .

لقد عرفنا سابقا بعض التراجعات الاقتصادية في عدة بلدان من الاسرة الاقتصادية الأوروبية . فيكون ممكنا وضع حد حول التراجعات الخاصة بالجماعات الرأسمالية والحكومات وعندئذ تنقيد هذه بصورة اجمالية باختيارها الموقف الذي وصفناه مؤكدة هكذا شيئا واحدا يتلخص فيما يلي : طالما لم تتقدم طريقة تداخل رؤوس الاموال ونقل السيادة الى ابعد من هذا الحد ،

فلا يستطيع شخص ان يؤكد بصورة صحيحة ان الاندماج الاقتصادي الاوروبي  
اصبح غير قابل للعودة الى الوراء .

لقد وجه انشاء الاسرة الاقتصادية الاوروبية ضربة قاسية لصناعة  
البرادات الفرنسية . فهبط عدد المعامل من ٤٥ الى ٦ بين عام ١٩٥٨ و ١٩٦٦  
( ثلاثة منها اجنبية ) . وانخفض سعر اللتر الواحد الى النصف . وقد صاحب  
هذه العملية المريعة تراجع جزئي لا يمكن انكاره . وقد هبطت صناعة البرادات  
الفرنسية من ١٧٨٠٠٠ وحدة عام ١٩٦١ الى ٨٣٤٠٠٠ وحدة عام ١٩٦٢ والى  
٩٥٣٠٠٠ وحدة عام ١٩٦٣ . ولم تتجاوز هذه الصناعة رقم انتاج عام ١٩٦١  
الا في عام ١٩٦٤ فبلغ عندئذ ١٠٦ مليون وحدة .

المزاحمة الإيطالية بصورة خاصة هي التي خلقت الصعوبات لصناعة  
البرادات الفرنسية . فبينما كانت الصناعة الفرنسية في حالة من الركود  
والتراجع عرفت الصناعة الإيطالية توسعا مثيرا . فقد ارتفع انتاجها من  
٣٦٦٠٠٠ وحدة عام ١٩٥٧ و ٩٧٧٠٠٠ وحدة عام ١٩٦٠ الى ١٠٥٣ مليون  
وحدة عام ١٩٦٣ و ٢٠١٨ مليون عام ١٩٦٤ (عام التراجع الاقتصادي الإيطالي)  
و ٣ ملايين وحدة عام ١٩٦٧ . فأكثر من ٥٥ ٪ من البرادات المباعة في فرنسا  
عام ١٩٦٥ مصدرها اجنبي الثلاثان منها ايطالي . وخلال الاربع الثلاثة  
الاولى من عام ١٩٦٧ ، ٨٠ ٪ من البرادات المباعة في فرنسا مستوردة من بينها  
٧٥ ٪ من إيطاليا (١٥) .

ما كان رد فعل رجال الصناعة الفرنسية والحكومة الفرنسية تجاه هذه  
الآزمة ؟ لقد شجعوا بالدرجة الاولى ، كما كان متوقعا ، اندماج المشاريع

---

(١٥) - لقد احتلت التروستات الاربع الإيطالية للبرادات زانوسي واينيس وانديريت  
وزوباس ايضا ٢٥ ٪ من السوق البريطانية خلال النصف الاول من عام ١٩٦٧ ( الايكونوميست  
١٦ ايلول ١٩٦٧ ) .

الانتاجية الا انهم لجأوا بالاضافة الى ذلك الى تدابير حازمة تتعلق بالحماية الاقتصادية .

لقد ادخلت فرنسا عام ١٩٦٢ رسوم التعويض على البرادات التي في الواقع رفعت الى حد كبير التعرفة الجمركية الامر الذي ينفي معاهدة روما روحا ونصا . وقبلت السلطات المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية هذه التدابير بعد ان فرضت عليها قيودا تتعلق بالمدة والكمية . وفي ٢٤ تشرين الاول عام ١٩٦٥ اي قبل يوم واحد من انتهاء فترة القيود قررت الحكومة الفرنسية ادخال قواعد النوع الى كل البرادات المدة للبيع في السوق الفرنسية . وفي نظر المصدرين الايطاليين والالمان ليست هذه القواعد سوى حماية تقريبا خفية لصناعة البرادات الفرنسية التي يتحتم عليها رغم اندماج المشاريع ان تعوض ما خسره في التأخر بنسبة ١٥ الى ٢٠ ٪ من القيمة الوسطية للمصنع والبيع ( يفسر هذا التأخر بواقعة ان المنافسين الاجانب عددا القليل منهم يصنعون عددا من البرادات اكثر بمثلين وسطيا من البرادات التي هي من صنع فرنسي ) .

وبعد النجاح الباهر الذي احرزه التصدير الايطالي عام ١٩٦٧ نشهد حاليا الهجوم الثالث الذي قامت به الحكومة الفرنسية من اجل حماية مصنوعاتها فوجعت في ٦ كانون الاول عام ١٩٦٧ الى اللجنة المختصة في الاسرة الاقتصادية الاوروبية طلبا رسميا من اجل تحديد توريد الادوات المنزلية الكهربائية الى فرنسا . وفي حزيران عام ١٩٦٨ اتخذت الحكومة الفرنسية هذا الاجراء دون ان تستشير اللجنة المختصة بحجة الضرورة الملحة التي خلقتها حوادث ايار عام ١٩٦٨ .

ولا تشكل هذه الحالة في ذاتها استثناء واحدا . فقد طالبت هولاندا بحماية خاصة لصناعة صوفها المحلوج التي تهدها الاستيرادات الايطالية وطلب ايضا الصناعيون البلجيكيون بتدابير واقية من استيرادات افران الغاز الايطالية وشكوا من انهم اصبحوا هدفا لمنافسة غير شريفة تقوم بها ايطاليا في حقل صناعة الجوارب وحياكة الصوف وصناعة الرخام . وطالبت الصناعة



الإيطالية من ناحيتها أيضا بتدابير معاملة موجهة ضد استيراد وسائل النقل الأجنبية عندما ظهر لديها نقص كبير في المبيعات عام ١٩٦٤ (١٦) .

وإذا اتهمت الحكومة الليجولية خصوصا بالقومية الضيقة بسبب مقاومتها لاندماج فيات ستروين فيجب الاعتراف من ناحية أخرى بأن الحكومة الألمانية الغربية عاكست أيضا اندماج شركة البترول الفرنسية بيجيلسين كترشبيرجوك الذي قد ينشأ عنه تروست أوروبي قوي للبترول. فقد أفضى السيد جورج فلاسر مدير شركة الستهوم منذ قليل بمخاوفه من أن تقام في هذه الجهة من الاطلنطي شركات كبرى قومية بدلا من المشاريع الأوروبية . وأوجز تصريحه قائلا : أن المشاريع الفرنسية ستضطر بكل تأكيد إلى اتخاذ إجراءات معاكسة إذا تأكد هذا الاتجاه (١٧) .

وإذا كانت نكسة الحماية الاقتصادية ممكنة بمناسبة تراجع اقتصادي جزئي وفي فرع صناعي واحد نستطيع أن نتصور ما هي الضغوط التي ستمارس عندما يصبح التراجع الاقتصادي شاملا على حكومة لحملها على اتخاذ إجراءات تتعلق بالحماية الاقتصادية .

وفي الحالة التي تتقدم طريقة تداخل رؤوس الأموال الدولية إلى درجة تستطيع فيها الجماعات الرأسمالية أن تنجح بصورة حاسمة في مقاومة هذا

---

(١٦) - من الواضح أن أخطار النكسة في الحماية الاقتصادية لا تقتصر على الرقعة الجغرافية للسوق المشتركة . فقد أجلت فرنسا عام ١٩٦٨ بضغط من ألمانيا تحرير استيراد الأجهزة الفوتوغرافية اليابانية من القيود المفروضة عليها ( صحيفة لوموند ٢٨ / ٢٩ نيسان عام ١٩٦٨ ) .

(١٧) - لوموند ١٧ تشرين الأول ١٩٦٨ .

انظر أيضا إلى الهياج المحموم الذي لقيه في هولندا في بداية كانون الثاني عام ١٩٦٩ الإعلان من أن تروستين كبيرين أوروبيين ماتيسلمان وجرومون شيندر يهتمان بأول شركة هولندية للصلابة الميكانيكية .

الاتجاه مباشرة عندئذ تستطيع السوق المشتركة ان تغلب بنجاح على التجربة القاسية للتراجع الاقتصادي الشامل .

والشيء الذي اقل ما يكون أنه مدهش هو ان كاتباً سوفيتياً الاستاذ كيرسانوف قد منح الاولوية المطلقة للعامل السياسي دون ان ينظر حتى في شروط تغيير الاساس الذي ينشأ عليه بناء اقتصادي جديد عوضاً عن ان يدرك ان نشوء سلطة البورجوازية على الصعيد الاوروبي لا يمكن ان يحصل الا من تدويل الراسمال الفعلي (١٨) . فكتب يقول : « الاحتكارات الدولية الموجودة منذ زمن طويل تنشأ وتتفكك » . انما الاحتكارات الدولية التي تصبح القوة الحاسمة في سلسلة من البلدان الاوروبية والتي يؤدي تفككها الى تفكك الاقتصاد الراسمالي في هذه البلدان تلك الاحتكارات تشكل ظاهرة جديدة واضحة . ولا يمكن ان ينشأ اتحاد فيدرالي راسمالي اوروبي الا بعمل هذه الظاهرة الجديدة .

\* \* \*

١٨) (١٨)

A. W. Kirsanow, Die Usa und Westeuropa, Akademie - Verlag, Berlin  
1968 pp. 156 / 57 .

## الفصل العاشر

### الحركة العمالية الأوروبية والمنافس بين أوروبا وأمريكا

حدث خلال عشرات السنين الماضية تحول مدهش في موقف الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع البورجوازي تجاه مبادئ القومية والاممية .

في الاصل كانت القومية في مرحلتها التقدمية كما في مرحلتها الرجعية ايدىولوجية بورجوازية صرفة . فالمجتمع البورجوازي وانطلاق طريقة الانتاج الراسمالي ونشوء امم اوروبية كل ذلك هو ظواهر مرتبطة ببعضها البعض ، ارتباطا وثيقا ان لم تكن قد حدثت في آن واحد . وفي الجهة المقابلة كانت تتجسد فكرة الاممية في البروليتاريا الفتية قبل ان يعلن ماركس وانجليس في البيان الشيوعي ان « لا وطن للعالم » .

ولا نستطيع هنا تحليل الدواعي التي قادت المنظمات الشعبية للطبقة العاملة الى الاندماج اكثر فاكثر في الدولة البورجوازية . فاحدى طرق التعبير الايدىولوجي عن هذا الاندماج هو مع ذلك كره هذه المنظمات المتزايد للاممية . ويكفي ان نذكر ان بعض المنظمات الاجتماعية الديموقراطية سواء اكانت شيوعية خروتشيفية ام ماركسية تفكر حاليا في هز راية الاستقلال القومي في بلدان في منتهى التصنيع من اوروبا الراسمانية التي ترك فيها الكفاح

من اجل الاستقلال منذ قرن تقريبا واتقطع منذ زمن طويل عن ان يلعب دورا تاريخيا كعامل تقدم في تلك البلدان .

انما اذا استثنينا كل العوامل الذاتية والايديولوجية لابد لنا ان نلاحظ انه اسهل على البورجوازية من الطبقة العاملة ان ترتفع فعليا وجماعيا فوق الحدود القومية . وكذلك ليس من قبيل الصدفة اذا تكيف ارباب العمل بسهولة اكثر وباعداد اكبر مع متطلبات الاندماج الاقتصادي الاوروبي واذا انشأت منظمات دولية اكثر عددا واشد نشاطا مما توصلت اليه الحركة العمالية حتى هذه الساعة . ومن الثابت انه يمكن ان توجد لهذا الامر اسباب تمت بصلة الى الظرف الاقتصادي الوقت ولا ينجم لزوما من الوضع الفعلي للطبقة العاملة . فعمال البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية هم منقسمون على انفسهم سياسيا وقد برز هذا الانقسام بشكل انفجار اصاب الحركة النقابية . وسواء اكان ارباب العمل محافظين ام احرارا ، قوميين ام اميين ، يهودا ام مسيحيين ، لم تمنعهم الاختلافات من النوع الديني او الفلسفي من تشكيل منظمة واحدة لارباب العمل الاوروبية بينما عمل انقسام العمال الى اشتراكيين ديموقراطيين او شيوعيين او كاثوليك او بروتستانت حتى الآن كمقبة كاداء في وجه خلق جبهة نقابية موحدة داخل الاسرة الاقتصادية الاوروبية ( ١ ) .

ومع ذلك يجب الاقرار الى جانب هذه المصاعب التي تمت بصلة الى

---

( ١ ) - الامر المتناقض في ذاته ان التيارات النقابية نفسها من نوع « القوة العاملة »

او الاتحاد الدولي الحر والتي تماكس بنف الاتحادات النقابية الخاضعة لنفوذ الحزبين الشيوعيين الفرنسي والاطالتي تقبل ضمن الاطار القومي بعيدا وحدة العمل مع اتحاد العمال العام والاتحاد الدولي الحر وتمازجها بصورة مستمرة . وبالتالي قبل هؤلاء الاوروبيون المعاندون بالعمل المشترك مع النقابات ذات الاتجاه الشيوعي ضمن الاطار القومي انما رفضوه باصرار ضمن الاطار الاوروبي .

الظرف الاقتصادي ان اسبابا موضوعية قد عرقلت ايضا اسلوب عمل اممي هام يقوم به العمال .

ولا يأتي مبدأ الاممية الى الجماهير بالسليقة ولا بالدراسات النظرية . فانه ليس سوى نتيجة تجربة عملية فيستطيع البورجوازي الكبير بسبب وضعه الاجتماعي ان يتوصل بسهولة اكبر الى تعلم اللغات الاجنبية والرحلات الى البلاد الاجنبية التي تجعله في اتصال مستمر مع الزملاء الاجانب (٢) .

والفرصة السانحة التي توفرت للطبقة العاملة الاوروبية للقاء الرفاق في العمل جماهيريا كانت تنقلات الناس الكبيرة من بلد الى آخر التي سببتها انقلابات الحرب وما بعد الحرب . ولا شك انها لم تكن المدرسة المثالية لتعليم الاممية .

وحتى الوجوه الايجابية من حيث قوتها الكامنة التي يمكن ان تكون لوصول العمال الجماهيري الذين استوطنوا في اغلب بلدان الاسرة الاقتصادية الاوروبية خلال السنوات العشر الماضية قد زالت بسبب عدم ضمان الاستخدام الذي يتميز به وضع العمال والذي يظهر التزميل الاجنبي كمنافس ممكن لاستخدام مهلد .

وان مستوى معيشة العامل الذي هو ادنى من مستوى معيشة البورجوازي ودرجة تعليمه التي هي اقل من درجة تعليم هذا الاخير يحصران العامل

---

(٢) - من الاكد ان هذا الوضع قد تغير كثيرا خلال السنوات الاخيرة بفضل السياحة التي يمارسها العمال الشباب في البلدان الاجنبية . والنتائج الاولى الايجابية لهذه الظاهرة التي اخلت تظهر ضمن اشياء اخرى بصورة عدم وجود آراء مسبقة تجاه الامراف والمعدات الاجنبية بدأت تبرز لدى جيل الشباب .

ويمكن هكذا من تسجيل بحث غوغاتي من الاممية انهاء التضامن الثوري الذي جرى في فرنسا خلال شهر ايار من عام ١٩٦٨ .

في افق ضيق من الافكار والمشاعر . فيقوم بردود فعل تخلص من الثقة بالنفس اي بصورة غريزية مع كره لكل ما هو مجهول وغريب وجديد (٣) . وعندما تبذل المنظمات القوية للحركة العمالية جهدا منظما لرفع الوعي ومكافحة هذه التيارات تستطيع الجماهير الكبيرة ان تتمثل حقيقة مبدا الاممية . انما في الواقع منذ ثلاثين عاما لم يبذل اي جهد لرفع مستوى الوعي لدى الجماهير في اوربا الغربية من قبيل المنظمات التي لها لقاء مع عدد كبير من الناس .

ويجب ان نضيف الى ذلك ان نفس هذه المنظمات التقليدية للحركة العمالية تتحمل المسؤولية الكاملة لان الموجة الثورية التي حصلت بعد الحرب (١٩٤٤ - ١٩٤٨) انتهت باعادة بناء الرأسمالية . فلا التوسع الاقتصادي للرأسمالية الجديدة في اوربا ولا انهيار الوعي الطبقي في بعض الطبقات العمالية هما نتيجة لاية آلية اقتصادية او قوة شيطانية متفوقة من الطبقات الشعبية الوسطى . لقد تحقق ذلك بالتنازلات والمواطات المتتابعة التي قبلت بها ادارات العمال التقليدية فيما يتعلق بالمجتمع البورجوازي .

ويمكن الاستخلاص من كل هذا ان الرأسمال الكبير الاوروي كان افضل استعدادا من الطبقة العاملة للتنظيم تبعا لتطورات كيان الاسرة الاقتصادية الاوروية . ومما لا ريب فيه ان الرأسمالية قد نظمت نفسها في هذا الاتجاه . فقد مارست اتجاهاات ارباب العمل باستمرار نفوذها على المناقشات والقرارات

---

(٣) - هذا هو المجال النفسي الذي يسمح ب بروز جميع اشكال العنصرية لا الالاسمية فحسب بل ايضا الحركات العرقية الموجهة ضد الافريقيين والعرب في فرنسا والعمال الايطاليين المستوطنين في سويسرا والالونين في بريطانيا الخ .. ومع ذلك يتحتم علينا ان نلاحظ ان محاولة السياسي المحافظ البريطاني اينوك بويل من اجل استغلال تلك المشاعر العرقية لاهداف سيانية لم تجد لها مدى سوى داخل الطبقات الاكثر تأخرا والاكثر فسادا من الطبقة العمالية البريطانية .

الصادرة عن السلطات الأوروبية فوق القومية ، بينما لم يكن لدى الحركة العمالية أي شيء مماثل تعارض به هذا النفوذ (٤) .

ونتيجة لذلك برز الاتجاه نحو اندماج اقتصادي في أوروبا على الأقل في مرحلته البدائية بانتقال حقيقي لعلاقات القوى لصالح أرباب العمل وعلى حساب العمال هذا الانتقال الذي ظهر أيضا داخل الحركة العمالية بظاهرتين متوازيتين وهما عدول الديمقراطية الاجتماعية التدريجي عن أهدافها الاشتراكية حتى الإصلاحية منها والتحويل التدريجي للأحزاب الشيوعية الأوروبية إلى ديمقراطية اجتماعية .

هذه الوقائع تسمح لنا أن نستنتج خلاصة هامة فيما يتعلق بالستراتيجية السياسية وهي أنه ليس هناك أي سبب يدفع الطبقة العاملة للتضحية في المرحلة الحالية بهدفها السياسي التقليدي أي استلام السلطة في كل بلدان الأسرة الاقتصادية الأوروبية في آن واحد أو الشيء الأكثر وهما من أجل التحويل الاشتراكي في أوروبا بالطريق المتوية لانتخاب برلمان أوروبي بالاقتراع العام (٥) .

ولا تستطيع هذه الموازنات سوى أن تعرض للخطر خط اختراق الاشتراكية

---

(٤) - تلمز قائمة العناوين المهنية وجميعيات أرباب العمل المنشأة في الدول الأوروبية الست منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨ مجلدا من ٥١٢ صفحة . ومن الأشكال المختلفة للنفوذ الذي مارسه الشركات الأوروبية ومنظمات أرباب العمل على السلطة التنفيذية الأوروبية انظر إلى جان مينو وسيدجاسكي في كتاب أوروبا الأعمال - صفحة ١٤٢ و ١٥٠ .

(٥) - هذا لا يعني مطلقا أننا نعرض بانتخاب برلمان أوروبي بالاقتراع العام المباشر من قبل جميع سكان البلاد الأعضاء بدلا من الاقتراع غير المباشر من قبل البرلمانات الست الأوروبية . أننا نريد أن نشير فقط إلى عدم ممارسة أية سلطة حقيقية في البرلمان الأوروبي الحالي في الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية وبأولى حجة فانه لا يسمح بالاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا كما لم تسمح بذلك البرلمانات القومية .

الحدود الأوروبية . فقانون التنمية الاقتصادية هو الذي يتحكم في تطور علاقات القوى الاجتماعية والسياسية في مختلف بلدان الجماعة الأوروبية . فإذا في بلد معين وصلت علاقات القوى الى حد أصبح فيه الوضع يائسا من اجل استلام السلطة من قبل العمال كما كان الحال في فرنسا في ايار عام ١٩٦٨ سيقوم قانون التنمية الاقتصادية بغير لصالح الاشتراكية شرط ان يتحقق فعليا استلام زمام السلطة لانه سيخلق بنفس الدفعة وضعا دوليا جديدا يغير علاقات القوى في البلدان المجاورة لمصلحة العمال . واذا بالعكس تركت هذه الفرصة السانحة تمر بحجة ان البلدان المجاورة لم تنضج بعد فسيعمل هذا القانون نفسه ضد الاشتراكية لان خيبة الامل والفتور اللذين سيستوليان على عمال البلاد الناضجة سينقلان اليها شروطا اقل ملاءمة تلك الشروط التي تحظى بافضلية في البلدان المجاورة .

ومع ذلك يجب على هذه الافكار حتى لا تؤدي الى تكهنات عقيمة ان تستند على وقائع اقتصادية موضوعية . الا ان جميع التحاليل التي سبقت هذا الفصل تسمح لنا بان نستخلص انه توجد في كل بلد من البلدان الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الأوروبية الامكانيات الموضوعية لثورة اشتراكية ظافرة طالما لم يبلغ تداخل رؤوس الاموال الدولي مرحلة الاندماج الاقتصادي الواقعي ولم يصل الى اقامة سلطة تنفيذية قوية مزودة بجميع صلاحيات الدولة في مجال الردع قبل كل شيء .

هل سيدفع النفاذ نحو الاشتراكية الى ترك السوق المشتركة ؟ هذا يرتبط في الدرجة الاخيرة بموقف السلطات فوق القومية وحكومات البلدان الاخرى وبورجوازياتها وطبقتها العاملة اي بعلاقات القوى الاجتماعية في الدول الأوروبية الست . ومن الواضح ان اقتصادا اشتراكيا في احد البلدان الاعضاء لا يستطيع ان يساكن لمدة طويلة اقتصادا رأسماليا في بقية بلدان الاسرة . انما من الواضح ايضا ان الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة البروليتارية في احد البلدان الاعضاء يحض على تصاعد ثوري سريع في البلدان المجاورة . وعندئذ كل شيء هو تابع لنتيجة اختيار القوى على الصعيد الأوروبي الذي تحركه الثورة الاشتراكية المنتصرة في احد بلدان السوق المشتركة . ومن السهل جدا تغيير هذه النتيجة ابتداء من موقع دفاعي اي



بالدفاع عن حقوق العمال في بلد ما من أجل ان يختاروا هم انفسهم النظام الذي يناسبهم دون ان يمنعوا عن ذلك بتدخل اجنبي او بمقاطعة اقتصادية او بتهريب واسع لرؤوس الاموال .

نستطيع الآن ان نشرح الموضوع الذي اثير سابقا حتى آخر نتائجه . فاذا في يوم ما ادى التداخل الدولي لرؤوس الاموال الى انفماج اقتصادي في السوق المشتركة او في الاسرة الاقتصادية الموسعة خلال ذلك بعدد اكبر من البلدان واذا ما ابرزت المؤسسات فوق القومية الى حيز الوجود سلطة دولية حقيقية جديدة قوية عندئذ تصبح العقبات الموضوعية من اجل الاستيلاء على السلطة من قبل الطبقة البروليتارية ضمن الاطار القومي منيعة (٦) . وفي هذه الحالة يتوجب على الطبقة الاوروبية العاملة ان تكيف عملها النقابي والسياسي مع الاطار الاوروبي بكامله وان تستخلص النتائج التي تنجم عنه بالنسبة لمنظمتها . ولا شك ان طريقة العمل هذه معقدة اشد التعقيد ولا تتم دون بكاء وصرير استنان وتدفع بصورة اكية في الحال الى تغييرات جديدة في علاقات القوى الاجتماعية على حساب الطبقة المأجورة . ومع ذلك اذا جعلت الظروف اعادة تثقيف وبناء الحركة العمالية لازمة عندئذ تكون النية بالتملص منها من قبيل اتباع سياسة التعمامة . الا ان الضغط الذي تفرضه تلك الظروف هو الذي سيفسح المجال لدفع هذه التغييرات الى الامام كي يكون هناك خط في تحقيقها باقل المخاطر .

ولا يجب ان نستنتج من الآراء السابقة ان للطبقة العاملة الاوروبية مصلحة في ايقاف حركة تداخل رؤوس الاموال الدولية بحجة ان هذه تعرض

---

(٦) - الشيء المحتم في هذه الحالة ليس ملكية الراسمال بكل معنى الكلمة . فقد استطننا ان نرى ثورات سياسية واجتماعية منتصرة في بلدان معظم رأسمالها في حيازة ايادي اجنبية ( كوبا هي المثل الواضح ) . انما الشيء الحاسم هو تداخل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اي معرفة اذا كانت العودة حتى الوقتية الى دولة قومية هي ممكنة موضوعيا واذا يمكن ايقاف او تحطيم الطبقات المالكة ضمن الاطار القومي .

لخطر التضيق تدريجيا امكانات الاستيلاء على السلطة ضمن الاطار القومي وانها تغير على الاقل مؤقتا علاقات القوى بصورة مناسبة لمصلحة الطبقة المأجورة .

ففي بادئ الامر يكون على كل حال من باب الوهم العزم على منع التحولات الاقتصادية التي تتوافق مع تطور قوى الانتاج لان الطبقة العاملة لم تحدد في النهاية هدفها من اجل الابقاء بصورة متصنعة على المشروع الرأسمالي الصغير وايقاف تجمع رأس المال .

وفي الدرجة الثانية لا يتضمن الدور التاريخي للحركة العمالية في هذه المرحلة من انحطاط الرأسمالية وفي البلدان المصنعة حتى اقصى درجات التصنيع التعلق بشدة بالمصالح الخاصة بهذه الفئة او تلك من البورجوازية سواء اكانت الفئة التي تدافع عن التجمع الدولي لرؤوس الاموال او التي تبقى متمسكة بالدولة القومية . وبالعكس يكون دورها التاريخي في ان تلج في جدول اعمالها تحقيق الاهداف الاشتراكية الخاصة بها . والحل البديل الذي يجب ان يواجه تداخل رؤوس الاموال الدولية هو الحتمية التاريخية لاوروبا الاشتراكية الموحدة لا الانتكاس في اية قومية اقتصادية رأسمالية .

ان الطريق الذي يؤدي الى توعية العمال في اوروبا لا يمر في الاحاديث النظرية ضد القومية ولا في المؤتمرات الأوروبية لا سيما اذا — مما يجعلها موضوع اتهام في البداية — نظمت بالاشتراك مع منظمات ارباب العمل لا بل يمر هذا الطريق في الحركة والتجربة الواقعية اي باعمال تجري ضمن الاطار الأوروبي .

وقد كتبنا منذ عشر سنوات ان اضرابا واحدا ذا ابعاد اوروبية يعمل من اجل توعية العمال الأوروبيين في الاسرة الاقتصادية الأوروبية اكثر من مئة مؤتمر في اوروبا . ولكن يا للأسف قد اثبتت التجربة عكس ما اشرنا اليه (٧) .

---

(٧) — ان اضراب عمال المادن الفرنسيين قد امكن تعطيله عام ١٩٦٢ باستيراد الفحم

لقد اضعف تقدم التداخل الدولي لرؤوس الاموال بصورة حتمية طاقة النقابات الاقتصادية على المستوى القومي ليس غير . ولم يكن هذا الاضعاف الا نسبيا طالما بقيت طريقة التداخل في بدايتها . وسيصبح مطلقا في اليوم الذي سيدرك نقطة منها يقود التغيير الكمي الى تغيير نوعي اي عندما تصبح اهم وسائل الانتاج موزعة على عدة بلدان من الاسرة الاقتصادية الاوروبية او عليها كلها . ومن الواضح ان اضراب عمال الحديد في لياج قد يفقد قسما كبيرا من فعاليته لو ان اصحاب معامل الفولاذ كانوا موزعين على البلدان الستة . علم يضعوا من اموالهم الموظفة سوى ١٠ ٪ في صناعة الحديد في لياج . ففي هذه الحالة يكون من الافضل لمصلحة الراسمالين ان يخسروا ستة اشهر من الانتاج والربح في لياج على ان يقوموا بتنزلات للعمال اللجيبيين التي قد تمتد

---

الاجنبي من الاسرة الاقتصادية الاوروبية دون ان يثر ذلك معارضة تضامن جدية في البلدان المجاورة .

بقي العمال البريطانيون ايضا اثناء اضرابهم الطويل عام ١٩٦٦ محرومين من كل دعم اجنبي فعلى باستثناء بعض المساعدات المالية .

ونجحت من اضراب عمال معامل الفولاذ في لياج عام ١٩٦٦ نتائج اشد خطرا بالنسبة لتلويخ الاسرة الاقتصادية الاوروبية . فقد دام اكثر من شهرين وكان هذا اول اضراب يهدف بصراحة الى تطبيق مبدأ ورد في معاهدة روما وهو « الاجرة متساوية مع العمل » . وبالتالي يتعلق هذا الاضراب بمصالح العمال في الدول الست الاعضاء في الاسرة الاقتصادية الاوروبية . وقد تحتم عليه ايضا ان يكتفي بدمع معنوي دون ان يتمكن من الاعتماد على تأييد فعلي تشكل اعمال تحصل في بلدان الاسرة الاخرى .

لقد اتخذ حدث عهدها مغزى الرمز الحقيقي . فخلال شهر ايار من عام ١٩٦٨ اي في الوقت الذي حصل فيه الاضراب القومي العام في فرنسا جرت مظاهرة دولية في بروكسل لأول مرة في تاريخ الاسرة الاقتصادية الاوروبية امام مقرها الرئيسي . انما لم تكن المظاهرة مظاهرة عمال بل مظاهرة فلاحين . فقد برهن هؤلاء السادرون في نزعتهم الفردية على روح تضامن اجتماعي اكثر من النقابات العمالية .

سريعا الى كل مناطق صنع الحديد في الاسرة الاقتصادية الاوروبية .

وحاليا يبدو هذا من قبيل الخيال ايضا . اما الذي لم يعد خيالا بل اصبح حقيقة هو النتائج الناجمة عن بداية تداخل دولي لرؤوس الاموال وزيادة فروع الشركات الاميركية في اوروبا . فانها تفسح المجال لبعض اوساط الراسمالية للاستفادة من عدم تساوي الاجور على المستوى الدولي ولاستخدام عدم التساوي هذا من اجل ممارسة ضغط دولي على الاجور . وهكذا نعود الى نقطة انطلقنا اليها المنطق الضمني الذي يخضع له في عصرنا هذا تصدير رؤوس الاموال . ولا شك ان حركات رؤوس الاموال الخاصة بالتروستات العالمية الضخمة لم تعد تتوافق مع ذات الواقع الاقتصادي لثمانين سنة خلت عندما كانت رؤوس الاموال تصدر الى البلدان المتخلفة . ولا ريب ان الاهتمام بالسياسة المالية والتجارية لم يكن غريبا عن هذا . انما في النهاية لا يحيل تروست عالمي طلب انتاج الى فرع له الاطيلة ما يكون هذا الطلب مربحا . وحيث انه ليس من المعقول ان يتصرف الفرع بتكنولوجية اكثر تقدما من ( البيت ) الام ، المركز الرئيسي كيف نفسر قدرة على جني الارباح اكبر في النهاية الا بيد عاملة اقل تكاليفا ( ٨ ) . فاذا توفرت هذه الشروط لا شيء يمنع تروستا ضخما يمتلك فروعا في كل مكان من ان ينقل اذا راق له ذلك طلباته من بلد الى آخر وان يستخدم هذه الامكانية كوسيلة استقلالية تعسفية تجاه المأجورين او النقابات التي تقوم ببعض المطالبات وان تذهب حتى اغلاق بعض المشاريع الذي يؤدي الى ضالة عامة في الاجور ومقاطعة اقتصادية للبلدان التي تدفع اعلى الاجور ( ٩ ) .

---

( ٨ ) - بالنسبة لمعظم البيوتات الاميركية التي سئلت ، العوامل التي تحدد اقامة محلات للانتاج في البلاد الاجنبية تكمن في تكاليف النقل والمواد الاولية واجور اليد العاملة ( المكنور نيبيلز فيروس : ادارة توظيف الاموال الاميركية في اوروبا - الارشيف الاوروبي رقم ١ ، ١٩٦٧ .

( ٩ ) - اوردت المجلة الاسبوعية البريطانية الساندي تايمز في عدد ٢٦ ايار ١٩٦٨ مثالا

وقد اظهرت صناعة السيارات خلال السنوات الماضية بعض الاتجاهات التي تبين ان خطرا كهذا ليس من قبيل الخيال (١٠) .

فالتقابات الاميركية لصناعة السيارات هي التي عارضت الاكثر صحة على الامد الطويل عندما طالبت بانشاء نقابة عالمية واحدة لفرعها هذا . ولا تريد ان ننظر هنا فيما اذا كان هذا المطلب واقعيا وناجعا ضمن الاطار المعروف للنشكيلات النقابية الخاصة بعمال صناعة السيارات في اوروبا واليابان وفي الاسباب الداعية لذلك . الا انه من الواضح في مواجهة تدويل رأس المال المتزايد ان الطبقة العاملة لا تستطيع أن تحمي نفسها بنجاح ما لم تستخدم بصورة واسعة أكثر سلاح العمل والتنظيم الدوليين .

فالتروستات الدولية ( وليست التروستات الاميركية فقط ) هي التي يجب ان تكون المجالات الاولى للمناورة وان تقدم الاهداف الاولى لهذا النوع

---

عمليا لنقل دولي مماثل من الطلبات من قبل تروست عالمي الا وهو التروست البريطاني لنفول القطن ( ج. ب كوتس ) . عندما هددت السوق السويدية لهذا التروست بتصدير الفول الياباني الرخيص الثمن ، نقل التروست كوتس الطلبات المدة للسويد من معاملته البريطانية الى معاملته في اليابان واستطاع هكذا المحافظة على هذا السوق . وتضيف المقالة الى ذلك ان المساعدة الاولى الهامة التي قام بها مدير الشركة الحالي شارل بيل عندما كان مديرا للانتاج كانت في اقامة نظام اساسي للمقارنات والرقابات الخاصة بالانتاج عبر العالم . فنقطة اليد العاملة تختلف اختلافا كبيرا بينما ينطبق هذا النظام على كل مستويات الاجور وعلى جميع اشكال الآلات التي يصح استعمالها من الوجهة الاقتصادية في كل بلد من البلدان .

(١٠) - هددت شركة فورد ارجنتين اثناء اضراب جرى في عام ١٩٦٦ النقابات بنقل نشاطاتها الى البلدان الاجنبية . وقد نقلت فورد بريطانيا فعليا بعض اعمالها الى فورد جنك ( بلجيكا ) في عام ١٩٦٨ . وحوالي نهاية هذه السنة ردت فورد جنك على اضراب قام به العمال من اجل تعادل اجورهم وشروط عملهم مع اجور وشروط العمل في معامل فورد حيث تتقاضى اليد العاملة اجورا افضل بتهديدهم بنقل اعمالها .

الجديد من الحركة النقابية من أجل المعركة . وعندئذ يكون من الضروري فعليا بالنسبة للمنظمات النقابية الأوروبية أن يقوم ممثلوها باتصالات من أجل تحديد مطالب مشتركة وتنظيم أعمال مشتركة بنية الوصول الى أهداف معينة دون أى استثناء . فقد وضع فيوم ( الاتحاد العالمي لعمال المعادن المنضم الى سيسل ) وايسف ( الاتحاد العالمي لعمال الكيمياء المنضم الى سيسل ) مطلباً مماثلاً عندما طالب هذان الاتحادان بمفاوضات دولية تتعلق بالأجور بنية إجراء عقد جماعي دولي . انما لا يمكن تحقيق هذا الهدف اذا لم ينضم الى العمل الاتحاد العام للعمال والاتحاد العام الدولي الحر . فقد يوشر بمحاولات من أجل مفاوضات دولية تتعلق بالأجور مع التروست الهولندي فيليبس ( ١١ ) . وحاليا تجري مباحثات من أجل القيام باضراب دولي عام ضد التروست سان كوبان .

ويجري حاليا في الرأسمالية اثناء مرحلة نزولها تحول اجتماعي اقتصادي ضخم يمكن ان يطلق عليه اسم الثورة الصناعية الثالثة التي تستطيع كالثورة الاولى والثانية ان تفرق بعض الاقسام من الطبقة العاملة في شروط رهيبة ( ١٢ ) . وحيث ان العمال في العهد الحالي قد اصبحوا اقوياء بتجارهم التاريخية ، وبمستوى تنظيم ووعي اعلى بصورة لا مثيل لها مما كان في عهد الثورة الصناعية الاولى والثانية ، لهذا السبب صارت لديهم امكانيات اكبر مما كانت في بداية القرنين التاسع عشر والعشرين من أجل ضمان الدفاع الذاتي عن انفسهم والاستيلاء على حق تقرير مصيرهم النهائي .

---

( ١١ ) - الايكونوميست ١ نيسان ١٩٦٧ .

( ١٢ ) - كتب بلران وسوزي ( الرأسمالية الاحتكارية صفحة ٢٦٧ ) ان عدد العمال غير المختصين حسب بيانات وزير العمل الاميركي ويلاد ويرتز قد انخفض في الولايات المتحدة من ١٢ مليون عام ١٩٥٠ الى اقل من ٤ ملايين عام ١٩٦٢ . وهذا يفسر على الاقل جزئيا نسبة البطالة التي تزيد على الوسطي في السكان السود لا سيما في الشبيبة السوداء الاميركية كما يفسر لنا دورها المتزايدة خلال السنوات الماضية .

## الفصل الحادي عشر

# البديل الاشتراكي كحل

في الفترة الاخيرة ارتفعت اصوات اكثر فاكثر عديدة من بعض اصحاب نظرية السلطة التقنية لاقناع الحركة العمالية الاوروبية بان من مصلحتها الاندماج اكثر في الدولة البورجوازية بالطريق غير المباشر للمؤسسات فوق القومية في الاسرة الاقتصادية الاوروبية - اي للاتحاد الفيدرالي الاوروبي - بحجة ان هذا هو الرد الوحيد الفعال على النفوذ المتزايد بصورة مستمرة للرأسمال الاميركي في اوروبا .

ففي فرنسا خصوصا اثارت هذه النظرية التي كان جان جاك سيرفان شريبير هو الناطق بها بعض الاصضاء . وقد دافع عنها سابقا بصورة واسعة نادي جان مولان (١) .

ويوجه هؤلاء الايديولوجيون الى المدافعين عن الاشتراكية العلمية نفس الانتقاد الذي وجهناه في هذا الكتاب الى انصار الديجولية . فبتمسكهم بافكار

---

(١) - سرفان شريبير : التحدي الاميركي . كلود بروكلان : الاشتراكية واوروبا - مجموعة

جان مولان ، باريس لوسوي عام ١٩٦٥ .

تجاوزتها الظروف الحالية فانهم لا يفعلون سوى تعجيل انتصار الرأسمال  
الاميركي في اوروبا .

وتصل نظريتهم الى البرهان التالي وهو ان تجمع وتتركز رؤوس الاموال  
الدولية للذين اخذا يظهران اكثر فاكثرا هما على كل حال من الامور الحتمية  
في اوروبا . ويمكن ان يبدأوا بشكلين . فاما ان تبتلع شركات ما وراء الاطلسي  
المشاريع الاوروبية او ان تؤسس شركات اوروبية جديدة ذات ابعاد كبيرة .  
ففي الحالة الاولى يفقد الاوروبيون كل رقابة على وسائل الانتاج اي ان الطبقة  
العاملة الاوروبية لا تستطيع ان تمارس اي نفوذ حتى ولو كان غير مباشر على  
ادارتها لا بالاضرابات ولا بالمظاهرات ولا بالنتائج الانتخابية . وفي الحالة الثانية  
يحافظ الشعب الاوروبي على الاقل على امكانية ممارسة هذا النفوذ بصورة  
غير مباشرة . لهذا السبب يقتضي على العمال الاوروبيين ان يعتبروا كأقل  
ضرر تجمع رؤوس الاموال على المستوى الاوروبي الذي يضمه اتحاد فيدرالي  
اوروبي (٢) .

وان الاقتراح الذي عرضه سرفان شريبر على الحركة العمالية الاوروبية  
يتضمن بصورة جلية ان هذه ستعمل عن اهدافها التاريخية الخاصة التي

---

(٢) - سرفان شريبر : التحدي الاميركي صفحة ١٢٤ وما بعدها . كلود بروكلان : الاشتراكية  
واوروبا صفحة ١٢ وما بعدها . وجه آخر لهذه النظرية قدمه الاشتراكي الفرنسي سرج مالبه  
الذي اقترح على الحركة العمالية ان تشكل جبهة واحدة مع رأسمالية الدولة الديجولية التي  
تتمتع بالسلطة التقنية من اجل مكافحة دخول الرأسمال الاميركي الى اوروبا .

هذه النظرية هي بعيدة عن الواقع كل البعد لسببين : اولاً لان الاستراتيجية الديجولية  
لا تسمح بمعارضة الرأسمال الاميركي بصورة فعالة وثانياً لان دييجول لا يمثل رأسمالية الدولة  
ذات السلطة التقنية بل قسماً هاماً من الرأسمال الكبير الفرنسي الخاص . وبالتالي تدفع  
نظرية مالبه الحركة العمالية الاوروبية الى الارتباط بمصالح الرأسمال الكبير كما يمتنى ذلك  
بروكلان وسرفان شريبر .



انقضى عهدا او التي اصبحت غير قابلة للتحقيق على كل الاحوال .

ولا يمكن الا بالاستناد على هذه البراهين ان نبين التطور الجاري بطريقة تحصر فيها الحركة العمالية في الاختيار بين شكلي التجمع الرأسمالي الذي يكون خطرا تقريبا بالنسبة لها الامر الذي يتضمن انه يجب عليها ان تعدل عن مطالبتها بالتحويل الاشتراكي للمشاريع الكبرى وبالتخطيط الاقتصادي الاشتراكي .

ويجب على بروكلان وسرفان شريبر كي يعطيا هذا البرهان مظهرا من الواقعية ان يتقدما بنظريات كانتا واضحة وان لم تتوافق قطعا مع الوقائع . والمثال على هذه الخرافة هو التأكيد ان السلطة الاقتصادية لن تكون مرتبطة بالملكية . ومن هذا النوع من الآراء تنقل هذه الخرافة الاخرى التي تتضمن ان السويد ( ولم تؤخذ السويد هنا الا كمثال للدولة الحديثة المزدهرة ) قد زالت منها فروق الثروة الفاحشة بسبب تبان اقل في الإيرادات (٣) .

لا تقاوم هذه النظريات التحليل العلمي الجدي اذ ان اهم المشروعات الانتاجية الخاصة في كل البلدان الرأسمالية الكبيرة هي خاضعة دوما لرقابة اقوى الشركات المالية وان ملكية رزمات الاسهم الكبيرة هي في اساس هذه القوة الاقتصادية . واذا هذه الاسهم لا تمثل في بعض الحالات سوى نسبة مئوية ضئيلة من الراسمال فهذا يبين فقط ان طريقة الانتاج الرأسمالية الحالية توفر لكبار الرأسماليين امكانية التصرف بالموال اكثر مما يملكون هم انفسهم . انما لم تشاهد في أي حال من الاحوال قوة اقتصادية تمارس من قبل غير المالكين . فملءاء البيوتات المالية يعرفون ذلك لانهم لا يتوقون الا للتكديس

---

(٣) - سرفان شريبر : التحدي الاميركي صفحة ٢٢٦ و ٢٠٨ . بروكلان : الاشتراكية واوروبا  
صفحة ١٥١ وما بعدها .

السريع لأكبر ثروة ممكنة بطريق خيار بيع الاسهم هذا البيع الذي لا يحصل الا اذا ارتفعت قيمة الاسهم المعنية (٤) .

وغاية هذه الاتجاهات اصبحت معروفة لدى كل الذين يتكبن للدراسة المسألة . فثلاثون عاما من الحالة المزدهرة لم تحدث أي تغيير فعلي في عدم تساوي الثروات . فواحد بالالف من الشعب الاميركي يمتلك اكثر من ٥٠ ٪ من مجموع الاسهم . وفي بريطانيا ٢ ٪ من السكان يمتلكان ٥٥ ٪ من مجموع الثروة القومية . وفي السويد تسيطر التروستات والجماعات المالية كالوالان يرق على الاقتصاد كما تفعل التروستات والجماعات المالية الاميركية (٥).

وتعرف ايضا الطرق التي تنظم بها قوائم النفقات - في اليابان ربع الادباح غير الصافية للمشاريع الانتاجية - التحايل والتهريب الماليين اللذين بطريقهما يلغى مفعول تساوي الضريبة على الدخل .

---

(٤) - لاحظ ورايت ميلز في كتابه النخبة المتنقلة ( نيويورك ، طبعة جامعة اوكسفورد ١٩٥٧ ، صفحة ١١٧ - ١٢٤ وما بعدها ) ان ترقى مدراء البيوتات المالية يقف على كل حال وفي اغلب الاحيان في الدرجة قبل الاخيرة من تسلسل التروستات الاميركية الكبرى .

(٥) - فيما يتعلق بالولايات المتحدة انظر الى نتائج التحقيقات المديدة التي وردت في الكتاب الرابع الذي ألفه الاستاذ ويليام دومهوف : من يحكم في امريكا ؟ - وبالنسبة لبريطانيا انظر الى مؤلف نورمان ماكري : السوق اللندنية - لندن ١٩٥٥ .

بخصوص خرافة الاشتراكية السويدية انظر الى جان مينو ودوزان سيد جانسكي : اوروبا : الاعمال صفحة ١٧٩ .

اثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٨ اضطر الديموقراطيون الاجتماعيون الذين مازالوا قابضين على زمام السلطة منذ ستة وثلاثين عاما الى الاعتراف بان بعض الفئات ما زالت مسيطرة على الاقتصاد القومي . ويؤكد موريس دوفرجيه ان اقل من عشرين ائمة تمارس الرقابة على هذا الاقتصاد ( لوموند ١ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ ) .

وبالتالي لا يوجد أي سبب موضوعي كي تعدل الحركة العمالية الأوروبية عن أهدافها التاريخية التي ما زالت الآن كما كانت في الماضي . فما زال الاقتصاد في أيادي الرأسماليين وما انفكت الملكية الخاصة عن استغلال العمل وتجري التنمية الاقتصادية باستمرار حسب القوانين الثابتة لطريقة الإنتاج الرأسمالي . فلو لم يكن الأمر كذلك لما استطعنا أن نذكر المنافسة الدولية التي وصفت هنا ولا النقطة التي توصلت إليها الا وهي التجمع الدولي لرؤوس الأموال .

ومع ذلك لا حاجة لأن يكون الإنسان ماركسيا عقائديا او نصيرا للثورة الاشتراكية حتى يرفض نظرية سرفان شريبير .

ان المرامي السياسية التي يطمح اليها التقنوقراطيون ( انصار نظرية السلطة التقنية ) الذين يريدون أن يدفعوا الحركة العمالية الى مرحلة جديدة من الاندماج في المجتمع البورجوازي هي في تناقض ليس مع مصالح العمال التاريخية (٦) فحسب بل ايضا مع مصالحهم الحالية .

ويعترف سرفان شريبير نفسه ان الدولة حسب نظريته - وبالدرجة الاولى الاتحاد الفيدرالي الاوروبي - ملزمة بتشجيع حتى الحد الاقصى انشاء شركات خاصة اوروبية كبرى . وهذه هي الميزة الاساسية في رده على التحدي الاميركي وهو على حق نوعا ما عند ما اعتقد انه يمكن أن تحصل مخاوف من أن تتعسف التروستات العملاقة بقوتها الاقتصادية الا انه ابعد هذا الاعتراض عندما اقترح تقوية سلطة الدولة لمواجهة هذا الخطر (٧) . كما لو

---

(٦) - تحدث سرفان شريبير بصراحة عن ضرورة اندماج كهذا : « الشرط الاساسي للاصلاح بالنسبة لشركة صناعية يكون في الوصول الى درجة عالية من الاندماج الاجتماعي . وهذا النوع من المسألة للمجتمع يفسح المجال كي يقبل بضرورات التغيير » . التحدي الاميركي صفحة ١٧٧ .

(٧) - سرفان شريبير : التحدي الاميركي صفحة ١٧٧ .

وكتب الاستاذ سيتوفسكي كذلك ( النظرية الاقتصادية والاندماج الاوروبي الغربي ، صفحة ٥١ ) ان تقوية الاحتكارات الدولية بسبب الاندماج الاقتصادي الاوروبي تستلزم اقامة رقابة عامة دولية .

ان تقوية الاحتكارات وزيادة تمرکز القوة الاقتصادية لا تسودان قبضة هذه الاحتكارات على الدولة .

وقد أدت دوماً تقوية سلطة الدولة دون أن تُلغى الملكية الخاصة بوسائل الانتاج الى تقوية قبضة أقدر جماعات الرأسمال الكبير (أ) .

وتدل على هذا تجربة خمسة وثلاثين عاما خلت سواء اكانت حالة هتلر ام روزفلت ام ديغول .

واذا اخذت الطبقة العاملة بمشورة هؤلاء المجددين اليساريين فانها لا تفعل سوى تقوية الد أعدائها الطبقيين مفسحة المجال هكذا لتجريدها من اسلحتها الاكثر فعالية من اجل حماية مصالحها المباشرة اي حرية التفاوض في الاجور وحق الاضراب دون قيد او شرط .

ومع ذلك اعترف بالامر بروكلان وسرفان شريبر بصراحة عندما اقترحا ان يكون الهدف الحالي للسياسة الاقتصادية الاستثمار في التوسع الذي لا يمكن ضمانه بتحديد الاجور بمفاوضات مباشرة بين النقابات وارباب العمل بل بقرار حكومي - وفي هذا الظرف بقرار من سلطات التخطيط - الامر الذي يشمل ضمنا منع الاضرابات الوحشية التي تخالف هذا القرار وهكذا تكون مضمونة سياسة الايرادات المعروفة . وحاولا ان يعدلا صفة هذه المقترحات

---

(أ) - ارجع الى التاكيد الصادق الساذج الوقع الذي نشرته صحيفة يورمية بعنوان دعائي كيف يكون العيش مع العمالة ؟ « هؤلاء الرجال زعماء الشركات الكبرى في قبضة يدهم معبر الملايين من العمال اي انهم يتمتعون بتنفيذ مباشر على اقتصاد بلدانهم وحتى على اقتصاد العالم . وبهذه الصفة كلمتهم مسموعة من قبل الحكومات . وهم على اتفاق وثيق في اغلب الاحيان مع كبار موظفي الدولة . وكل شيء يساهم في هذا اي الثقافة والمسؤوليات والشعور المزوج بالديناميكية والطمع . فنجم عن هذا الوفاق توحيد في وجهة النظر التي تولد عنها الوحدة السياسية ( صدى البورصة ١٨ حزيران ١٩٦٨ ) .

المنافسة أساسا لمصلحة النقابات بالتاكيد ان الامر لا يتعلق باصدار نظام للاجور  
فحسب بل ان ايرادات جميع الطبقات الاجتماعية الاخرى سيحددها النظام  
ايضا . وفي هذا الباب من الآراء يبرز تلميح الى توسع الحق النقابي .  
ومع ذلك تدخل كل هذه المشاكل في اطار واقعي وهو اطار المجتمع  
البورجوازي ببنيتها وقوانين تنميته وقواعد حركته التي يحترس البحث فيها  
هذان المصلحان .

وفي ظل نظام الملكية الخاصة والسر التجاري والمصرفي واقتصاد المبادلات  
التجارية لا تستطيع الدولة وبأولى حجة البرلمان ان توقف ارتفاع الاسعار  
وتساعد الارباح عندما يكون الطرف الاقتصادي مائلا . فقد فشلت بصورة  
يرثى لها جميع المحاولات التي بوشر فيها في هذا النحو بما فيها البيروقراطية  
الشديدة والارهاب كما حدث في عهد الريخ الثالث (٩) . ومع ذلك اذا أصبحت  
الاجور والرواتب معروفة سيستخدم الرأسماليون الف وسيلة بارعة لاختفاء  
المربح والاموال . فتكون الطريقة الوحيدة للكشف عن نسب الارباح الحقيقية  
التي يجنيها ارباب العمل - بصرف النظر حتى عن التقليل الفعلي لهذه الارباح  
- بإبطال السر التجاري والمصرفي إبطالا جذريا وبإعادة الرقابة العمالية على  
الانتاج ليس على المستوى الاقتصادي بمجمله فحسب بل أيضا على مستوى  
كل مشروع وكل معمل وذلك بمنح العمال حق التحقيق في المحاسبة بالنسبة  
لجميع الاموال . واذا أستطيع تنظيم موازنة تقريبية من اجل اخفاء القيمة  
الحقيقية للبضائع المخزونة عن المراقب المالي او تمويله الاسوال المستثمرة  
بنفقات اصلاح المعدات فلا تتمكن هذه الاجراءات أن تخفي شيئا عن انظار

---

(٩) - من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٤٢ ارتفعت النسبة المحددة لاسعار المنتجات الزراعية من  
٨٦ر٤ الى ١١٨ر٦ والنسبة المحددة لاسعار الاشياء الاستهلاكية الصناعية من ١١١ر٧ الى  
١٤٩ر٦ . وقد حصل هذا رغم القرارات الصارمة المتعلقة بثبوت الاسعار ( بتييلهم : الاقتصاد  
الاماني في ظل النظام النازي - باريس - ريفير عام ١٩٤٦ صفحة ٢١١ ) .

العمال الذي يجلبون وينقلون ويراقبون ويستعملون هذه البضائع ويستخدمون الآلات يوميا .

ان التحديد القانوني لزيادة الاجور السنوية بطريق نسبة زيادة الانتاج السنوية يبدو ضروريا للقائضين على زمام سياسة الإيرادات حتى يكون الاستقرار الاقتصادي مضمونا (١٠) .

ومن الغريب ان مطلبنا كهذا لا يرتفع الا في الفترة التي يكون فيها الاستخدام كاملا نسبيا وعندما يتعرض ارباب العمل لمشاهدة خطر قانون العرض والطلب يفسح المجال في سوق العمل لبعض فئات العمال من اجل رفع نسبة زيادة اجورهم في قطاعات ذات اهمية حساسة .

انما اذا جرى تراجع اقتصادي وزاد عدد العاطلين عن العمل وبالنسبة حصل ضغط على سوق العمل عندئذ يرى ان انصار سياسة الإيرادات قد عدلوا عن معيار الاستقرار الاقتصادي وزيادة القدرة الانتاجية . وفي هذه الحالة يريدون فجأة ان يكون الطرف الاقتصادي السيء وضرورة ضمان انطلاق الانتاج من جديد والمحافظة على قدرة جني الارباح في المشاريع ، المعايير الحاسمة من اجل تحديد نسبة زيادة الاجور او خفضها . واذا كان هذا يعني حقا عدالة التوزيع فيجب على سياسة الإيرادات ان تتضمن زيادات

---

(١٠) - نلاحظ دون ان نتوقف ان تحديدا كهذا لزيادة حجم الاجور يثبت فقط التوزيع العالي للقيمة المضافة بين الراسمال والعمل وبالتالي نسبة الاستغلال المروفة ( نسبة القيمة الزائدة ) الخاصة بمجموع الأجوريين . فمعد فترة قصيرة طالب النقابيون الاكثر اعتدالا بمراحة باجراء توزيع جلوي جديد للدخل القومي ، لتلك القيمة المضافة لصالح العمال . وبدل تاريخ الحالة المزدهرة ان من قبيل الوهم توقع إعادة التوزيع من سياسة مالية اشد تجاه رأس المال . فتستطيع البودجوازية الكبيرة ان تحمي نفسها من ارتفاع الضريبة الشديدة على الدخل باخفاء واسع لايراداتها وبالتحايل والتلمص من الضريبة على نطاق واسع . في هذا الموضوع ارجع الى مؤلفات انقلوسكوبية كثيرة لا سيما كتاب الاستاذ دومهوف الذي ورد ذكره سابقا .

سنوية غير مرتبطة بالظرف الاقتصادي والزام رب العمل - او اللولة اذا لم يستطع ان يفعل ذلك - بدفع الزيادة ذاتها الى جميع المأجورين ليس في فترة الاستخدام الكامل فحسب بل ايضا في فترة التراجع الاقتصادي . وهذا يعني دخلا سنويا مضمونا للتجمع اي ازالة كل اثر للاستخدام على ايراد العمال .

لا لزوم لان يكون الانسان عالما كي يدرك ان سياسة ايرادات كهذه التي تضع العمال واصحاب رؤوس الاموال على قدم المساواة هي مستحيلة البناء في النظام الرأسمالي . انما اذا رفض الراسماليون صرف النظر عن قوانين سوق العمل عندما تعمل ضد مصلحة العمال فلا داع لان يقبل العمال بايقاف عمل هذه القوانين عندما تعيد بعض التوازن بصورة استثنائية على حساب الرأسمال . فليس الاستقرار الاقتصادي هو الذي ينصح به حقيقة انصار سياسة الايرادات بل ثبات الارباح وزيادتها . لهذا السبب حسب رأيهم ، الزيادات الفاحشة للمأجور هي التي يجبان توضع خارج نطاق القانون لالبطالة ولا التخفيض الدوري لايراد العمال في فترة التراجع الاقتصادي .

والمطلب الاساسي الذي يجب على النقابات ان تواجه به الحملات المنظمة لصالح سياسة الايرادات هو رقابة العمال على الانتاج - ابتداء من تحديد الارباح الحقيقية والزيادة الفعلية لطاقة الانتاج حتى اهم القرارات الاقتصادية وتوظيف الاموال - .

وهذا ايضا ليس على مستوى الاقتصاد القومي بمجمله فحسب بل ايضا على مستوى كل فرع صناعي وكل تروست وكل مشروع كبير . وما يجب ان يطالب به ليس حق ابداء الراي او حق الادارة المشتركة بل حق الرقابة والاعتراض في كل المجالات لممثلي العمال المنتخبين .

هل يتضمن هذا توسيعا للسلطات النقابية الذي يلمح اليه سرفان شريبر بصورة مبهمه ؟ لا ابدا . فسياسة كهذه تضيق بصورة كبيرة حرية

المبادأة وتقلل من ارباح المشاريع الكبرى بينما يمتنى سرفان شريبر توسعها .  
وطالما لم تحصل النقابات والطبقة العاملة على الحقوق التي ورد ذكرها  
اعلاه فلن تكون كل سياسة للايرادات سوى وسيلة تقسح المجال لايقاف  
تصاعد الاجور او انخفاضها وتعني فقط اعادة توزيع الدخل القومي لفائدة  
المالكين واضراراً بالاجورين . وقد مر بهذه التجربة على الاخص العمال  
البريطانيون في ظل حكومة ويلسن ( ١١ ) ، الامر الذي يتفق اطلاقاً مع مقاصد  
سرفان شريبر لان هذا يعني رفع نسبة ارباح المشاريع الاوروبية الى نفس  
مستوى نسبة ارباح الشركات الاميركية الكبرى . ولكن هذا لا يمكن تحقيقه  
الا بانقاص حصة الاجور .

وهنا يتضح المعنى الحقيقي لنظريات سرفان شريبر ورفاقه البارعة . فان  
ما يريد ان يحصل عليه من الطبقة العاملة هو ان تعدل بطيئة خاطر عن الدفاع  
عن مصالحها الخاصة ازاء التروستات الاوروبية الكبيرة حتى تستطيع هذه  
حماية نفسها في المنافسة التي تواجه بها شركات ما وراء الاطلنطي . ومع ذلك  
لا داع للتوقف في اي حد جغرافي في هذا المضمار . فائناء اندماج التروستين  
الكبيرين البريطانيين للصناعة الكهربائية ردت ادارة احدهما على النقابات التي  
احتجت ضد اخطار التسريع التي يشملها الاندماج بما يلي : « اتفضلون ان  
ينقل مركز الادارة الى اليابان ؟ » . ويحاول اصحاب نظريات السلطة

---

( ١١ ) - حسب ما جاء في الايكونوميست ( ١ تموز ١٩٦٧ ) انخفض الدخل القومي الاسبوعي  
للعامل البريطانيين بين حزيران ١٩٦٦ وكانون الثاني ١٩٦٧ في القطاعات الاقتصادية الهامة السبعة  
عشر . وتراوح هذا الانخفاض بين ٠.٩ ٪ بالنسبة للعمال النصف اختصاصيين في الصناعة  
البحرية و ٧.٤ ٪ بالنسبة للعمال النصف اختصاصيين في البناء . فيكون قد بلغ وسطي خفض  
الاجور نسبة ٣.٥ ٪ . واذا اعتبر ارتفاع تكاليف المعيش الذي قدر رسمياً ب ٢.٢ ٪ مع انه  
قد وصل حقيقة الى حوالي ٣.٥ ٪ على الاقل ، فهذا يعني ان سياسة الإيرادات التي تتبعها  
حكومة ويلسن بالنسبة للعمال خلال هذه الفترة قد عبرت عن نقص مقداره ٧ ٪ من دخلهم الحقيقي  
لمدة ستة اشهر .



التقنية ان يعارضوا فكرة تضامن العمال ضد انراسمال بفكرة توحيد العمال مع ارباب عملهم القوميين الاوروبيين اي فكرة المنافسة بين العمال .

وان المطالب التي تسمى للحصول على افضلية في توظيف اموال التروستات الدولية في هذا البلد او ذاك - المطالب التي ظهرت وقت اندماج معامل اسبك وماريلي في وستينغ هاوس لا تستطيع مع ذلك الا ان تثير المزاخمة بين عمال مختلف الامم .

توجد اسباب اعمق لمطالبة بروكلان وسرفان شربير بسياسة الإيرادات المرتبطة بسلطة تنفيذية قوية ودولة قوية . فانهم تنجم في النهاية عن شروط استثمار رأس المال خلال فترة التجديد التقني السريع . فان الاستهلاك السريع لرأس المال المستثمر يقتضي تخطيطا متزايدا خاصا بتكاليف الانتاج وبالتالي تخطيطا خاصا بتكاليف الاجور . وهذا يتطلب ايضا تحويلا اشتراكيا متزايدا لتكاليف البحث العلمي والتقني . وسيؤدي هذان العاملان حتما الى الاندماج اي استبعاد النقابات وتهديم حق الاضراب والى مجتمع بورجوازي اشد تمسكا بالفكرة السائدة ومسيرا وخاضعا والى دولة قوية تستخدم الوسائل الزجرية من اجل وضع العمال في وضع يحلهم على تكاليف العملية دون ان يتمردوا على البطالة الدورية والتضخم النقدي المستمر والسير السريع للعمل والانهاك العصبي الناجم عنه والعدد المتزايد من الحاجات غير المقضية والخمول الفكري والمعنوي الذي يزداد وضوحا اكثر فاكثرا . الا ان حوادث ايار عام ١٩٦٨ قوت الشكوك فيما يتعلق بإمكانات نجاح هذا المشروع الرأسمالي الجديد لان مقاومة العمال تسير متصاعدة بحيث انه يمكن ان تعد نقطة انطلاق لسياسة البديل الاشتراكي (١٢) .

---

(١٢) - لهذا السبب لا نستطيع ان نقبل الخلاصة التي وردت في كتاب ذكر آنفا لميكائيل كيدرودن والتي تتضمن ان الاملاح الاجمالي الذي اظهرته الاتجاهات نحو زيادة الاجور على مستوى المشاريع قد اكتسب طائفة ثورية تعارض ميول الدولة نحو رقابة مركزية على الاجور

ومع ذلك لا يجب ان نستخلص ان الحركة العمالية الاوروبية ملزمة بالاكتماء بان تشاهد دون ان تبدي اي نشاط ، التطور الذي يتبعه تدأخل واندماج رؤوس الاموال الدولية مقتصرة فقط على حماية الاستخدام والارادات الحقيقية للعمال . فاختيار هذه الطريقة الوثيقة من الجهة النقابية هو غير واقعي تقريبا من حيث حماية مصالح العمال بقدر ما يكون اختيار الطريقة الديمقراطية .

سير الدورة الاقتصادية الطويلة ذات الاتجاه التوسعي نحو نهايتها . وستبدأ الآن دورة اقتصادية طويلة تتميز بنسبة نمو اشد بطا في بلدان اوربا الغربية المصنعة . فالفروع الصناعية التي يتزايد عددها باستمرار والتي تشكو من قدرة انتاجية فائضة تبين ان طريقة الانتاج الرأسمالية لم تتوصل الى السيطرة على المشكلة التاريخية الخاصة بفائض الانتاج . وضمن الشروط التي اوجدتها رأسمالية الاحتكارات المنظمة جمد فائض الانتاج هذا موقتا بشكل قدرة انتاجية زائدة . ولكن حتى في هذا الشكل لا يمكن ان يفوتها التأثير على طريقة سير النمو الاقتصادي .

وفي المانيا الغربية ظهر منذ عام ١٩٦٠ في الصناعة التحويلية ميل واضح من اجل اتقاص القدرة التي هبطت في نهاية عام ١٩٦٧ الى اقل من ٨٠ ٪ .

---

( الرأسمالية الغربية بعد الحرب صفحة ١٤٧ - ١٤٨ ) .

هذه الاتجاهات موجودة وهي موضوع تنازعات اجتماعية هامة كما اشرنا سابقا . ولكن عندما تنفجر أزمة حقيقية ثورية تصبح البورجوازية الماجزة ظاهريا عن اجراء تنازلات تتعلق بالاجور خلال الفترة المادية مستمدة لمنح زيادات استثنائية في الاجور لتنفيذ ما تعتبر على حق انه جوهرى وهو سلطتها في العمل والاقتصاد والدولة . وقد رأينا ذلك في ايار عام ١٩٦٨ اذ كان الرد الوحيد الفعال للعمال يهدف الى الاستيلاء على هذه السلطة بطريق انشاء اجهزة مزدوجة السلطة . وهكذا وصلنا من جديد الى مشكلة الرقابة العمالية .

وقد بدأ يتضح هذا الميل منذ عام ١٩٥٨ في الصناعات الغذائية والمنتجات الكيماوية (١٣) . وفي فرنسا ، عشية انفجار ثورة ايار ١٩٦٨ لم تكن الصناعة تستعمل سوى ٧٥ ٪ من قدرتها الانتاجية (١٤) . وبعد استثمارات الفحم عرفت صناعة الحديد قدرة انتاجية فائضة من حيث التركيب . ( لقد اصبح منذ عدة سنوات المثل الذي يجب ان يضرب به استعمل القلعة الانتاجية المنشأة في الدول الاوربية الست اقل من ٨٠ ٪ ) . ونفس الظاهرة هي على وشك الوصول ايضا الى صناعة السيارات والصناعة البتروكيماوية وبالدرجة الاولى الى انتاج المواد البلاستيكية (١٥) . وبالتالي سيتضح بصورة اكيدة اكثر فآكثر ان ضمان الاستخدام في نهج الانتاج الراسماني ما زال من قبيل الخيال كما كان سابقا .

ومن جهة اخرى ستهدم الثورة الصناعية الجديدة بصورة اكيدة لا نظام الاستخدام فحسب بل ايضا نظام الاستهلاك وخصوصا العلاقة القائمة بين

(١٣) — تعبر هذه الحالة على الاخص عن ان تضيق اعتمادات المصرف الاتحادي الالمانى لم يكن في اصل التراجع الاقتصادي لعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ في الجمهورية الاتحادية الالمانية بل عجل في حلول اجل هذا التراجع كي يحد من سفته .

(١٤) — التاييمز ٢٨ ايار ١٩٦٨ .

(١٥) — انظر الى الايكونوميست ( ٣٠ ايلول عام ١٩٦٧ ) . لهذا السبب فتح التروست الاميركي الكيماوي ( دوبيون ) باب الخاصة على جبهة الاسعار في بريطانيا باجراء تخفيضين هامين على ثمن الاورلون والداكرون . فحصل اول تخفيض في حزيران عام ١٩٦٧ والثاني الذي بلغ ١٨ ٪ في آب من هذا العام ( الايكونوميست ٢ ايلول ١٩٦٧ ) .

وفي هذا الموضوع راجع ايضا المقال الذي نشر في الفينانشيال تايمز عدد ٢٩ تموز ١٩٦٨ : « المصنوعات البلاستيكية التي فاض انتاجها . » وسيستج العمل الجديد البتروكيماوي الذي سيكون جاهزا عام ١٩٧٠ اكثر من ثلثائة طن من المنتجات الجاهزة اي اكثر من مجموع الانتاج الاوربي للمواد البلاستيكية عام ١٩٧٠ .

استهلاك الفرد واستهلاك المجتمع وكذلك ستقوض شروط تكاثر قوة العمل .  
ولم ينفك الاشتراكيون عن التأكيد ان المجتمع الرأسمالي ليس طامغيا فحسب .  
بل هو ايضا غير معقول .

ففي التبذير الواسع للعمل البشري ولوسائل الانتاج الآلية يبدو بصورة  
اوضح هذا الامر غير المعقول . ويشير هذا الاسراف بالدرجة الاولى انقاص  
اليد العاملة والحروب وانتاج الاسلحة والنتائج الناجمة عن اللامساواة في  
الارباد والملكية .

وكان الامر هكذا في الماضي وسيبقى هكذا بصورة اكيدة في ايامنا هذه .  
بالنظر الى ان حجم هذا الاسراف لم يتضاءل ابدا (١٦) .

وينضم الى الشكل التقليدي للتبذير الرأسمالي شكل آخر الذي خلال  
عشرات السنوات القادمة سيتضح انه هدام اكثر فاكثران من شأن الرأسمالية  
تبيد مصادر الثروة في المجتمع بعدم استعمالها بصورة كاملة . انما هذا  
التبذير سيكون اكثر ضررا ايضا فيما اذا اتخذ شكل استخدام غير معقول  
لمنابع الثروة البشرية والطبيعية والآلية .

وكل ما زادت الصناعة الكبيرة الآلية جزئيا او كليا قلرة انتاجها بنسب  
مذهلة كلما كان من الصعب تحقيق القيمة الزائدة التي تتضمنها البضائع  
وكلما زادت نفقات التوزيع والبيع التي تتجاوز بصورة سريعة تكاليف الانتاج

---

(١٦) - لقد حدث ان التراجعات الاقتصادية العالية قد دفعت الى هبوط الانتاج الصناعي  
من ٥ الى ١٠ / بدلا من ٢٠ الى ٣٠ ٪ في فترة الازمة الشديدة للتلاينيات انما هذه النسبة  
المثوية الاضعف ترتبط اولا بمجمل تدوير المصادر الاقتصادية التي سببتها النفقات العسكرية  
( حاليا ٧٥ مليار دولار سنويا بالنسبة للولايات المتحدة وحدها ) تلك النفقات التي لا يمكن ان  
تقاس بمثلتها خلال التلاينيات .

بمعناها الحقيقي (١٧) . وفي نفس الوقت يتزايد تداول المنتجات العديمة الفائدة او الرديئة النوع كي يستطيع جهاز الانتاج الاستمرار في الدوران من اجل انتاج اكبر كمية ممكنة (١٨) .

وعندما يتحدث بعض الكتاب الفارقين حتى الاعماق في الفكرة البورجوازية وفي الآراء المسبقة الخاصة باقتصادية السوق ، عن مجتمع وافر الخيرات ، يتصورون حرفيا مجتمعا تمتلك فيه كل اسرة عشرة برادات (١٩) . ويصاحب حتميا تكديس هذه الاشياء التي تتناقص منفعتها تدريجيا شعور بالحرمان من الحق وبتر للشخصية الانسانية في أعلى ذروتها . وهذا صحيح في الدرجة الاولى بالنسبة للمنتج . وحيث انه ما زال خاضعا كما في الماضي الى علاقات السلطة المسيطرة في المشروع لذلك لا يستطيع ان يفتح مواهبه وينمي كرامته الانسانية وشخصيته ولا حتى ان يستخدم بصورة مثمرة قدراته الخلاقة . الا ان التقدم التقني يقتضي ان يتلقى هؤلاء المنتجون تعليما ثانويا او حتى عاليا ، الامر الذي لا يمكن الا ان يجعل اكثر تنافيا للمعقول واشد قابلية

---

(١٧) -- اوردت صحيفة صدى البورصة البروكسلي في عددها الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٦٧ ان قيمة تلم البرادات الإيطالية ( من ضمنها قسم من نفقات النقل والارسال ) هبطت وسطيا الى ٢٥٠ فرنكا فرنسيا وبالتالي يمكن ان تقدر قيمة السلع بحوالي ٢٠٠ فرنك فرنسي .  
ليقارن هذا باسعار البيع بالفرق .

(١٨) - فانس باكهارد : اسراف الانتاج ١٩٦٢ .  
ارجع في هذا الصدد ايضا الى الشجب المريع من قبل اللورد باودن للاشراف الذي يتضمنه السباق الى الفضاء في الولايات المتحدة ( مجلة الازمنة الحديثة ، ايار - حزيران ١٩٦٨ ) .  
وتفجر لا مقولة النظام ليس على هذا المستوى الاقتصادي الكبير فحسب بل ايضا على المستوى الاجتماعي الواسع في افلاس المدن الكبيرة وتلوث الماء والهواء وتضاعف الامراض العقلية وتزايد عدد المصابين بالادواء الكحولية في اغنى البلدان الرأسمالية الخ ..

(١٩) - فرانسوا هيتمان : اوروبا في فترة الانتاج ، طبقة فايلر - باريس ١٩٦٧ .

للانفجار التناقض بين النظام التسلسلي المستغل الطنفي الخاص بالمشروع الرأسمالي وحاجات المنتجين للتنمية الذاتية والانجاز الذاتي . وتطمح القوى المنتجة المعاصرة لا الى تجاوز حدود الدولة القومية فحسب بل ايضا حدود الملكية الخاصة وتريد ايضا ان تتحرر من الروابط التي تثقل كاهلها بعلاقات الانتاج والاستهلاك الرأسماليين .

وتتطلب الطريقة التقنية الحديثة والطاقة النووية اشتراك المنتجين والمستهلكين في الانتاج اشتراكا يخطط له بصورة واعية ويستند على الادارة الذاتية لان الديمقراطية الاقتصادية الحقيقية تفترض نظاما اقتصاديا يقرر فيه المعنيون انفسهم بعد مناقشات تسودها الروح الديمقراطية ، اختيار انواع الانتاج وتوجيه استثمار رؤوس الاموال ومدى التضحية التي يجب ان تقبل بها كل فئة اجتماعية بدلا من أن يفرض الامر الى وسائل المساومة العمياء وكتلة ديكتاتورية من اسياء الصناعة والمال او الى احلام الكاتبة السياسية التي يفترض ان معرفته شاملة (٢٠) .

ويمكن ان يخشى من هذا التناقض البارز بشكله : فيدرك اولا كتناقض اقتصادي لان دلائل الاشباع والوفرة قد ظهرت في عدة قطاعات استهلاكية من البلدان الصناعية ، الامر الذي يجعل مستحيلا من الوجهة المنطقية بقاء اقتصاد المرض (٢١) . ويدرك ثانيا كتناقض اجتماعي لان نظام المشروع

---

(٢٠) - ان مثال بريطانيا الحديث حيث بعد هبوط قيمة الليرة فرضت تخفيضات هامة في النفقات الاجتماعية من قبل زمرة صغيرة لاكثرية السكان والناخبين يكشف جليا عن نوع الديمقراطية المعروفة في الغرب . ونقول الايكونوميست في عدد ٢٤ شباط عام ١٩٦٨ صراحة ان مصرف النقد الدولي قد حصل على حق امتراض حقيقي فيما يتعلق بحجم الاستهلاك الاجمالي الخاضع لموازنة الدولة.

(٢١) - هذا الامر معترف به حتى من قبل مؤلف كتاب البريت ( المجتمع الوفير الانتاج والدولة الصناعية الجديدة ) .

التسلطي الذي يشد في عضده تقدم الصناعة الآلية يثير ضد هذا التناقض ردود فعل عنيفة أكثر فاكثر تفديها أعلى درجات الاختصاص لدى العمال (٢٢) .

وإذا أصبحت الصناعة آلية كما تنبأ بذلك بعض الاختصاصين بالنسبة لنهاية القرن ، فستزداد هذه التناقضات للفاية وسيجد العمال والمثقفون انفسهم امام اختيار احد امرين : فاما ان يشاهدوا تقوية غير محدودة للسلطة التي تحتكر الوصول الى حجم المعلومات المركز في الحاسبات الالكترونية ويروا تهديدا متزايدا لحصون الحريات الاخيرة الديمقراطية وملاجئ حق تقرير المصير الذاتي للفرد ويشاهدوا ايضا انضمام اقتصاد المساومات الفوضوية الى سلطة تقنية متنورة تقريبا ، واما حل التناقضات بطريق تخطيط اشتراكي موجه نحو اشباع الحاجات لا نحو استثمار الراسمال والربح في المشاريع

---

ويكره سرفان شريير واي مفكر منظم الى تأييد النفوذ الاميريكي وهو هرمان كهن الذي يرى ان اقتصاد المساومات سيتراجع باستمرار بسبب النمو التقني . ومع ذلك لم يطلع بأية خلاصة سياسية واجتماعية بالنسبة لاوروبا الغربية .

(٢٢) - في عام ١٩٦٤ كان يرجع اصل نصف الاضرابات البالغ عددها ٢٥٠٠ التي جرت في بريطانيا وكذلك ٤٠٪ من ايام العمل المضاعة التي بلغ عددها ٢٠٣ مليون الى منازعات حول نظام الشروع الداخلي ( المتناقضات - نشر هذا الكتاب روبين بلاكبورن والكسندر كوكبورن ، لندن ١٩٦٧ ) .

ان مؤسسة الرقابة العمالية على الانتاج التي اخذ بتزايد نفوذها في اليسار الانكليزي نشرت منذ قليل مجموعة من النصوص بعنوان : « هل يستطيع العمال ان يديروا الصناعة ؟ » . ود كتب المقدمة رئيس نقابة عمال المادن هوفسكانلون .

الاتجاه نحو رقابة عمالية تتنازع ارباب العمل على السلطة فرض خلال عام ١٩٦٨ على معامل فيات وبيريلي في ايطاليا وعلى عدة معامل خلال الاضرابات التي جرت في ايار - حزيران عام ١٩٦٨ في فرنسا .

الانتاجية ، هذا التخطيط الذي يستند على نظام ادارة ذاتية ديمقراطية  
للعامل (٢٣) .

ومن خلال المنازعات التي وصفناها - المقاومة العمالية لسياسة الدخل  
والتشريع المناهض لمصلحة النقابات وردود الفعل ضد تنافر المنتجين والمستهلكين  
المتزايد والاحتجاجات ضد الامساواة الاجتماعية المنكدة وتصفات القوة  
الاقتصادية المستمرة من قبل الاحتكارات والحملات ضد الرقابة العمالية -  
يستطيع العمال ان يكتسبوا الوعي والقدرة الكفاحية والتنظيم الضروري من  
اجل تحويل الانفجارات من نوع الاضراب العام الذي حصل في بلجيكا عام  
١٩٦٠ - ١٩٦١ وفي فرنسا في ايار عام ١٩٦٨ الى نضالات منصبة نحو  
الاستيلاء على السلطة والنفاذ الى الاشتراكية .

لقد ثبت ان البديل الاشتراكي كحل هو مناسب بالنسبة للنقاش الدائر  
حول المزاخمة بين اوروبا واميركا بالقدر الذي يكون فيه شكلا التجمع الدولي  
لرؤوس الاموال اي تداخل رؤوس الاموال الاوروبية وانماج الرساميل  
الاوروبية والاميركية مع سيطرة هذه الاخيرة في تناقض عميق الجدور مع  
متطلبات التقنية الحديثة ومجتمع اكثر انسانية .

وقد صرح لنا بعض رجال الاقتصاد الاوروبيين ببرودة ان ثلثمائة تروست

---

(٢٣) - تكمن العقولية الاقتصادية العالية لنظام كهذا بالنسبة لاقتصاد المياصات في السماح  
باجمال حساب النفقات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد القومي او الدولي والوصول هكذا  
الى الحد الاعلى الاجمالي للانتاج الذي هو اعلى من مجموع انتاج يحصل عليه متعا يجمل  
حساب التكاليف بالنسبة للمشروع الواحد او التروست الواحد . انما العقولية الاجتماعية  
المالية للنظام تنجم من واقعة ان الخيارات غير الاقتصادية تستطيع ان تملئ اولوية استخدام  
مصادر الثروة المادية والبشرية وان هذه الخيارات ستحدد ديمقراطيا من قبل ذوي الصلحة .



كبير ستيشطر على مجمل الاقتصاد الغربي بعد بضعة سنوات (٢٤) . فترد على هذا اننا نفضل على اختيار ثلثائة سيد اميركي او ثلثائة سيد اوروبي يسوسون عيش مائتي مليون اوروبي ان يتمتع المنتجون الاوروبيون انفسهم بحق تقرير المصير الديمقراطي هؤلاء المنتجون الذين يستطيعون وحدهم ان يستثمروا كليا الطاقات الكامنة للتقنية الحديثة التي تجعل الانسان ثريا .

هل يتضمن التحدي الاميركي ان أوروبا الغربية قد تخلفت عن المركبة الاشتراكية ؟ لاجل تبرير هذا التاكيد المتشائم يجب على سرفان شريبر وبروكلان ان يفترضا ان التحويل الاشتراكي لكبريات المشاريع الاوروبية سيحرض على هجرة العلماء والفنيين الى الولايات المتحدة الامر الذي يزيد في سعة الحفرة الفاصلة بين أوروبا واميركا . ويستند هذا الفرض على نظرة متشائمة الى الطبيعة البشرية والتي تعتبر ان ارباب العلم والثقافة لا يختارون مقر عملهم الا تبعا لمستوى الاجور ليس غير . انما تناقض هذه الفرضية النجاحات الباهرة التي احرزها علماء الذرة البريطانيون الذين يتقاضون مع ذلك اجورا اقل من الذين يعملون لصالح التروستات الاميركية كما تنفيها

---

(٢٤) - فيليب بلير : « المشاريع الدولية » في مجلة التحليل والتنبؤ - ايلول ١٩٦٦ .

وتنبا من هذا ايضا الاستاذ بيرلوتر الذي يعمل في مركز الدراسات الصناعية في جنيف

( الايكونوميست ١٣ تموز عام ١٩٦٨ ) .

في ربيع عام ١٩٦٨ انشئت لجنة خاصة من شركة ترانسناسيونال في باريس بناء على اقتراح اوتور وانسون ( من تروست ايمم اميركي ) ، برئاسة ويلفريدوم فارتنر الحاكم السابق لمصر فرنسا المركزي والمدير الحالي لرون بولتك التروست الكيميائي الفرنسي .

وحسب ما ورد في مجلة مدى البوصة عدد ٢٨ ايار عام ١٩٦٨ صرح في اول اجتماع لهذه اللجنة ان من الآن حتى بضعة سنوات سيخضع ثلثا الجهاز الصناعي في العالم الحر الى رقابة بعض الشركات المتعددة القوميات . وكان رجال الاعمال لم يحملوا ذلك على محمل الجد اذ انهم لم يتطرحوا الاسئلة حول الحرية التي سيتمتع بها هذا العالم .

النجاحات التي لا تقل عن مثيلاتها البريطانية والتي احرزها في الابحاث  
الفضائية علماء الاتحاد السوفييتي (٢٥) .

ولو قبلنا ان هذا التشاؤم مبرر بالنسبة لجبل العلماء الحالي فستتمتع  
اوروبا بميزتين حاسمتين تفسح المجال لها كي تعوض النقص الناجم عن  
التأخر التقني بالنسبة للولايات المتحدة وان تجد نفسها في اعلى درجات العلم  
والتقنية في العالم . فاولا لقد عملت الانظمة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة  
بأوروبا الغربية في ازاحة ٩٠ الى ٩٨ ٪ من ابناء العمال في بريطانيا والجمهورية  
الاتحادية الالمانية وفرنسا وإيطاليا عن الجامعات . فتورة اجتماعية عميقة  
الجدور يصاحبها تخطيط اقتصادي وانخفاض جذري في تبديد منابع الثروة  
المادية والبشرية ستسمح بارسال في اقصر فترة ٣٠ الى ٤٠ ٪ من اولادالعمال  
الى الجامعة .

وهذا سيخلق قوة مفجرة للتقدم التقني والتجديد ومتفوقة ضمن البنية  
الديمقراطية الاشتراكية على امكانات التنمية في الراسمالية المنظمة .  
ثانيا ينجم الضعف الاساسي في البحث العلمي والتقني عن كون هذا  
البحث نفعيا ومرتبطا بالاهداف العسكرية . فما زالت اوروبا حتى الان تمتلك

---

(٢٥) - ان انشاء معامل اوروبية قوية متعددة الصناعات لا يضمن اطلاقا ان يكون التجديد  
التقني ممززا فيها . فقد اوردت الايكونوميست ( ٧ كانون الاول ١٩٦٨ ) حالة الالياف الفعمية  
في هذا الاكتشاف البريطاني الذي يسمح بصنع مادة اقوى وفي نفس الوقت اخف وزنا بأربعة  
اضعاف من الفولاذ . وحيث انها صنعت من قبل القطاع العام البريطاني بالاشتراك مع رولز  
وايس فقد تخلص من صنعا من قبل هذا التروست الخاص الى شركة اميركية من اجل استئجار  
سوق الولايات المتحدة حتى الاعماق بطريق الاجازات طيلة ما يمكن استغلال السعر الاحتكاري .  
وبالتالي يتقدم السبب النفي على اي اعتبار استقلالي طيلة وجود النظام الراسمالي .

قصب السبق على مستوى البحث الصرف أو الاساسي (٢٦) . وعلى طول المدى سيكون البحث الصرف بكل تأكيد العامل الأكثر فعالية في الانقلابات التقنية . ويستطيع مجتمع مؤسس على الادارة الذاتية المخططة والديمقراطية الواسعة انفعالية ان ينمي بحثا اساسيا يتجاوز مداه بمسافة بعيدة مدى بحث الولايات المتحدة المرتبط بالنفعية (٢٧) .

ويمكن ان تكون الفكرة المقترحة من قبل اللورد شالفون والتي يبدو انها من قبيل المساومة التمسفية من اجل انشاء جماعة تقنية اوروبية مشتركة تشمل ايضا الاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الشرقية الاخرى ، حلا انتقاليا بانتظار ان يتوصل الجيل الجديد ذو الآراء الاشتراكية الى افضل امكانية واخيرا تستطيع اوروبا الاشتراكية ان تقدم الى انظار العالم الثالث امكانيات تعاون وتحالف لا يمكن ان تتحقق في ظل النظام الرأسمالي الامبريالي (٢٨) .

ويجب على الحركة العمالية كي تحدد خطة عملها بالنسبة للمزاحمة بين اوروبا وامريكا ان تذكر ان الرأسمالية ليست في النهاية سوى حصان طروادة

---

(٢٦) - انظر في ارشيف اوروبا الى مقال ذكر سابقا لكولوس هنريك ستانك .

(٢٧) - يجب ان نلاحظ ان ممثلي الرأسمالية الأكثر تبصرا قد ادركوا ان الفكرة النفعية المنهجية مباشرة نحو جني الارباح تمارس تأثيرا ليس في صالح نمو البحث العلمي والتجديد ، بينما لا يرى بعض الذين يزعمون انهم من انصار اليسار ، وهم حقيقة من ممثلي الفكرة التقنوقراطية الخلاص الا في تميم البحث العلمي .

(٢٨) - لم ندخل في الاعتبار ماهية قطب الانجذاب الذي تمثله اوروبا بالنسبة للعمال والمثقفين الاميركيين الذين تستميلهم بسرعة اشتراكية ذات وجه انساني قادرة على المحافظة على الحرية الفردية بصورة افضل بكثير من النظام الرأسمالي الأكثر ازدهارا .

لاميركا في اوروبا (٢٩) ، الامر الذي لا يسمح لنا اخيرا سوى باختيار احد امرين : اما الخضوع المباشر للرأسمالية الاميركية واما تقليد اساليبها واستثماراتها تقليدا اعمى . وفي الحالة الاخيرة ستندفع المضاربات في رؤوس الاموال ومواقف المنتجين العدائية حتى الذروة بحجة منافسة الراسمال الاميركي بصورة اكثر فعالية .

وتجاه خطر التأمرك المزدوج هذا السادر في طريقه يستطيع التحويل الاشتراكي وحده ان يجد مخرجا للمأزق . وبالتالي لنعارض التحدي المزدوج الصادر عن الاحتكارات الاميركية والاوروبية بكفاح من اجل خلق دول متحدة اشتراكية اوروبية .



---

(٢٩) - يرجع اصل الفكرة الى الاستاذ موريس دوفرجية ( صحيفة لوموند ٢٩/٢٠ تشرين الاول عام ١٩٦٧ ) .

# الفهرس

صفحة

٣

المقدمة :

## الفصل الاول

٥

قانون التنمية المتفاوتة والعلاقات بين اوروبا واميركا

## الفصل الثاني

١٦

تجمع رأس المال وتمركزه في الدول

## الفصل الثالث

١٩

اسباب التفوق النسبي للمشاريع الاميركية في المنافسة الدولية

## الفصل الرابع

٤٥

التداخل الدولي لرؤوس الأموال في الاسرة الاقتصادية الاوروبية

## الفصل الخامس

٥٩

الدولة القومية والتنافس الدولي والتداخل الدولي لرؤوس الاموال  
في الاسرة الاقتصادية الاوروبية

## الفصل السادس

٧٢ دخول بريطانيا في السوق المشتركة والمزاومة بين أوروبا وأميركا

## الفصل السابع

٨٧ المنافسة بين أوروبا وأميركا في السوق العالمية

## الفصل الثامن

١٠٣ العلاقات الأوروبية الأميركية وازمة نظام النقد الدولي

## الفصل التاسع

١٢١ مستقبل المؤسسات فوق القومية في الاسرة الاقتصادية الأوروبية

## الفصل العاشر

١٣٠ الحركة العمالية الأوروبية والتنافس بين أوروبا وأميركا

## الفصل الحادي عشر

١٤٩ البديل الاشتراكي كحل



## سلسلة الافكار

صدر منها :

### السعر

- ١ - الحرب والحضارة تأليف ارنولد توينبي ٣٠٠ ق
- ٢ - اليساري تأليف كلود لاينزمان ١٢٥ ق
- ٣ - هل للانسان مستقبل تأليف براتر اندرسل ٢٥٠ ق
- ٤ - اخلاقهم واخلاقنا
- وجهتا النظر الماركسية في المثل الاخلاقية تأليف :
- تروتسكي . جون ديوي . جورج نوفاك ٢٧٥ ق
- ٥ - الثورة التي لم تتم تأليف اسحق دويتشر ٣٠٠ ق
- ٦ - في سبيل نموذج وطني للاشتراكية تأليف روجيه غارودي ٧٥٠ ق
- ٧ - الحقيقة كلها تأليف روجيه غارودي ٤٠٠ ق
- ٨ - الرد الاشتراكي على التحدي الاميري تأليف ارنست مانفل ٣٥٠ ق





طبع هذا الكتاب في مطبعة دار العروبة





في هذا الكتاب تحليل واقعي لاسباب تفتت التفوق الشامل للولايات المتحدة وفقدان سيطرتها المطلقة لا سيما في القارة الاوروبية . وقد استند المؤلف على الوقائع التي جرت منذ عشرين عاما ولا سيما الحوادث التي حصلت بعد عام ١٩٦٧ لايضاح التشابك الذي نشأ عن الانقلابات التقنية والاقتصادية والعسكرية والثورات الاجتماعية على الصعيد العالمي . واستطيع انؤكد ان التحليل للحوادث التي نجمت عن الزخم الثوري للاشتراكية والتناقضات الحاصلة في صلب النظام الرأسمالي ما زال ينطبق حتى الآن على مجمل الوقائع الحالية . واننا نرى ان اثر النظام الاشتراكي المتعاطم ما زال في استعوار مما يخلق جوا مناسباً لتحرير الطبقة الكادحة حتى في البلدان الرأسمالية نفسها . فقد وضع النظام الاشتراكي العالمي حدودا للنظام الرأسمالي في امكانياته التوسعية الاستغلالية فحدث اثرا في تصرف الاوساط المتسلطة للبلدان الرأسمالية التي بسبب الضغط الاشتراكي المتزايد الشاريع اكرهت على بعض التنازلات لصالح الجماهير الكادحة هذه التنازلات التي لم تحدث في اي عهد مضى عندما كان النظام الرأسمالي مهيغرا على العالم اجمع . وقد اختلط في هذا السيل الجارف ثلاثة قوى ثورية وهي النظام الاشتراكي العالمي وكفاح الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركة التحرير الوطني في سبيل عيش افضل وعدالة اجتماعية تصبو اليها الشعوب المستعبدة ولا حاجة لطرق موضوع الحوادث الحالية لان مجمل الوقائع الجديدة يؤكد على العموم التحليل الذي جرى في هذا الكتاب .

الدكتور : نعيم الخوري

التوزيع في الاقطار العربية

دار دمشق - دمشق - شارع بور سعيد هاتف ١١١٠٢٢ - ٤٨٠

السعر : ٢٥٠ ق

